وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث " 11 سبتمبر 2001"

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة:العلوم السياسية

التخصص: العلاقات الدولية

من إعداد الطالب :
غالمية مصطفى

تحت إشراف الأستاذ :
بوغازي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	فراحي محمد	رئيسا
الأستاذ	بوغازي عبد القادر	مشرفا مقررا
الأستاذ	عباسي عبد القادر	مناقشا

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم:2020/06/28

الشكر والتقدير

قال تعالى : «ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه» الأحقاف الآية 15

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما أتقدم بجميل شكري وتقديري للأستاذ الفاضل

"بوغازي عبد القادر"

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدره وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوبه أي نقص، أسال الله أن يجزيه عنا كل خير

وأشكر كذلك لجنة المناقشة لتفضلهم على قراءة وتقييم هذا العمل.

أتقدم بالشكر لجميع زملائي في الدفعة.

وإلى كل من قدم لنا يد العون في انجاز هذه المذكرة ماديا

ومعنويا سواء من قريب أو من بعيد.

فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك ونسألك البر والتقوى وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل و من العمل ما ترضى.

الإهداء

أهــدي خلاصة جهدنا المتواضع إلى فيض الحب ووافر العطاء بلا انتظار المقابل إلى من عانت معي مخاض هذا العمل وميلاده إلى التي غمرتني بحنانها وحبها.

إلـى أمي التي أتمنى لها دوام الصحة والعافية.

إلـى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الجهاد والمثابرة وحب الإطلاع والسير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام إلى أبي أطال الله في عمره.

إلـى من ساندي طوال حياتي زوجتي الذي طالما وفر لي كل ما يساعد على إكمال دراستي.

إلـى أعز ما أملك إخوتي وأصدقائي أدامهم الله لي وشكري وإمتناني إلى جميع أساتذتي.

مقدمة

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات، سواء على مستوى الفاعلين الدوليين، حيث ظهر العديد من الفواعل غير الدولة ساعدتهم ثورة المعلومات والاتصالات التي ميزت هذه المرحلة على التأثير في صياغة التفاعلات الدولية.

أو على مستوى القضايا المطروحة، فصعدت مواضيع جديدة إلى الأجندة الدولية، إن كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي، فالمواضيع التقليدية كالقوة العسكرية، ميزان القوى والردع النووي، لم تعد لها الأهمية ذاتها التي اكتسبتها أثناء الحرب الباردة، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي تعدت الحدود التقليدية للدول، فنجد منها من أحدثت تحولا في مفهوم التهديدات والأمن (البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات الإثنية،.).

كذلك القضايا الاقتصادية التي أصبحت تتصدر الأجندة الدولية وذلك لما أحدثته المتغيرات الاقتصادية الجديدة من تأثير في التطورات في هيكل علاقات القوة والتنافس الدولي. وكذلك التحول على مستوى التفاعلات أو العمليات الدولية، فأصبح النظام يشهد درجة مرتفعة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة وفيما بين الحكومات وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية، على نحو لم يعرف من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال ونتيجة نمو التطور التكنولوجي وتيارات تبادل السلع والأفراد.

بالرغم من كل هذه المستجدات التي فرضتها نهاية الحرب الباردة، إلا انه لم ينظر إليها على أنها قد أدخلت تغييرا على استراتيجيات القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة والقطب الأوحد الذي ظهر بعد نهاية الحرب الباردة، لذلك نجد الأوساط الأكاديمية الأمريكية المتخصصة في حقل العلاقات الدولية قد وجدت نفسها في حيرة من أمرها حول الإستراتيجية الدولية الواجب انتهاجها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ولأنها تعودت على بناء استراتيجياتها وسياساتها بناءا على وجود عدو، فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها بعد نهاية الحرب الباردة في مأزق البحث عن عدو جديد تتحرك على

أساسه في الساحة الدولية مثلما كان الأمر أثناء الحرب الباردة أين كانت كل الاستراتيجياتوالخطوات الأمريكية في الساحة الدولية تبنى على أساس وجود العدو المتمثل في الاتحاد السوفييتي، فكان هو الموجه الرئيسي للتحركات الأمريكية.

ظل الجدل قائما في الدوائر الفكرية والسياسية الأمريكية، إلى أن جاء حدث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن ليهيئ للولايات المتحدة الأرضية التي تتحرك على أساسها وتتدخل في الشؤون الدولية، فأصبحت كل التحركات الأمريكية باسم محاربة الإرهاب، العدو الجديد للولايات المتحدة وأصبح البعد الأمني يسيطر بصورة واضحة على التوجهات الأمريكية الخارجية.

وبالرغم من أن الكثير من التحليلات اعتبرت بأنه من السابق لأوانه اعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمثابة المنعرج أو بداية لعصر جديد في العلاقات الدولية كما كان الحال بالنسبة لسقوط جدار برلين مثلا، إلا انه لا يمكن إغفال أن التوجه الأمريكي الجديد بعد أحداث سبتمبر قد غير من الأهمية الجيوبوليتيكية لمناطق عديدة في العالم، أصبحت تكتسب أهمية عند الولايات المتحدة انطلاقا من البعد الأمني، وإن كان ليس بالضرورة أن يكون البعد الأمني هو المحرك الأساسي للتوجه الأمريكي في هذه المناطق، إلا أن هذا ما أصبحت تعتمده الولايات المتحدة كمبرر لتدخلاتها في مختلف المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة لها .

ضمن هذا السياق يأتي الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، حيث أصبح هذا الأخير يحظى باهتمام أمريكي واضح بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بعد أن كان منطقة مهمشة لا تحظى لا باهتمام الولايات المتحدة ولا باهتمام القوى الدولية أخرى، باستثناء بعض الاهتمام المنقوص من طرف فرنسا باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

التعريف بالموضوع: إن منطقة الساحل الإفريقي التي لطالما كانت مهمشة،استراتيجيا،اقتصاديا وسياسيا طيلة فترة الحرب الباردة وما بعدها، أصبحت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

تكتسب قيمة إستراتيجية دولية جعلتها من أولويات اهتمامات ليس فقط الولايات المتحدة، بل والقوى الكبرى بصفة عامة خاصة منها الصين وفرنسا.

ومنطقة الساحل الإفريقي هي تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل الإفريقي، إلا أن أغلب المراجع تحدد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي بكونه يضم ثماني دول هي: السودان، النيجر، المالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو وشمال نيجيريا. ولعل الأمر المثير للاهتمام هو أن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيوأمنية واسعة، حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامة في الإقليم الساحلي أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تصدر حاليا 200 ألف برميل يوميا، في حين أعطت عمليات الحفر الجارية في صحراء مالي نتائج مشجعة، كما أن النيجر تتميز بكونها مصدر رئيسي لمعادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الإستراتيجية الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول في المدى القريب إلى منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي وتفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وانتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على امن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والمجموعة الدولية عموما.

إن توفر الساحل الإفريقي على مثل هذه العوامل جعل منه موضع اهتمام دولي واسع في الآونة الأخيرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة هو ما سنحاول تحليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه، لنتمكن في ختام دراستنا هذه من معرفة المكانة الحقيقية التي أصبح يعرفها الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع في نقطتين رئيسيتين:

- الأولى، تتعلق بدراسة الثابت والمتغير في الإستراتيجية الأمريكية، خاصة في ظل الجدل الذي أصبح دائرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية في حقل العلاقات الدولية حول إن كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أحدثت تحولا في الأهداف والاستراتيجيات الأمريكية، أم أنها مجرد حدث قد وفر الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية حتى تحقق أهدافها وتطبق استراتيجياتها المسطرة سلفا، وأن ما استجد بعد أحداث سبتمبر هو فقط مجموعة من المضامين الجديدة التي تساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة وهي أهداف أزلية مرتبطة بالدرجة الأولى بالحفاظ على الهيمنة الأمريكية وتكريسها أكثر، لا ترتبط بحدث معين، أو برئيس أو بإدارة معينة.
- أما الثانية، فترتبط بدراسة وتحليل أهم العوامل والأسباب التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة والأهداف الأمريكية المرجوة من وراء هذا الاهتمام، حتى نتمكن من فهم مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والى أي مدى من الممكن أن تتطور هذه المكانة.

أسباب اختيار الموضوع: في واقع الأمر هناك مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية وراء اختيار:" مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، كموضوع لهذه الدراسة يمكن تناولها كما يلي:

الأسباب الموضوعية: ترتبط بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أصبح يلقى مؤخرا اهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولهذا فإننا نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم هذه العوامل، والأهداف من وراء هذا الاهتمام.

الأسباب الذاتية: لعل أهم ما وجهني ودفعني لاختيار هذا الموضوع هو إطلاعي على ملف في مجلة العالم الاستراتيجي، التي يصدرها مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، جاء لمناقشة

قضايا عالمية راهنة وكان من ضمنها قضية الساحل الإفريقي، التي كما جاء في الملف أصبحت تثير اهتمام الفواعل الدولية والدراسات الأكاديمية. وقد وجدت أن هذا الموضوع هو جديد نوعا ما ولا توجد حسب إطلاعي المتواضع دراسات كثيرة من حوله، لهذا رغبت في المساهمة ولو بشيء بسيط جدا في إثراء الدراسات حوله، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فكون القضايا المتعلقة بالساحل الإفريقي لا تزال جديدة مما سيزيد من الاهتمام بها في السنوات القادمة، سواء كان ذلك اعتبارا لأهميتها أو لانعكاساتها الإقليمية والدولية، فإن هذا سيوفر لي مجالا بحثيا واسعا في المستقبل يتماشى والتطورات المستقبلية في المنطقة.

إشكالية الدراسة: لأن المعطيات الدولية الجديدة التي أفرزتها أحداث الحادي عشر من سبتمبرقد صعدت من اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمناطق معينة غالبا ما كانت مهمشة في الاستراتيجيات الأمريكية، فإن إشكالية الدراسة تكمن في تساؤل أساسي مفاده:

ما هي المكانة التي يحظى بها الساحل الإفريقي في ظل الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة هي كالآتي:

1. ما هي عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟
2. ما هي العوامل التي غيرت من القيمة الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي وجعلتها محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ؟
3. ما هي أهداف الولايات المتحدة في الساحل الإفريقي ؟

فرضيات الدراسة: في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي:

1. التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وإمكانية توسعها إقليميا وحتى دوليا صعدت من اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة.

2. المؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في منطقة الساحل الإفريقي جعلت من هذه الأخيرة محل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية.
3. التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو القارة الإفريقية ككل بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عزز من الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي.
4. التنافس الدولي والعمل المستمر للدول من اجل الوصول أو الحفاظ على موقع الدولة المهيمنة في النظام الدولي وجه اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الإفريقي.

حدود المشكلة:

لان لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر اكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات، بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني والإطارالمكاني للدراسة كما يلي:

الإطار الزماني: لأن العلاقات الأمريكية مع القارة الإفريقية عموما ومع دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة لم تعرف تطورا ملحوظا إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فإن دراسة مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية ستكون ضمن هذه الفترة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان هذه الدراسة سوف تنحصر في فترة إدارة الرئيس جورج وولكر بوش وذلك راجع إلى الأسباب التالية:

- إن ما عرفته الإستراتيجية الأمريكية من مضامين جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أثرت على التوجهات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، كانت وراءه إدارة الرئيس جورج ولكر بوش وبصفة أدق المحافظون الجدد الذين تشكلت منهم الإدارة في تلك الفترة .
- لا يمكن الاعتماد في تحليلنا لموضوع بحثنا على إدارة أمريكية حديثة العهد كإدارة الرئيس باراك اوباما، حيث لم تتضح بعد معالم إستراتيجيتها والعوامل المحددة لتوجهاتها الخارجية.

الإطار المكاني: إن شساعة المساحة التي يشغلها الساحل الإفريقي، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من: النيجر، مالي، تشاد وبوركينافاسو. وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول الأربعة المذكورة كل من: السنغال، موريتانيا، نيجيريا، السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، ايريثيريا، إثيوبيا، الصومال وحتى كينيا.

غير أن من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل الإفريقي في ثماني دول رئيسية هي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينافاسو، السنغال وشمال نيجيريا. وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، كما أن الأنشطة الإنسانية فيها تتشابه هي الأخرى، حتى بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهو على درجة كبيرة من التماثل فيما بينها. وهو ما يدفع بنا إلى الاعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا، حيث أنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع ويسهل عملية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانبه التي تعتبر ضرورية من اجل الوصول إلىنتائج دقيقة.

منهج الدراسة: لأن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدىالوسائل التي لا يقوم البحث من دونها والتي يتطلبها الضبط الدقيق لخطة الدراسة، فإن طبيعة موضوع دراستنا قد استدعت الاعتماد على نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من نتائج علمية دقيقة للدراسة.

فوظف المنهج التاريخي عند تتبع التطورات في الإستراتيجية الأمريكية عبر مختلف المراحل الزمنية إبتداءا بفترة الحرب الباردة وإلى غاية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من اجل التعرف على الثابت والمتغير فيها، كما تم توظيف هذا المنهج عند استعراض تطورات الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

إضافة إلى المنهج التاريخي فقد تم توظيف المنهج المقارن عند مقارنة الإستراتيجية الأمريكية وما تحمله من مضامين مختلفة فيما قبل وما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك من حيث أهدافها والتحديات التي تواجهها وآلياتها في مواجهة تلك التحديات.

كما تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون الذي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها البعض ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل، وهو ما وظف في تحليل وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و2006، إضافة إلى وثائق أخرى مختلفة تم تحليل بعض الأجزاء منها كلما استدعت الضرورة البحثية ذلك.

خطة الدراسة: من اجل معالجة الإشكالية المطروحة وفحص فرضيات الدراسة تم الاعتماد في خطة الدراسة على فصلين رئيسين تضمنت الآتي:

الفصل الأول: عني بتقديم دراسة للإستراتيجية الأمريكية وفحص الثابت والمتغير فيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار الفكري لهذه الإستراتيجية، ثم التعرف على العناصر الرئيسية التي ميزت هذه الإستراتيجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وذلك بالاعتماد على القراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و2006.

الفصل الثاني: قد خصص هذا الفصل لدراسة أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على الأسباب والأهداف التي تقف وراء اهتمام الولايات المتحدة بالساحل الإفريقي، وذلك انطلاقا من التعريف أولا بواقع الساحل الإفريقي الجيوسياسي والأمني والاقتصادي، ثم توضيح المنطلقات الموجهة لذلك الاهتمام، استنادا إلى واقع الساحل الإفريقي وإلى عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

أدبيات الدراسة: باعتبار أن البحث عن المادة العلمية لموضوع دراستنا قد انصرف إلى شطرين رئيسيين: تعلق الشطر الأول بالبحث في الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية ومضامينها قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتعلق الشطر الثاني بالبحث في أبعاد وأهداف الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد تلك الأحداث. فإن المراجع و الأدبيات التي تم الاعتماد عليها في تحصيل المادة العلمية لهذا البحث، قد تنوعت بين تلك التي تخدم البحث في شطره الأول، وتلك التي تخدمه في شطره الثاني.

أما بالنسبة للأدبيات التي تناولت الإستراتيجية الأميركية وتطوراتها عبر مختلف الفترات الزمنية فقد كانت متوفرة و لم تكن هناك صعوبة تذكر في اقتنائها، باللغتين العربية والأجنبية، منها كتاب:" عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية "للسيد ولد أباه، كتاب:"المحافظون الجدد" لستلزر ارون، Robert G.Kaufman « In defence of the Bush « doctrine بالإضافة إلى مجموعة من المقالات، نذكر منها: Charles Krauthammer كذلك مقال ، «democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world » « competing visions of U.S Grand strategy » : لـ Barry R.Posen: وAndrew L.Ross

في حين أن الأدبيات والكتابات حول الشطر الثاني من البحث فقد كانت شحيحة نوعا ما ،ولعل ذلك يرجع بصفة كبيرة إلى حداثة الموضوع، حيث أن هذا الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لم يظهر إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وبصفة خاصة منذ عام 2003. لذلك نجد اغلب الكتابات في الساحل الإفريقي تركز إما على الجانب البيئي والغذائي لهذا الإقليم، أو على الجانب الأمني فيه لكن بصورة منفصلة عن الولايات المتحدة الأمريكية، فلا نجد سوى القليل من المقالات التي تناولت الساحل الإفريقي وما أصبح يشكله من بؤرة اهتمام دولي بصفة عامة و أمريكي بصفة خاصة ،منها: " الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية " لامحند برقوق، "مستقبل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي" لقادري حسين.

صعوبات الدراسة:

إن الندرة في المراجع المهتمة بدراسة التوجهات الأمريكية في الساحل الإفريقي التي أصبحت واقعا ملموسا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تعد من أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها خلال هذه الدراسة، حتى أن ما توفر من تلك المراجع هو في اغلبه باللغة الأجنبية مما فرض الاعتماد على الترجمة، وهو الأمر الذي استغرق وقتا طويلا.

الفصل الأول

الفصل الأول الاستراتيجية الأمريكية ومضامينها الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

إلى ما قبل أحداث تفجير مركز التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في الحادي عشر من سبتمبر 2001، كان الإستراتيجيون الأمريكيون يقسمون التاريخ الأمريكي إلىما قبل حادثة بيرل هيربر وما بعدها. فاعتبرت هذه الحادثة بمثابة المؤسس للمنعرج في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية فخرجت من إستراتيجيتها الانعزالية إلى الانخراط بقوة في الشؤون الدولية.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت لتشكل موضوع جدل داخل الأوساط الأكاديمية والبحثية في حقل العلاقات الدولية فأصبح السؤال المطروح هو: هل كان زلزال 11 سبتمبر لحظة تحول و قطيعة في التاريخ، و نهاية حقبة كاملة و بداية عهد جديد، أم مجرد هزة كبرى لا تأثير لها في العمق و الجوهر حتى و لو فرضت الاهتمام وأثارت الخيال والألباب؟[1]

بتعبير آخر، هل شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول في الإستراتيجية الأمريكية* وغيرت من أولوياتها الدولية، أم أن هذه الإستراتيجية لم تتغير ولم تتبدل وأن أهدافها التي وضعت منذ خروج السياسة الأمريكية من عزلتها هي نفسها وما استجد بعد أحداث 11 سبتمبر، هو أن هذه الأخيرة قد ولدت فعالية وزخما كبيرا في السياسة الأمريكية تجاه العالم وأصبح هناك تسارع في الإيقاع وشدة في الوضوح.

على العموم سنحاول من خلال هذا الفصل الأول من بحثنا تقديم دراسة للإستراتيجية الأمريكية ومدى التغيرات والمستجدات التي طرأت عليها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وذلك بالتطرق في المبحث الأول إلى طبيعة وخصوصية الحوار الاستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة ،ثم في المبحث الثاني سيتم تناول المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001.

[1] : السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1، ص 11.

المبحث الأول: الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية

إن الأحداث المثيرة التي اتسمت بها نهاية الحرب الباردة، فرضت على الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر في سياسة أمنها القومي ،مما جعل الكثيرين ممن هم منشغلون بالتفكير بالسياسة الخارجية دائبين على البحث عن إطار نظري تفسيري شامل من شانه أن يقدم وصفا لأهداف ومصالح الولايات المتحدة وما هي التهديدات الجديدة لهذه الأهداف والمصالح؟ وما هي الإستراتيجية الملائمة للرد على هذه التهديدات؟

فبعد أن كانت الإستراتيجية الأمريكية خلال الحرب الباردة منتظمة حول ثلاث عناصر رئيسية هي:

* احتواء الاتحاد السوفييتي
* العمل على الحد و منع انتشار الشيوعية في العالم
* توطيد المنظومة الرأسمالية و التحكم فيها عبر العالم

فان نهاية الحرب الباردة قد حكمت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية ومراجعة أولوياته واتجاهاته العملية بالنظر للتحولات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خارطة العلاقات الدولية.[1]

ولعل الملاحظ للحوار الاستراتيجي الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، يجد بأن هذا الأخير قد انتظم حول ثنائيتين رئيسيتين شكلتا جدلا داخل الأوساط الأكاديمية الأمريكية.

- الثنائية الأولى(الواقعية مقابل الليبرالية): وهما الإطاران الفكريان اللذان طالما شكلا وحددا أسس الإستراتيجية الأمريكية. وحسب كوندوليزا رايس **(Condoleezza Rice)** فإن:

" ثمة جدل عتيق بين ما يعرف باسم المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية من جهة والمدرسة المثالية من الجهة المقابلة. مبالغة في التبسيط يستخف الواقعيون بأهمية قيم الدول وبناها الداخلية، مؤكدين بدلا من ذلك، توازن القوة بوصفه مفتاح الاستقرار والسلم. أما

[1] : السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص 30.

المثاليون فيؤكدون أولوية سلسلة من القيم مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في ضمان تحقيق نظام سياسي عادل".[1]

وإن كان الفكر الاستراتيجي الأمريكي عموما قد انتظم حول هاتين المدرستين، فهذا لا يمنع أن تكون هناك مدارس أخرى لها تصوراتها الخاصة، منها المدرسة البنائية التي أصبح لها تأثير كبير في حقل العلاقات الدولية، فاعتبرت بمثابة همزة الوصل بين المقاربات الوضعية وما بعد الوضعية وقد أعطت هذه المدرسة أهمية كبيرة لدور الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية واعتبرت أن العوامل الثقافية عموما تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن الدولة والمجتمع الدولي. وان كان البنائيون قد نجحوا في إعطاء تفسير لنهاية الحرب الباردة وتوقعوا تراجع الاتحاد السوفييتي، فقد كان لأفكارهم كذلك دور في تفسير سياسة الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

- الثنائية الثانية (الانعزال مقابل التدخل) : حيث ظهرت صيغتين ترددتا في بعض الدوائر الفكرية والدبلوماسية الأمريكية هما: التنظير للأحادية القطبية بمنظور انعزالي، أو اعتماد نفس المسلك بمنظور تبشيري نشط.[2]

إن هاتين الثنائيتين وما شكلتاه من أسس، قد انتظم حولهما الحوار الاستراتيجي الأمريكي، ليس فقط بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، وإنما كذلك قبل ذلك، حيث لطالما تعاقبت تلك الأفكار والمبادئ مع تعاقب الإدارات الأمريكية، جمهورية كانت أم ديمقراطية. وقد أفرز هذا الحوار الاستراتيجي الأمريكي حسب تصنيف لـ: شارل كروثامر **charles krauthammer**) أربعة مدارس إستراتيجية رئيسية هي: الانعزالية، الأممية الليبرالية، الواقعية والعولمة الديمقراطية.[3]

---

[1] : كوندوليزا رايس، استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس في أرون ستلزر ، المحافظون الجدد، ترجمة جنكر ، مكتبة العبيكان، ط1، 2005، ص 133.

[2] : السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص 34.

[3] : نفس المرجع، ص 44.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين- الواقعية والليبرالية-

الفرع الأول: المقاربة الواقعية

من المسلم به أن الأفكار الواقعية جاءت كردة فعل عن أفكار المدرسة المثالية التي كانت سائدة في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي كانت تؤكد على أهمية القانون الدولي، التنظيم الدولي والمبادئ الأخلاقية في حقل السياسات الدولية.[1]

غير أن هذه الأفكار في مجملها لم تجد فرصة للتطبيق والنجاح، فجاء اندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939 وما صاحبه من تغيرات دولية ليثبت فشل نظام الأمن الجماعي لتتراجع معه الأفكار المثالية. وبدأ دارسوا العلاقات الدولية يتجهون وجهة أخرى في دراساتهم، أين بدأت معالم فكر جديد في التبلور، أساسه الصراع الحاد الذي ساد النظام الأوروبي في تلك المرحلة وعرف أصحاب هذا الاتجاه بالواقعيين.

في الحقيقة يمكن تقف آثار المدرسة الواقعية بالعودة إلى كتابات كل من المؤرخ الإغريقي ثيوسيديس (**thucydides**) في مؤلفه "فن الحرب"، وكذلك أعمال الايطالي نيكولا ميكيافلي خاصة من خلال مؤلفه "الأمير" حيث عمل ميكيافليي على عزل العمل السياسي عن أي مضمون أخلاقي مجسدا مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. ونجد أيضا توماس هوبز الذي يرجع الفضل له في صقل التصور الرئيسي للواقعيين وهو "الفوضى" التي يعتبرها الواقعيون السمة الرئيسية للبيئة التي تتفاعل فيها الدول .

أما في القرن العشرين فهناك ثلاث شخصيات رئيسية كان لها الأثر الكبير في تطور النظرية الواقعية وهم: الجغرافي نيكولا سبيكمان (Nicolas spykman) والدبلوماسي المؤرخ ادموند كار E.Hصاحب كتاب "أزمة العشرين" الذي نشر سنة 1939 وواضع أسس النظرية الواقعية التقليدية هانس مورغنتو(Hans morgenthau).

وأهم الأفكار التي تضمنتها النظرية الواقعية التقليدية ما يلي:

[1] : أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الأولى، 2007، ص36.

- يرى الواقعيون أن الدولة هي الوحدة الأساسية للنظام، أي أنها الفاعل الوحيد على المسرح الدولي، كما يرون أن العالم هو عالم الصراع والحرب. [1]
- وفقا للواقعيين الكلاسيكيين فان "الفوضى البنيوية" أو عدم وجود سلطة مركزية لتسوية النزاعات هو الميزة الأساسية للنظام المعاصر ويثير "مأزقا امنيا"، حيث أن الأمة الواحدة في سعيها وبحثها عن أمنها تجعل خصومها الحاليين والمحتملين غير آمنين، وهذا بإمكانه أن يوفر حافزا قويا لسباق التسلح وغيرها من أنواع التفاعلات العدائية[2].
- في كتابه "politics among nations" اقترح مورغنتو مجموعة من المبادئ عبرت عن مضامين الواقعية التقليدية وهذه المبادئ هي الآتية:[3]

- السياسة تخضع للقوانين الموضوعية التي لها جذورها في الطبيعة البشرية، مما يعنيانه من الممكن تطوير نظرية تعكس هذه القوانين وتميز بين الحقيقة والأفكار وعلى هذا الأساس اعتمدت الواقعية الكلاسيكية في تفسيرها للصراع، حيث اعتبرت أن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين وهو ما يقودها إلى الحروب والتصادم.
- متخذ القرار يفكر و يتصرف وفقا للمصلحة الوطنية المعرفة بالقوة.
- مدلول المصلحة الوطنية المعرفة بالقوة غير مستمر وبالتالي فانه في عالم يتكون من دول بقاؤها مرتبط بالقوة، يصبح على هذه الدول أن تبحث عن وسائل للمحافظة على الذات ومن هنا تكون المصلحة الوطنية هي البقاء والاستمرار.

---

[1] : Hans Morgenthau, « politics among nations the struggle for power and peace »,chapter one, in :
http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm

[2]: Ole.R Holsti, « theories of international relations » p 4,in :
http://www.duke.edu/npfeaver/holsti.pdf

[3]:Hans Morgenthau,1948, «politics among nations»,
inhttp://www.people.fas.harvard.edu/plan/irnotes07/morgenthau1948.pdf

- المبادئ الأخلاقية لا يمكن أن تطبق في الإجراءات التي تتخذها الدول وإن طبقت فإنها ستكون تابعة لظروف ومعطيات معينة.
- في صراعها مع محيطها الخارجي، تلجأ الدولة إلى انتهاج سياسة تهدف إلى المحافظة على الوضع القائم، عندما تعتبر بأن قدراتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.
- الفرق بين الواقعية السياسية والمدارس الأخرى هو حقيقي وعميق، فالواقعية تحافظ على استقلال مجال السياسة، فتقتضي بأن رجل السياسة له مصلحة فقط في القوة وهو الوجه المناسب لدراسة السياسة، فالمعايير القانونية والأخلاقية هي مناسبة للمجالات الأخرى و ليس للسياسة.

• الواقعية الكلاسيكية لها نظرة تشاؤمية حول العلاقات الدولية، حيث ترى بأن هذه الأخيرة هي علاقات صراع بين الدول من اجل القوة، يحكمها قانون واحد هو قانون المصلحة القومية، وان قدرة الدولة على تحقيق مصلحتها القومية تتناسب طرديا مع مستوى قدرتها. هذا ويجد الواقعيون بأن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على نوع من الاستقرار هي المحافظة على توازن القوى. وبالنسبة لمورغنتو فان نظام توازن القوى التقليدي المتعدد الأقطاب هو الأنسب لذلك، عكس نظام الثنائية القطبية الذي برزت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي الذي يجده يحمل العديد من المخاطر.

هذه الأفكار والاطروحات للواقعية التقليدية، قد تعرضت لموجة من الانتقادات حيث لمتعرف نظرية في العلاقات الدولية نقدا وهجوما أكثر مما عرفته النظرية الواقعية فياتجاهها التقليدي، بالأخص من طرف المدرسة السلوكية التي اعتبرت بأن الأفكار الواقعيةمجرد فلسفة تفتقد للمنهجية العلمية في تحليلها للسياسة الدولية .

وأهم ما وجه للواقعيين التقليدين من انتقادات، الآتي:

إذا كانت الطبيعة البشرية تفسر الحرب و النزاع ،فما الذي يفسر السلم والتعاون؟ ولمعالجة هذا الإشكال نجد أن الواقعيين الجدد قد حولوا اعتمادهم على الطبيعة البشرية إلى هيكل النظام الدولي لتفسير سلوكيات الدول.[1]

إن الواقعية التقليدية لم تأخذ بعين الاعتبار الفواعل الجديدة في الساحة الدولية، أي الفواعل غير الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، فطروحات الواقعية الكلاسيكية تمحورت بالأساس حول سلوك الدولة واعتبرتها الفاعل الأساسي، مغفلة بذلك سلوك المؤسسات الدولية، وأطر علاقاتها الاعتمادية المتبادلة في جوانبها الاقتصادية.[2]

عدم الدقة والتناقض والغموض في طريقة استخدام الواقعيين الكلاسيكيين لمصطلحات أساسية مثل"القوة"، "المصلحة الوطنية" و"ميزان القوى" حيث أن لكل من هذه المصطلحات معاني عدة، فأي قوة يقصد الواقعيون هل هي قوة عسكرية أم اقتصادية أم غيرها، حيث لا يوجد مقياس ثابت لقياس القوة. كذلك بالنسبة للمصلحة الوطنية، فكل قائد سياسي يفسرها حسب أهدافه كما أن اختلاف التجارب الوطنية يساهم أيضا في اختلاف المفهوم.

أما بالنسبة لتوازن القوى الذي تستخدمه الواقعية فهو الآخر يحمل معان عدة ،فهل يقصد به سياسة تستهدف تحقيق أهداف معينة في السياسة الخارجية، أو هو تعريف لحالة واقعية، أو توزيع متساو للنظام الدولي، أم أنه بحث عن الهيمنة. [3]

هذه الانتقادات التي وجهت للاتجاه التقليدي للمدرسة الواقعية، والتطورات التي استجدت على الساحة الدولية ،جعلت من أصحاب هذا التوجه في العلاقات الدولية يراجعون تحليلاتهم واطروحاتهم ويحاولون تنقيحها حتى تتكيف والتطورات الجديدة في الساحة الدولية. وقد جاء هذا التوجه الجديد لإصلاح، المفاهيم الأساسية للواقعية في إطار حركة جديدة عرفت بـ:

---

[1]: Ole.R Holsti, « theories of international relations »,op.cit.,P .6

[2] : جاهد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكالات، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 42.

[3] : منذر السرميني، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن، الدار الجامعية 1999، ص 63.

الواقعية الجديدة والواقعة البنيوية بزعامة كينيت ولتز(**Kenneth Waltz**) إلى جانب كراسنر (**Krasner**) وجيبلن (**Giplin**).

وتعتبر نظرية ولتز في العلاقات الدولية من أبرز الجهود لتطوير نموذج دقيق لنظرية واقعية جديدة أو بنيوية، يرى فيها أن الحرب يجب تفسيرها بناءا على مستوى النظام (ما يسميه هو "الصورة الثالثة" **Third Image**) وليس فقط الأولى "نظريات الطبيعة البشرية" أو الثانية "الصورة الخاصة بسمات الدولة") وهو يطرح السؤال: لماذا الحرب؟ لأنه لا يوجد أي شيء في النظام ليمنعها.[1]

وبالنسبة لـ ولتز فإن النظام الدولي يتشكل من مجموعة قوى كبرى كل منها تسعى للحفاظ على وجودها وأن هذا النظام فوضوي، في ظله نجد كل دولة لا تهتم إلا بمصالحها ،غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء[2]،حيث أن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقها الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء.

وفيما يخص القوة فإن ولتز يخالف بعض الواقعيين التقليديين، فالقوة لديه ليست لغرض تعظيم وإنما لنيل استقلالية في السلوك ،فطالما أن البقاء في عالم مستقر لن يتحقق من دونها فهي ذات وظيفة إيجابية تقود إلى التوازن.[3]

وعلى عكس الواقعيين التقليديين الذين يرون بأن القوة هي غاية في حد ذاتها ،فإن الواقعية الجديدة تنطلق من مسلمة أساسية وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الاقتصاد، بناء القوة العسكرية...) ومجهودات خارجية (بناء الأحلاف

---

[1] : Ole.R Holsti, « Theories of international relations », op, cit,p 7

[2]: Stephen M.Walt, « International relations : One world, many theories », **foreign policy**, Washington:Spring 1998,p3

[3]: جاهد عودة، مرجع سابق، ص 44.

،إضعاف الأحلاف المعادية،...) من أجل المحافظة على البقاء و استقرار التوازن الدولي، لأن التوازن هو الغاية في حين تبقى القوة والحرب مجرد وسيلة.

أما فيما يتعلق بمن هو الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، فإن ولتز لا يختلف في هذه النقطة مع التقليديين، فيعتبر بأن الدولة هي الفاعل الأساسي لأنها الوحيدة التي تمتلك وسائل العنف المنظم أما الفواعل غير الدول فهي موجودة على الساحة الدولية ولكنها بمثابة الشكل الجديد لتفاعل الدول بآليات جديدة.

كذلك نجد الواقعيين الجدد ينطلقون من طرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية ونفي أية علاقة بينهما [1]، هذا ما دافع عنه ولتز بقوله:

"نظرية العلاقات الدولية تفقد طبيعتها، عندما تتدخل الخصائص القطرية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي"

وبالنسبة للواقعيين الجدد فإن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي وهذا يعتمد على متغيرين اثنين هما :[2]

- نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوة الأخرى.
- قطبية النظام الدولي.

بالنسبة للقدرات فهناك شبه إجماع بين الواقعيين الجدد حول أهمية كل من القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة مع التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحجم النسبي لقدرات الدولة مقارنة بالدول الأخرى.

وحسب باري بوزان (**Barry Buzan**) فإن مبدأ توزيع القدرات لا يحدد فقط هيكل النظام الدولي في حد ذاته، لكنه إضافة إلى ذلك يؤثر في قدرات الفواعل التي لها دورها في تشكيل

---

[1]: Chris Brown, **understanding international relations**, New York : second edition , Palgrave ,2001, p75

[2] : Jean Jacques Roche, **théories des relations internationals** , paris : edition Montchrestien, 5eme editions , 2001, p 44 .

الهيكل. حيث أن النظام الدولي لم يعد ينظر إليه فقط على مستوى الهيكل ولكن أصبحت تؤخذ بعين الاعتبار التفاعلات بين الفواعل التي تساهم هي الأخرى في تحديد هيكل النظام الدولي[1].

في الحقيقة إن كانت واقعية ولتز وجيبلن وغيرهم من الواقعيين الجدد قد أدخلت مفاهيم ومضامين جديدة على المنظور الواقعي، فهذا لا يعني أن هناك واقعية جديدة قامت على أنقاد الواقعية التقليدية. وإنما ما يمكن قوله هو أن الواقعية الجديدة هي امتداد للواقعية التقليدية وما هي إلا إصلاح وتكييف نظري من الناحيتين الإبستمولوجية والفكرية مع وجود بعض الفوارق البسيطة التي استوجبتها تطورات الحياة الدولية.

وحتى ولتز نفسه يعترف بأنه لم يقم نظريته على أنقاد الواقعية الكلاسيكية بل حاول الردعلى الذين هاجموها ونظرا لتزايد الصفة العلمية في العلاقات الدولية واستحالة إخراج الواقعيةفي حلتها القديمة أضاف إليها قطع نظرية كالبنيوية و الفوضى.

وإن كان الحوار الأول ضمن المنظور الواقعي بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية (المعروفة أكثر بالواقعية الجديدة)، فهناك حوار آخر ظهر في ظل الواقعية الجديدة بين تيارين واقعيين هما الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، حيث يعد ظهور هذين التوجهين من الإضافات التنقيحية المهمة للواقعية.

ويعتبر كل من ولتز، فان ايفيرا (**Van Ever**) وجاك سنايدر (**Jack Snyder**) من أهم رواد التوجه الدفاعي، في حين يمثل التوجه الهجومي كل من فريد زكرياء (**Fareed Zakaria**) وجون ميرشايمر (**John Mearsheimer**) وايريك لابس(**Erik Labs**)[2]. وإن كان كل من التوجهين يتفقان حول كون الأمن يشكل الحافز الأكبر لكل الدول في ظل نظام دولي سمته الفوضى إلا أنهما يختلفان حول كيفية تحقق هذا الأمن.

---

[1] : Jean Jacques Roche, op.cit, p 45-46.

[2] : Stephen M, Walt, « International relations, one world, many theories » ,op.cit., p 3

بالنسبة لصف الواقعيين الدفاعيين، فهم يعتبرون بأن القوة هي مجرد وسيلة وأن الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها هي البقاء و الأمن وبالنسبة لهم فإن القوة هي أداة لتحقيق تلك الأهداف وليست هدفا في حد ذاته.

في حين يعتبر صف الواقعيين الهجوميين أن الدول تسعى للقوة كوسيلة وكغاية على حد السوا[1]. فإن كان الدفاعيين يؤكدون على حد أقصى من الأمن فإن الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتأثير وأن إستراتيجيات التوسع والهجوم هي الأنسب لتحقيق الأمن.

يفترض الواقعيون الدفاعيون أنه ليس للدول مصالح كبيرة في الغزو العسكري، ويرون أن التكاليف المترتبة عن السياسات ذات النزعة العسكرية تفوق عادة الفوائد المرجوة منها، لذلك فإن الحروب التي تخوضها الدول الكبرى غالبا تكون نتيجة الشعور بالخطر أو الثقة الكبيرة في نجاعة العمل العسكري[2] . أما بالنسبة للهجوميين، فإن فوضوية النظام الدولي تجعل الدول تعمل على تعظيم قوتها تحسبا لأي ظهور مفاجئ لقوة بإمكانها التأثير على الوضع القائم.

وفيما يخص التعاون، فإن الواقعيين الهجوميين متشائمون بشأنه وقد طرحوا مفهوم المكاسب النسبية والمكاسب المطلقة ويعتبرون بأن الفوضى تدفع بالدول إلى القلق بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون. ويبررون ذلك بكون أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى بينما يصبح شركاءها أكثر هشاشة[3].

وحسب ميرشايمر فالتعاون ينبغي أن يأخذ صيغة التحالف المؤقت لأن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول وبالتالي

---

[1]: Liu Feng, & zhang Ruizhuang,« the typologies of realism" , departement of international relations, nankai university, in : http://www.irahina.org/en/pdf/liu&zhang.pdf

[2]: Stephen M.Walt, « International relations, one world, many theories », op. cit., p 3

[3] Ibid

فالمكاسب النسبية تبقى أهم من المكاسب المطلقة بالنسبة للدول. ويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين[1] .

إن مضامين وأفكار المنظور الواقعي يمكن أن نلمسها في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية ،سواء في فترة الحرب الباردة أو بعد انهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة. حيث كانت فكرة توازن القوى تسيطر على التفكير الإستراتيجي الأمريكي، فأولاها أهمية كبيرة خاصة في ظل جو دولي ينذر باحتمال حدوث نزاع شامل. ولهذا نجد الولايات المتحدة لجأت إلى عقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجهة الخطر السوفييتي وتحسبا لما يمكن أن يستجد.

ومنذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفييتي برزت الولايات المتحدة كقوة كبرى في النظام الدولي مصممة على البقاء في وضع مهيمن، لذلك نجدها عملت على تعظيم قوتها وفي نفس الوقت أصبحت منشغلة بشكل متزايد بالقوة المتعاظمة للصين وهذا ما يجسد فكرة أهمية القوة للواقعيين .

وإن كانت السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة قد بدي وكأنه قد طغت عليها الأفكار الليبرالية، خاصة بعد أن نادى الرئيس جورج بوش بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الدولي الجماعي والمشترك، الذي ظهر من خلال الحرب التي قادتها الولايات المتحدة مع المجموعة الدولية ضد العراق بعد غزوها الكويت من (1990/8/2-1991/02/28)، كذلك سياسة كلينتون الخارجية التي أطلق عليها البعض بالإنسانية أو العمل الاجتماعي.

فإنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تبين بأن المفاهيم الواقعية حول السياسة الدولية لاتزال تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، فإدارة جورج ولكر بوش اتخذت من الأمنمصلحتها القومية الرئيسية. وأصبح هناك عدو خلف الإتحاد السوفييتي يهدد الأمن الأمريكيبصفة خاصة

[1] : Steven L.Lamy,« contemporary mainstream approaches : new-realism and new-liberalism », in : John Baylis & Steve Smith :**the Globalization of worl Politics** ,oxford: oxford university press, third edition , 2005 , p211

والأمن الدولي بصفة عامة، هذا العدو الذي عرف بالإرهاب، أصبح على الولايات المتحدة أن تلجأ إلى قوتها العسكرية من أجل القضاء عليه.

فبعد أن ساد الاعتقاد لفترة بأن المفاهيم الليبرالية أصبحت طاغية على السياسة الخارجية الأمريكية، فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والتوسع، فأصبح واضحا انه لا مجال لتأكيد أهمية المتغير الاقتصادي وتعويضه للمتغير العسكري ويعد التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان خير دليل على ذلك.

كذلك إستراتيجية التوسع والهجوم التي يعتبرها الواقعيون وخاصة منهم الهجوميين ضرورية لتحقيق الأمن، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الإستراتجية بوضوح في تدخلها في أفغانستان وكذلك في حربها على العراق 2003.

لكن وإن كانت المفاهيم الواقعية تبدو طاغية نوعا ما على التوجهات الإستراتيجية الأمريكية وأنه يمكن تفسير وفهم هذه الإستراتيجية خلال الحرب الباردة وبعدها انطلاقا من التحليلات الواقعية للعلاقات الدولية، إلا أن ذلك لا يعني بأن المنظور الواقعي يفسر كل ما يتعلق بالإستراتيجية الأمريكية. حيث لا يمكن التغاضي عن المنظور الليبرالي الذي يعد من أهم المنظورات المنافسة للواقعية والذي كان له الدور البارز في بلورة السياسات والإستراتيجيات الأمريكية.

الفرع الثاني:المقاربة الليبرالية

إذا كانت الواقعية هي المدرسة المهيمنة في مجال دراسة العلاقات الدولية ،فإن المدرسة الليبرالية دائما ما تدعي بأنها البديل التاريخي للواقعية. [1]

وان كانت الواقعية ترى بأن العلاقات الدولية هي علاقات صراع دائم تبحث فيه الدول عن الأمن، فإن المدرسة الليبرالية هي أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاءا لقيمة التعاون الدولي، فتنظر إليه على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية وتنظر إلى النزاعات على أنهاالاستثناء.

[1] : جاهد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، مرجع سابق، ص 53.

ارتبطت نشأة الفكر الليبرالي بمعاهدة "وستفاليا" 1648 التي أقرت وجود الدولة القوميةوبأن الحرب هي حق يمكن لأي دولة ممارسته، مما أدى إلى انتشار حالة من عدم الرضا في صف العديد من المفكرين ممن وضعوا أسس الفكر الليبرالي والذين استنكروا استعمال الحرب كأداة من أدوات السياسة الخارجية.

ويمكن إيجاد الأسس الفكرية الليبرالية في كتابات القرنين 18 و19 لثلاثة من اشهر فلاسفة وسياسيي هذا التقليد وهم:جون ستيوارت ميل(**John Stuart mill**)، آدم سميث **Adam Smith**) وايمانويل كانط [1](**Emannuel Kant**)، فنجد إسهامات كانط في"الليبرالية الجمهورية" عندما قدم نظريته حول الآثار المترتبة للحكومة الجمهورية على السياسة الخارجية في بدايات 1790 أين كان هناك عدد قليل من الجمهوريات الحديثة النشأة ،أفكار كانط هذه طورها لاحقا المفكرون الليبراليون من وودرو ويلسن(**Woodrow Wilson**) إلى غاية فرنسيس فوكوياما (**Francis Fukuyama**). أما إسهامات سميث فتظهر في "الليبرالية التجارية"، حيث قدم نظريته حول الضغوط السوسيواقتصادية والتنظيمية على حرية التبادل التجاري، والحمائية في عالم لا تزال تهيمن عليه مركنتيلية القوى الكبرى، في الآونة الأخيرة باحثون ليبراليون مثل بروس راست (**Bruce Russett**) أكدوا وجود علاقة بين التجارة والسلام. وبالنسبة إلى ميل فنجد أفكاره في "الليبرالية المثالية"، حيث قدم تخمينات منهجية حول تأثيرات الظواهر الثقافية الجماعية، الهوية الوطنية والقيم العالمية التي كانت في عصر معين تنشأ فقط كمهيمن موضعي للمنظمة السياسية وبالنسبة له فان المفتاح الحاسم لسلوك الدولة هو مدى تطابق الحكومة مع تلك القيم الوطنية وهو ما أظهره مفكرون ليبراليون أمثال ويلسن بإعلانه لمبدأ " تقرير المصير" المرتبط بالقيم الديمقراطية [2].

---

[1]: Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessmen », **weatherhead center for international Affairs**, Harvard University, paper No.01-02, April 2001, p 21

[2] : Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessment »,op.cit, p 21-22

وإن كانت بدايات تأثير الفكر الليبرالي في مجرى العلاقات الدولية في القرن السابع العشر، فإن أعلى تدفق له كان في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي الفترة المسماة بفترة المثاليين. حيث حدث تطور كبير على يد الرئيس الأمريكي ويلسن بإعلانه في 8 جانفي 1918 تشكيل عصبة الأمم، التي تعد أول محاولة دولية لاستبدال سياسة القوة بسياسة الأمن الجماعي. بمعنى أنها كانت تمثل تطبيقا لواحد من أهم مبادئ المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية [1] كما أعلن ويلسن في نفس التاريخ عن مبادئه الأربعة عشر التي كانت تحمل طابعا ليبراليا ومن ضمن هذه المبادئ:

- الإزالة بقدر الإمكان لجميع الحواجز الاقتصادية وإيجاد مساواة في الشروط الاقتصادية بين الدول الموافقة على السلام والمشتركة في صيانته.
- أن العلاقات الدولية تقوم على مواثيق سلام عامة ومفتوحة، فلا تكون هناك أي تفاهمات دولية خاصة من أي نوع كانت وإنما هناك دبلوماسية علنية أمام الجميع [2] .

وقد تم بعث الفكر الليبرالي من جديد بإنشاء هيئة الأمم المتحدة، غير أن الأمل في عالم أكثر سلما تدفع إلى تحقيقه منظمة دولية لم يدم سوى لفترة قصيرة، فسرعان ما انتهى ببداية الحرب الباردة و العودة لسياسات القوة.

ومنذ بداية الحرب البادرة ظهرت هيمنة واضحة للمنظور الواقعي في دراسة العلاقات الدولية، فأعتبر بمثابة المنظور الأصلح الذي استطاع تفسير الحالة الدولية في تلك الفترة وهي الحالة التي غلب عليها الطابع الصراعي وسياسات القوة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

إلا أنه ومع بداية التسعينات من القرن العشرين برزت الليبرالية الجديدة، حيث تأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليمي كأرضيات لهذه النظرية ويفترض أصحابها أن

[1] : جاهد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، مرجع سابق، ص 58.

[2] : Wilson Woodrow, 1919 from the source :" the essential document of american history " , in: http://www.robelpeacelaureates.org/pdf/woodrow_wilson.pdf

السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعة مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية [1].

ويعتبر كل من جوزيف ناي(**Joseph Nye**) وروبرت كيوهان (**Robert Keohane**) مؤسسا الليبرالية الجديدة التي تشكل معها مفهومي ما وراء الوطنية والاعتماد المتبادل. فترى الليبرالية الجديدة أنه إلى جانب الدول تدخل المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في تشكيل العلاقات الدولية، وبالنسبة لليبرالية الجديدة فإنه من خلال المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية في وجه الممارسات غير المشروعة [2].

و للفكر الليبرالي ثلاثة تيارات رئيسية هي:

* السلام الديمقراطي: الذي تتخذ منه الليبرالية الجمهورية فرضية أساسية لها.
* الإعتماد المتبادل : الذي تؤكد عليه الليبرالية التجارية وتعتبره مهما لتحقيق السلم الدولي.
*الليبرالية المؤسساتية:التي ترى بأن إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية هو الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي[3].

1- السلام الديمقراطي:

تتلخص أراء أنصار السلام الديمقراطي في فكرة مفادها " أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض". وحسب تفسيرات بعض الباحثين من أمثال جيمس لي ري (**James lee Ray**)، مايكل دويل(**Michael Doyle**) وراست، فإن الدول الديمقراطية تتبنى معايير التوفيق التي تمنع استعمال القوة ضد جماعات تتبنى نفس المبادئ[4].

---

[1] : Steven L, Lamy, « contemporary mainstream approaches : new-realism and new-liberalism »,op.cit., p 213

[2] : John Baylis, & Steve smith, **the Globalization of world politics** , op.cit., p 158

[3] : Steven L.lamy,op.cit, p 158

[4] : Stephen M,walt, « international relations, one world, many theories», op.cit., p 3

ورغم قدم فكرة السلام الديمقراطي، بحيث ترجع جذوره إلى الفلسفة السياسية لكانط وكتاباته في القرن الثامن العشر، كما أن النقاش حول السلام الديمقراطي في ميدان دراسة العلاقات الدولية كان مع بداية الثمانينات، مع كتابات دويل الذي كان له الإسهام الأكبر في هذا الاتجاه.

إلا أن اهتمام الباحثين بموضوع السلام الديمقراطي قد فجر أكثر منذ عام 1990 وانتهاء الحرب البادرة، خاصة مع الكتاب الشهير لفوكوياما (نهاية التاريخ و الانسان الاخير) « **the end of history and the last man** » الذي أعطى مصداقية إضافية لفكرة السلام الديمقراطي، بتأكيد فوكوياما على أن التحرك نحو السلام والديمقراطية يمثل عملية لا رجعة فيها.

وحسب ستيفن وولت(**Stephen Walt**) فإن السلام الديمقراطي يعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، لكنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى. والمقصود هنا الدول غير الديمقراطية، فالمعايير الليبرالية قائمة على افتراض أن الدول الديمقراطية يمكن التنبؤ بسلوكها، مما يسهل العلاقة بين هذه الدول والتي تكون عادة مبنية على السلام والتعاون. وفي الوقت نفسه ليس بإمكان الدول الديمقراطية أن تثقبنظيراتها من غير الديمقراطية، إذ لا توجد لديها قواعد واضحة تحكم سلوكها وبالتالي لا يمكنالتنبؤ بهذا السلوك.[1] وهو ما قد يجر المجتمع الدولي إلى صراعات غير ضرورية ومضللة[2].

و إضافة إلى ذلك فإن السلام الديمقراطي يشمل مجموعة من المبادئ مثل:[3]

- الديمقراطيات تميل إلى تغليب الحروب التي تحارب فيها مع دول غير ديمقراطية.

---

[1] : John Macmillan, « Liberalism and the Democratic peace », Marburg : paper presented at **ECPR** , 2003, p 1

[2] : Ibid. p 9

[3] : Thomas S.Szayna& Daniel L.Byman, **the energence of peer competitors a framework for analysis**, Rand ARROVO CENTER,2001 ,p 148.

- في حروبها التي تخوضها ضد بعضها البعض تتكبد الديمقراطيات خسائر أقل ووقت أقصر من تلك التي تخوضها ضد دول غير ديمقراطية.
- الدول الديمقراطية عندما تجد نفسها في خلاف مع بعضها البعض فإنها تختار أكثر الوسائل السلمية لحل الخلاف. وتفسيرات السلام الديمقراطي تقع عادة في واحدة أو مزيج من ثلاث فئات رئيسية هي [1]:

مكانة المؤسسات الديمقراطية في تقييد قدرة القادة على محاربة الديمقراطيات الأخرى أو ببساطة تجعلهم مترددين في اختيار الحرب.

القيم المشتركة بين الدول الديمقراطية تجعل من هذه الدول ترى الثانية مسالمة وغير مهددة.

الديمقراطية تميل إلى تعزيز الترابط الاقتصادي مما يقلل من احتمال الحرب.

وإن كان أنصار السلام الديمقراطي يجدون أنه بانتشار الديمقراطية وتبني قيمها من طرف الدول سيعم السلام، فإن كل من سنايدر وادوارد مانسفيلد (Edward Mansfield) يجدان بأن الدول في المراحل الأولى من التحول الديمقراطي تكون معرضة للمشاركة في الحروب بصفة خاصة مما يجعل الأمور أسوء.[2]

و جون قوا (**Joan Gowa**) يرى بأن المعدل المنخفض نسبيا للنزاعات بين الديمقراطيات بعد عام 1945 لا يرجع إلى نوعية الأنظمة السياسية الحاكمة باعتبارها تحث على السلام ،وإنما يعود إلى طبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية في تلك الفترة، وأن للدول الديمقراطية مصالح متماثلة ومشتركة في احتواء الإتحاد السوفييتي أكثر منها تقاسم قيم ديمقراطية[3].

---

[1] : Thomas S.Szayna& Daniel L.Byman, « the emergence of peer competitors » , op.cit., p 149

[2]: Jack Snyder& Edward Mansfield, « Democratic transitions, Institutional Strength, and war » , **international**

organization, vol.56, No.2.spring 2002, p 330

[3]: Joanne Gowa, « the democratic peace ofter the cold war, Departement of politics », prinston : prinston university , in : http://web.edu/polisci/research/wip/dempeace_final-pdf

ولعل الملاحظ للسياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة سيجد أن هذه الأخيرة قد اتخذت من "أطروحة السلام الديمقراطي" مبررا لسياساتها التوسعية، فأصبح نشر القيم الديمقراطية وما تشمله من حريات وحقوق الإنسان وغيره من القيم، حجة للتدخل الأمريكي في الكثير من مناطق العالم إن كان ذلك عسكريا كما هو الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق 2003، أو غير عسكري من خلال المساعدات المشروطة للدول غير الديمقراطية، بحيث تربط الولايات المتحدة مساعداتهما لهذه الدول بأن تغير هذه الأخيرة من أنظمتها السياسية، غير أن كل هذا في الأخير سيصب في المصلحة الأميركية و ليسل مصلحة هذه الدول أو لمصلحة السلام العالمي.

وكما جاء حسب مانسفيلد وسنايدر عن كون التحول الديمقراطي يقود إلى الحرب فإن هذا فعلي والمشهد الدموي في العراق حاليا هو خير دليل على ذلك، فعوض أن تتحول العراق إلى دولة ديمقراطية كما زعمت الولايات المتحدة، تحولت إلى ساحة قتال وفوضى ومن هنا يتضح أن السلام الديمقراطي وما يروج له من أفكار تبدو مثالية وتخدم السلم الدولي، هو في الأخير ومن خلال الممارسات الأمريكية أصبح لا يخدم سوى المصالح الأمريكية، ابتعد نتيجة لهذه الممارسات عن أصوله وجذوره الفكرية التي وضعها كانط من أجل الوصول إلى السلام العالمي.

2- الاعتماد المتبادل:

يعتبر الاعتماد المتبادل من أهم تيارات المدرسة الليبرالية، حيث يرى فيه أصحابه بأنه وسيلة مهمة توصل المجتمع الدولي إلى السلام. وذلك لأن أي دولتين توجد بينهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكن أن يتحاربا لاشتراكهما معا في التجارة وتداخلهما اقتصاديا، كذلك خوفا من أن يؤثر النزاع بينهما على رفاهية المواطنين في كل منهما.

وقد جاء كل من كيوهان وناي بمفهوم "الاعتماد المتبادل المعقد"[1]، الذي يعني وجود قنوات متعددة للتفاعل عبر الحدود بواسطة العديد من الأشخاص والمؤسسات. وتعتبر المدرسة الليبرالية المنظمات الدولية إحدى أهم قنوات المجتمع الدولي لأنها تساعد الدول الضعيفة علىمواجهة الدول القوية من خلال وجود تلك الدول في إطار واحد. [2]

وقد طرح بعض الباحثين فكرة مفادها أن عولمة الأسواق العالمية وظهور الشبكات عبر الوطنية والمنظمات غير الحكومية والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي[3]. وعلى هذا الأساس ووفقا لمفهوم الاعتماد المتبادل، فإن القدرات العسكرية تصبح قليلة الأهمية بينما تزداد أهمية القوة الاقتصادية. وطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها اقتصاديا، فإن ارتفاع كلفة فك هذه الارتباطات سيكون المانع الرئيسي لنشوب نزاعات أو تحركات انفرادية للدول. وتظهر أهمية العوامل الاقتصادية ومدى الارتباط الدولي في هذا المجال من خلال أزمة البترول 1973، التي تعتبر المنعرج الرئيسي لمفهوم الاعتماد المتبادل.

3- الليبرالية المؤسساتية:

يعد الاتجاه المؤسساتي الأحدث ضمن المدرسة الليبرالية، وإن اعتبرت الليبرالية المؤسساتية بمثابة الرد على الواقعية الجديدة لـ ولتز، فإن هناك من الليبراليين من يرى بأن فكرة المؤسساتية الليبرالية الجديدة هي قائمة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأن الذي قامت به النظرية المؤسساتية هو مجرد تطوير لتلك الأفكار الموجودة بالفعل[4].

---

[1]: Andrew Moravcsik, « Liberal International Relations theory : Asocial scientific Assessment » , op.cit., p 31.

[2] : جاهد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، مرجع سابق، ص 70.

[3]: Stephen M, walt, « international relations, one world many theories », op. cit., p 4

[4]: نفس المرجع، ص 89.

ومضمون الطرح المؤسساتي هو أن المؤسسات الدولية تساعد الدول على التغلب على أنانيتها عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الآنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم [1]، حيث أن الدول تتعاون مع بعضها البعض من خلال أطر مؤسسية دولية تتيح لها تخفيض تكاليف الصفقات التي تبرمها وتمدها بالمعلومات ،وتخفض احتمالية لجوء بعض الدول إلى استخدام أساليب غير مشروعة مثل الغش و التدليس[2]. بالتالي تصبح الدولة مهتمة بمكاسبها المطلقة للتعاون الدولي عوض الاهتمام بالمكاسب النسبية كما يدعو له الواقعيون، لأنه وحسب رؤية الليبراليين المؤسساتيين فإن جميع الدول المشتركة والمتعاونة ضمن الإطار المؤسساتي الواحد، ستستفيد من التعاون ومن ثم فهي تدعو دول العالم للنظر إلى مكاسبها الخاصة، بغض النظر عن المكاسب التي ستحصل عليها الدول الأخرى نتيجة للتعاون الدولي.

وكرد على الاتجاه المؤسساتي في جانب تفضيل المكاسب المطلقة للتعاون، يشير الواقعيون من أمثال جوزيف جريكو(**Joseph Greco**) وستيفن كراسنر (**Stephen Krasner**) إلى أن الفوضى تجعل الدول قلقين بشأن المكاسب المطلقة من خلال التعاون بالإضافة إلى الكيفية التي توزع وفقها هذه المكاسب بين الدول المتعاونة، حيث أن الدول التي تستحوذ على مكاسب تفوق مكاسب شركائها ستصبح بالتدريج أقوى ويصبح شركاءها أكثر هشاشة.

إن المضامين الليبرالية التي تظهر من خلال اتجاهات المدرسة الليبرالية الثلاث الاعتماد المتبادل في الاتجاه الاقتصادي، السلام الديمقراطي في الاتجاه المثالي والاتجاه المؤسساتي، هذه المضامين وإن لم تكن سائدة على نفس الوتيرة في السياسة الخارجية الأمريكية إلا أن هذا لا يمنع من كونها كانت ذات تأثير واضح في هذه السياسة.

وإن شكلت كل من المدرستين الواقعية والليبرالية إطارا نظريا سائدا لممارسات السياسة الخارجية الأمريكية، فإن هناك نظرية أخرى بدأت معالمها تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عرفت

---

[1] : Ibid.p2

[2]: نفس المرجع، ص 83.

بالنظرية البنائية قد ساهمت نهاية الحرب الباردة في إضفاء الشرعية على أفكارها ومضامينها، فالنظرية البنائية وعلى عكس نظريتيها الواقعية والليبرالية قد نجحت في إيجاد تفسير لنهاية الحرب الباردة وأرجعته إلى الثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك[1].

وإن كانت كل من المدرستين الواقعية و الليبرالية تركزان على العوامل المادية فإن المقاربات البنائية تركز على تأثير الأفكار. ويعتبر نيكولا اونوف (**Nicholas Onuf**) أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989.[2]

والبنائية كمنظور عام في العلاقات الدولية واعتمادا على تصور وإدراك الكسندر ووندت (**Alexander Wendt**) الملقب بأب البنائية، فهي تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية [3] :

الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

وبالنسبة للبنائيين فان الفوضى ليست معطى مسبق، وإنما هي نتاج ما تصنعه الدول حيث أعتبر ووندت أن الفوضى مبنية اجتماعيا فيما بين الدول وبهذا أعطى تصورا جديدا لفهم سلوك الدول بتبنيه لتركيب نظري يقوم على : [4]

دور الأفكار الذي يتعدى دور القوة المادية.

كيفية تحديد الفواعل لهويات البنيات المادية.

النظام التذاتاني للبنيات والذي يتكون من انسجام المفاهيم والتنبؤات.

---

[1]: Stephen M.Walt, « international relations, one world, many theories » ,op. cit., p 4

[2]: Alexander, Wendt, **social theory of international politics**, **Cambridge**: Cambridge university press, 1999, p 1.

[3] : عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007، ص 323.

[4]: Frédéric Charillon, « politique étrangère nouveaux regard » , paris : critique internationale , presses de science po, 2002, p7

الهويات هي التي تحدد المصالح والسلوكيات فالهويات هي قاعدة المصالح.

وبناءا على هذا فإن السلوك الخارجي للدول يرجع حسب البنائيين إلى العوامل التالية [1] :

اولا- العوامل المجتمعية المؤثرة في السلوك الخارجي للفواعل:

- دور التنشئة الاجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.
- أهمية الأفكار والمعرفة إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنيات والسلوك الخارجي.

ثانيا- دور الهويات و تأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها:

هنا يصبح الفاعلون الدوليون يتخذون قراراتهم على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية و التاريخية وهكذا فإن السلوكيات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير و الهويات، حيث أن هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي القرار.[2]

وبالنسبة للممارسات الخارجية الأمريكية فإن كان المهيمن النظري عليها تداولت عليه كل من الواقعية والليبرالية، إلا أنه لا يمكن إنكار إمكانية تفسير الاستراتيجيات الأمريكية بناءا على الأفكار والتصورات البنائية. فحسب دفيد كامبل (**David campbell**) فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت بصفة خاصة بالتهديدات الشيوعية وهكذا ظلت خلال الحرب الباردة مركزة على تحديد وإظهارالخطر السوفيتي، حيث قال كينان في عام 1950:

"هذه الشيوعية ينظر لها كأزمة لحضارتنا"

---

[1] : Audie Klotz, & Cecilia lynch, « Le constructivisme dans la thèorie de relations internationales », **critique internationale** ,paris : presses de science po, no.02, hiver 1999, p 52.

[2] : Henning Bockle& Volker Rittberger& Wolfgang Wagner, « Norms and foreign policy : constructivist foreign policy theory », center for international relations Peace and conflict studies, institute for political science, university of Tubingen, in : http://www.uni-tuebingen.de/ussi/spi/taps/tap34a.htm

كما كان كل من نيكسون وكارتر وريغان يتعاملون مع الإتحاد السوفيتي بمنطق المتخلف المهدد للتحضر الأمريكي و الغربي [1] .

وهناك من البنائيين من اعتبر التدخل الإنساني الأمريكي في الصومال في عهد الرئيس كلينتون بمثابة الدفاع عن القيم الأمريكية. وكذلك الأمر بالنسبة للتدخل الأمريكي في العراق 1990 فترة حكم جورج بوش الأب الذي تمكن من حشد الرأي العام الأمريكي لصالح الحرب على العراق انطلاقا من كون هذه الحرب أساسها هو أخلاقي، وأن دخول الولايات المتحدة هذه الحرب هو لكونها تدافع على الخير في العالم.

وجورج ولكر بوش لم يختلف عن سابقيه، بل على العكس من ذلك فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ظهر للعالم كله أن التوجهات الخارجية الأمريكية أساسها وكما يبدو من خطابات البيت الأبيض هو الدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية والحضارة الغربية، من خلال محاربة العدو الجديد الذي أصبح يهدد تلك القيم وحل مكان الخطر الشيوعي، وهو الإرهاب عامة والأصولية الإسلامية بصفة خاصة.

لكن وإن كانت البنائية قد قدمت تفسيرات حول التوجهات الخارجية الأمريكية وأرجعت أساسها إلى القيم والهويات والأفكار، فإن كريس براون(**Chris Brown**) يجد بان الولايات المتحدة وحلفائها أصبحوا لوحدهم قادرين على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك. وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة[2].

---

[1] : Toru Oga, « from con structivism to Deconstructivision : theorising the construction and almonation of identities » in : http://www.isanet.org/portlardarchive/oga.html

[2]:Chris brown: « the normative Framework of post-cold war international relations » in lawson Stephanie: The new Agenda for international relations: from polarization to Globalization in world politics ,oxford: Blackwell publishers, 2002, p 151

ولهذا فما يمكن التوصل إليه من خلال هذا الحوار النظري للتوجهات الخارجية الأمريكية هو كون هذه الأخيرة تضع إستراتيجياتها وفق ما يتماشى مع المصلحة القومية الأمريكية سواء كان ذلك يتطابق مع التصورات الواقعية أو الليبرالية أو البنائية للعلاقات الدولية.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية التدخلية

منذ نهاية الحرب الباردة وانتهاء فترة الاستقطاب الدولي الثنائي، وجد الأكاديميون وصناع القرار أنفسهم يحاولون البحث عن هيكل النظام الدولي الملائم ليحل محل الهيكل المنصرم. وكانت هناك وجهتا نظر رئيسيتين: الأولى، أن الولايات المتحدة ستنسحب من التشابكات الدولية ما لم يعد هناك أي عدو كبير أو أي سبب واضح يجعل الولايات المتحدة تستمر في إنفاق الكثير من المال بوصفها شرطي العالم. والثانية، ترى بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة على التأثير في السياسة العالمية كما لم يسبق لها ذلك، حيث أن بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة متبقية لن يفسح المجال لقوة أخرى أو مجموعة من القوى لتتحدي الهيمنة الأمريكية في المستقبل.

وبناءا على هذا ظهرت صيغتان في الدوائر الفكرية الأمريكية حول التوجهات الخارجية للولايات المتحدة، تمحورتا حول التوجه الانعزالي والتوجه التدخلي في الشؤون الدولية.

الفرع الأول: النزعة الانعزالية

تعد الانعزالية، المدرسة الإستراتجية الأكثر عراقة وتأصلا ونشأت في البداية من الشعور بالسمو الروحي على بقية الإنسان[1]، وأن أمريكا هي أمة مكتملة ذات حدود نهائية، ومن ثمة يتوجب على سياستها الخارجية أن تهدف إلى إعطاء الأولوية لتحصين الأمة وتدعيم وحدتها .

وإن كان أساس الانعزالية التقليدية هو الموقع الجغرافي للولايات المتحدة إذ ترى بأن موقع هذه الأخيرة بين المحيطات يجعل من التهديد غير وارد[2]، فإن دعاة الانعزالية الجديدة وإضافة إلى هذا البعد الجغرافي يتساءلون عن من يملك القوة ليهدد سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسلامة أراضيها؟ ويجيبون أن لا أحد يفعل.[3] فبعد انهيار الإتحاد السوفييتي لم تعد هناك دولة بإمكانها التغلب على باقي الدول، أو كتلة لها ما يكفي من القدرات الاقتصادية والإمكانات العسكرية تهدد بها الحياة الأمريكية.

وبغياب التهديد فإن الانعزاليين الجدد يتمسكون بأنه نادرا ما يكون الدفاع الوطني مبررا للتدخل خارج الحدود الأمريكية، فالولايات المتحدة ليست مسؤولة ولا تستطيع تحمل تكاليف الحفاظ على النظام الدولي.

ويعد بتريك بوكانان(**Patrick J.Buchanan**) المرشح السابق للرئاسة الأمريكية عامي 1992 و1996 من أهم المنادين بهذه الأفكار الانعزالية، وبالنسبة له وكما جاء في كتابه :

"**A Republic, not an ampire : Reclaiming America's Desting**" فإن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون منكفئة على نفسها، بحيث لا تؤذي أحدا قبل أن يهاجمها، كما

---

[1]: Charles Krauthammer, « democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world » , Washington DC: American Enterprise institute, 2004, in : http://www.aei.org/doclib/20040227_book755text.pdf

[2]: Barry R.Posen, & Andrew,L.Ross, « competing visions for U.S Grand strategy » , in : http://www.com .org/pdf/14dec/fulltext/97posen.pdf

[3]: Alan Tonelson, « superpower without a sword », Foreing Affairs , vol 72, No.3 ,summer 1993, p 179

لا يجب أن تلعب دور الفارس الذي يجوب العالم لإصلاح الأغلاط ومحاربة الشر، وليس من المقبول تبديد الثروة الأمريكية في تعميم الديمقراطية في العالم.[1]

والملاحظ للسياسة الخارجية الأمريكية فترة إدارة الرئيس كلينتون، يجد أن الأممية الليبرالية التي سادت في تلك الفترة والتي شكلت الإيديولوجية الرسمية لإدارته، وقفت مع االانعزليين في رفض التدخل العسكري خارج الحدود الأمريكية من أجل تحقيق المصالح العليا للولايات المتحدة، حيث لم تسجل في فترة إدارة كلينتون تدخلات من هذا النوع أو على الأقل كان الهدف الصريح أو المعلن منها هو الدفاع على المصالح الأمريكية في حين سجلت تدخلات أخرى اتخذت طابعا إنسانيا في كل من الصومال،هايتي وكوسوفو.

وخلافا لهذا التوجه الانعزالي فإن أصحاب النزعة التدخلية يرون بأن خروج الولايات المتحدة بعد الحرب البادرة كدولة وحيدة تتمتع بكل الميزات العسكرية والدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، فإن ذلك يسمح لها بالتدخل الفعال في كل الساحات الدولية. ولأن قوتها الاقتصادية تقوم على التبادل مع العالم فإن الولايات المتحدة هي بحاجة إلى بيئة عالمية مستقرة منفتحة ولهذا السبب لا يمكنها الانسحاب من التزاماتها إزاء محيطها الخارجي وهذه الأفكار التدخلية نجدها تتجسد بصفة خاصة من خلال فكر المحافظين الجدد.

الفرع الثاني: النزعة التدخلية

في كتابة " أمريكا على مفترق الطرق" "**America at the crossroads**" الصادر عام 2006 يوضح فوكوياما بأن الأصول الفكرية للمحافظين الجدد تعود إلى مجموعة من المفكرين اليهود الذين ظهروا في حقبتي الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي وعرفوا بمجموعة سيتي

[1] : السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، مرجع سابق، ص 53.

كوليدج أوف نيويورك (City coledge of new york) من أمثال ايرفن كريستول **Irving (kristol)**، دانيال بال **(Daniel Bell)**،فيليب سيلزنيك **(Philip selznick)** وغيرهم من الأسماء التي ساهمت في تشكيل هذا التيار الإيديولوجي[1].

وفكر المحافظين الجدد هو فريد من نوعه بحيث يمزج بين كل من المثالية والواقعية وذلك ما يتضح من خلال الأفكار والتصورات المفتاحية للمحافظين الجدد وهي:[2]

أهمية الأخلاق في العلاقات الدولية.

الوطنية القيادية الأحادية و التعددية فقط إن كانت مفيدة أو فعالة (بمعنى إن كانت تحقق مصلحة أمريكية معينة) التدخل القوي في الساحة الدولية ولفكر المحافظين الجدد جيلين ،الجيل الأول ساد أثناء فترة الحرب الباردة و الجيل الثاني برز بقوة بعد نهاية الحرب الباردة.

أما بالنسبة للجيل الأول من المحافظين الجدد فيرون بأن الشر هو ظاهرة واقعية، لا يمكن إنكارها وأن صعود هذه الظاهرة مرهون بتواني أعدائها عن مقاومتها. وبهذا فهم يرجعون السبب الرئيسي لصعود النازية وتفشي شرورها إلى عزلة أمريكا وانغلاقها على نفسها. ويؤكدون على دور القوة العسكرية كأداة أساسية لمواجهة الشر.

ويرفض المحافظون الجدد فكرة عزلة أمريكا أو تراجع دورها الدولي، بحيث يرون بأن لأمريكا دورا تاريخيا كقائدة للعالم الحر وكناشرة للديمقراطية والحرية عبر العالم ويجب على الأمريكيين القبول بهذا الدور وتحمل تكلفته. ولهذا نجد المحافظين الجدد في بحث دائم عن مشاريع وأهداف خارجية كبيرة لأمريكا كما يؤمن المحافظون الجدد بدور القيادة السياسية وسعيهم الدائم للعثور على قيادة سياسية حاسمة قادرة على صناعة التاريخ، فنجدهم يكرهون

---

[1] : داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد في http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm

[2] : Jean-Frédéric legaré Tremblay, « L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américane sous george w.Bush », Montréal : Chaire Raoul-Dandurand en etudes stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9, 13/05/2005, p4, in : http://dandurand.uquan.ca/uploads/files/publications/études-raouldandurand/etude_rd_09_jflegare_c.pdf

كارتر الذي ركز على دعاوي السلام والحد منالحروب. وبالنسبة لـ كريستول الملقب بالأب الروحي للمحافظين الجدد فإن المصلحةالقومية لدولة عظمى لا تتحدد بالمعايير الجغرافية.

وفيما يخص الجيل الثاني من المحافظين الجدد فقد ظهر بصفة جلية في النقاشات العامة سنة 1996 منذ نشر مقال لـ: روبرت كريستول (**William kristol**) وروبرت كاغان (**robert kagan**) بعنوان "نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة" **toward a Neo-Reaganite foreign policy)**

ويعد كل من كريستول، كاغان، ريتشارد بيرل (**Richard Perl**)، بول وولفويتز (**Paul wolfowitz**)، جون بولتن (**John Bolton**)، فوكوياما[1]، من أهم رواد هذا الجيل وترجع إعادة دفع فكر المحافظين الجدد إلى عاملين أساسيين، الأول يتعلق بفكرة رئيسية لفوكوياما، وهي أن انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفييتي هو بمثابة إعلان واعتراف بانتصار الفكر الرأسمالي والليبرالي وكان لهما الأثر الكبير في تعزيز تيار المحافظين الجدد وإحياء الثقة في أفكاره، بحيث تولد الاعتقاد بأن الحكومات المستبدة قابلة للسقوط بسهولة وبدون أثار سلبية وأنه بمجرد سقوط النظام فإن الديمقراطية ستكون تحصيل حاصل.

وقد ترتب على هذا الاعتقاد اعتماد سياسة التدخل المباشر باستخدام القوة لإسقاط نظام حكم صدام حسين في العراق 2003، فاعتبرت الحرب في العراق أكثر من أي شيء آخر هي التي أعادت عنوان المحافظين الجدد إلى التداول [2]. والعامل الثاني يتعلق بالثورة التكنولوجية وظهور الأسلحة الذكية التي كان لها أكبر الأثر في دحر عقدة فيتنام والخوف من التورط في حروب إقليمية تعرض الجيش الأمريكي لخسائر في الأرواح وتستنزف معنويات المجتمع الأمريكي ككل.[3]

---

[1] : Jean-Frédéric legaré Tremblay, « L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américane sous george w.Bush » op cit, p 16

[2]: أدم ولفسن، المحافظون والمحافظون الجدد، في أرون ستلزر، المحافظون الجدد، المرجع السابق، ص 331.

[3] : داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد، المرجع السابق الذكر.

وينطلق الجيل الثاني من المحافظين الجدد من فكرة رئيسية مفادها أن العالم يبحث عن قائد وأن أمريكا هي حتما هذا القائد، فسيطرة أمريكا وسيادتها المطلقة على العالم هي مصدر استقرار النظام الدولي، وأن فشلها في استغلال فرصة كونها الدولة العظمى والقوية بعد نهاية الحرب الباردة وعجزها عن قيادة العالم، سوف يؤدي إلى انهيار النظام العالمي الراهن وتصبح الفوضى هي البديل المحتمل لهذا الفشل. ومن أجل صناعة هذا النظام العالمي القائم على السيطرة الأمريكية يستوجب على الولايات المتحدة استخدام قوتها العسكرية لتحافظ على مكانتهاو تنجح في مهمتها كقائد للعالم ومحافظ على السلام العالمي.

يمكن تلخيص فكر المحافظين الجدد بجيليهما الأول و الثاني من خلال الجدول (1) :

الجيل الثاني من المحافظين الجدد	**الجيل الأول من المحافظين الجدد**	
بعد الحرب الباردة	الحرب الباردة	السياق الدولي
فوضوي، فرصة للولايات المتحدة، تهديدات جديدة محتملة (الدول المارقة والمنافسون الإستراتيجيون)	فوضى، صراع إستراتيجي وإيديولوجي بين الولايات المتحدة و الإتحاد السوفييتي	إدراك السياق الدولي
نفسها	الواقعية و المثالية	المقاربة النظرية
نفسها	ضمان الأمن القومي الأمريكي من خلال نشر القيم الديمقراطية في العالم	المصلحة الوطنية
نفسها	أهمية الأخلاق والإيديولوجيات في العلاقات الدولية الوطنية، القيادة، الأحادية والتعددية الفعالة، التدخل القوي	المفاهيم المفتاحية
هيمنة خيرة، ميزانية مرتفعة للدفاع، تغيير للأنظمة، هجمات وقائية، مساعدة التنمية و بناء الأمة	الاحتواء العدواني، ميزانية مرتفعة للدفاع ،مساندة الأنظمة الموالية للولايات المتحدة	نوع التدخل
William kristol Robert kagan Richard Perle Paul wolfowitz David frum	Irvin kristol norman podhoretz Jeane kirkpatrick Daniel patrick	الممثلين الرئيسيين

إذا كانت الأوساط الأكاديمية وصناع القرار في الولايات المتحدة قد انقسموا بعد نهاية الحرب الباردة بين مؤيد للتوجه الانعزالي والابتعاد عن الشؤون الدولية، وبين مؤيد للتدخل خارج الحدود الأمريكية.

وإن كانت فترة رئاسة كل من بوش الأب وكلينتون لم تشهد تدخلات خارج الأراضي الأمريكية جاءت صراحة من أجل تحقيق مصالح أمريكية أو الدفاع عن أمنها القومي، حيث كانت حرب العراق 1991 مركزة على فكرة النظام العالمي المبني على الشرعية الدولية والشراكة الشاملة و الهدف المعلن منها هو تخليص الكويت من قبضة صدام حسين، كذلك التدخلات الدولية فترة الرئيس كلينتون كانت أهدافها المعلنة إنسانية. وإن كانت هذه التدخلات تترجم أحد أسس فكر المحافظين الجدد والمتمثل في الدور القيادي الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة من أجل بسط الاستقرار العالمي، فان أفكار المحافظين الجدد ترجمت كليا على أرض الواقع ووجدت فرصة لتطبيقها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وما الرؤية الإستراتجية الأمريكية الجديدة التي تبنتها إدارة الرئيس بوش بعد تلك الأحداث إلا تعبير عن فكر المحافظين الجدد وما يحتويه من نزعة تدخلية، هيمنة و قيادة أمريكية للعالم باستخدام الأداة العسكرية، وهو ما سيتم توضيحه من خلال عنواننا الموالي المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المبحث الثاني: المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

لقد كانت إستراتيجية الاحتواء التي وضع أسسها جورج كينان (George Kennan) عام1947، هي الإستراتيجية السائدة في فترة الحرب الباردة، وقد جاء في قوله:

"...وفي ظل هذه الظروف من الواضح أن العنصر الرئيسي في أي سياسة للولايات المتحدة تجاه الإتحاد السوفييتي يجب أن يكون طويل المدى، صبور، واحتواء حازم ويقظ للتوجهات التوسعية الروسية... الولايات المتحدة تدخل بقدر معقول من الثقة في سياسة الاحتواء الحازم بهدف مواجهة الروسيين بقوة مضادة غير قابلة للتغيير في أي موقع أين يظهرون علامات التعدي على مصالح السلام والعالم المستقر" [1*].

هكذا كانت مواجهة الخطر السوفييتي ومنعه من التوسع وحماية مصادر الطاقة من سيطرة أية قوى شيوعية وحماية الأنظمة الحليفة ومساندتها هي لب الإستراتيجية الأمريكية أثناء الحرب الباردة .

ومع نهاية الحرب البادرة، خرجت الولايات المتحدة منتصرة على التحالف الشيوعي وظهرت كقوة كبرى وحيدة تمتلك إمكانية الحركة الفعالة للقيام بدور عالمي يهيأ مزيدا من المكاسب والفرص. وقد شهدت هذه المرحلة جدالا فكريا داخل الولايات المتحدة مرتبطا أساسا بإعادة تعريف المصالح الأمريكية الحيوية في العالم ومصادر تهديد هذه المصالح وكما يقول ناي:

" تعريف المصلحة عند إستراتيجيي ومنظري أي دولة يرتبط بمقدار قوتها" [2]

وحسب ناي، فلأن الولايات المتحدة خرجت من الحرب الباردة منفردة بالهيمنة العسكرية والاقتصادية، فإن هذا التفرد أتاح لها العمل على استثمار البيئة الدولية بعد الحرب الباردة

---

[1] X, « the sources of soviet conduct, foreignaffairs july 1947 http://www.laapush.org/documents/APUSH%20Unit%206/the%20sources%20of%20conductpdf

[2] : Joseph Nye, « Redefining the National interst », **Foreign Affairs** , july/August 1999 , p 24.

وتوفير الشروط الملائمة لحماية المصالح الأمريكية وتشكيل البيئات المناسبة في مختلف مناطق العالم [1].

وبالفعل بدأت الولايات المتحدة في ذلك من خلال حرب الخليج الثانية 1991 فترة إدارة جورج بوش الأب، أين حققت مجموعة من الأهداف أهمها السيطرة على منابع النفط الرئيسية في العالم والتخلص من قوة العراق التي كانت مقلقة لإسرائيل.

ومع وصول الرئيس كلينتون إلى السلطة، كان شعاره الكبير:

"إنه الاقتصاد أيها الغبي".

لتظهر بعدها آلية السياسة المعلنة تحت شعار"التورط والتوسع"

"**Strategy of engagement and enlargement**"1[2]. وقد ركزت هذه الإستراتيجية على المصالح الأمريكية من حيث الانفتاح على الأسواق والاعتماد على التجارة الحرة. وقد ساهم في بلورة هذه الإستراتجية انطوني لايك(**Anthony lake**) مستشار الأمن القومي للرئيس كلينتون بتقديمه في سبتمبر 1993 وثيقة اقترح فيها على الرئيس كلينتون أن تحول الإستراتيجية الأمريكية من الاحتواء إلى التوسع " **From containment to enlargement**"، وأفكار لايك هذه يمكن إيجادها متضمنة في وثيقة البيت الأبيض الصادرة في فيفري 1996.

وقد حدد لايك أربع مكونات رئيسية لهذه الإستراتيجية:[3]

1- ينبغي علينا تعزيز سوق الديمقراطيات الرئيسية بما فيها منطقتنا التي تشكل الجوهر لإجراءات التوسع.

---

1 : Joseph Nye, « Redefining the National interst »,op.cit,p24.

2: إلياس حذا، في سعد محيو وآخرون، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، شؤون الأوسط، ربيع 2003، العدد 110، ص 9.

3 : Anthony Lake, « from containment, to enlargement » ,**the DISAM journal** ,winter 1993/1994, p 71

2- ينبغي علينا أن نساعد في تعزيز وتوطيد اقتصاديات السوق والديمقراطيات الجديدة كلما كان ذلك ممكنا خاصة في الدول ذات الأهمية الخاصة والفرص.

3- لا بد لنا من مواجهة العدوان ودعم تحرير الدول المعادية للديمقراطية والأسواق.

4- نحن بحاجة إلى المواصلة في أجندتنا الإنسانية ليس فقط من خلال تقديم المساعدات ولكن أيضا من خلال العمل على مساعدة الديمقراطية واقتصاديات السوق على التجدر في المناطق ذات الاهتمام الأكبر بالإنسانية.

غير أن إدارة كلينتون مثلها مثل إدارة بوش التي سبقتها فشلت في بناء إجماع سياسي داخلي يدعمها في رؤيتها الإستراتيجية، بالتالي فالنقاش حول إيجاد إستراتيجية بعد الحرب الباردة بقي مستمرا[1] .

وعندما أصبحت الإدارة الأمريكية بيد الجمهوريين بوصول جورج ولكر بوش إلى السلطة عام 2000، نشرت دراسة هامة قامت بصياغتها مستشارة الأمن القومي رايس جاءت بعنوان "**Campain 2000 :promoting the national interest**"، إنطلقت فيها رايس من مرجعية أن السياسة الخارجية الأمريكية في الإدارة الجمهورية ينبغي أن تعيد تركيز الولايات المتحدةعلى مصالحها القومية، وتسعى لتحقيق أولوياتها الرئيسية، هذه المهام هي: [2]

- ضمان قوة عسكرية أمريكية قادرة على ردع الحرب والقتال في الدفاع عن المصالح الأمريكية إذا فشل الردع.
- تعزيز النمو الاقتصادي و الانفتاح السياسي من خلال توسيع التجارة الحرة و نظام نقد دولي مستقر لمن يلتزمون بهذه المبادئ.
- تجديد علاقات قوية حميمة مع الحلفاء الذين يتقاسمون القيم الأمريكية و بالتالي يمكنهم تقاسم عبء تعزيز السلام و الازدهار و الحرية.

---

[1]: Barry R.posen,& Andrew L.Ross ,« competing visions for U.S Grand strategy » ,op.cit., p 5

[2] :Condoleezza Rice, « compaign 2000 : promoting the national interest » ,**foreign affairs**, jannuary/february 2000,p2

- تركيز طاقات الولايات المتحدة على علاقات معقولة مع القوى الكبرى خاصة روسيا والصين مما سيمكن من صياغة شكل النظام السياسي الدولي.
- التعامل بشكل حاسم مع خطر الأنظمة المارقة والقوى العدائية التي تتخذ على نحو متزايد أشكالا محتملة للإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

فبالنسبة لـ رايس وحسب ما جاء في الوثيقة، فإن:

"المرحلة الانتقالية التي تلت الحرب الباردة هي فرصة سانحة لبلورة شكل النظام الدولي الذي ترغب الولايات المتحدة في صياغته بحسب مصالحها و أهدافها الإستراتيجية. وإن كانت إدارة كلينتون قد استبدلت (المصلحة القومية) بـ (المصالح الإنسانية) أو مصالح(المجموعة الدولية) فإنه يتعين إعطاء الأولوية للمصالح القومية الأمريكية وأن أمريكا في سعيها لتحقيق مصلحتها القومية سوف تخلق شروطا وظروفا من شأنها تعزيز الحرية، الأسواق والسلام، فسعيها لتحقيق مصالحها القومية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى عالم أكثر رخاء وديمقراطية وهذا يمكن أن يحدث مرة أخرى"[1].

لقد شكلت هذه الرؤية التي رسمتها رايس إطارا لسياسة بوش الإبن قبل أحداث 11 سبتمبر 2001، فتميزت سياسة إدارته في تلك الفترة بالانكفاء الحذر عن الأزمات الدولية الساخنة التي شغلت الجانب الأوفر من اهتمامات إدارة كلينتون، خاصة منها القضية الفلسطينية وانشغل إلى حد ما بالمشاكل الداخلية مثلما وعد أثناء حملته الانتخابية.

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت صدمة رهيبة للعقل الإستراتيجي الأمريكي[2].

[1] : Condoleezza Rice, « compaign 2000 : promoting the national interest » , op cit, p2.

[2] : ولد أباه عالم ما بعد سبتمبر 2001 الاشكالية الفكرية والإستراتيجية، المرجع السابق الذكر، ص 40.

فإن كانت الإستراتيجية الأمريكية في عهد بوش الابن قبل أحداث سبتمبر تبدو متأثرة بما تضمنه مشروع القرن الأمريكي الجديد* الذي وضعه مجموعة من المحافظين الجدد منهم ديكتشيني (**Dick cheney**) ودونالد رامسفيلد (**Donald Ramsfeld**)، فإن بصمة المحافظين الجدد أصبحت أكثر وضوحا وأفكارهم أكثر تطبيقا من خلال الحملة الأمريكية الواسعة على الإرهاب في العالم. وقد كشفت تصريحات بوش التي تلت الحدث الاتجاهات الجديدة للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية المتمحورة حول –الحرب المقدسة ضد الإرهاب– بهدفها المعلن الذي هو نشر القيم الأمريكية والقضاء على الاستبداد وأداتها المحددة بالضربة الوقائية.[1]

هذه الرؤية الإستراتيجية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم طرحها وبلورتها من خلال وثيقتين لإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الأولى صدرت في 17 سبتمبر 2002 و الثانية في شهر مارس 2006.

المطلب الأول: قراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و 2006

الفرع الأول: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 17 سبتمبر 2002

سيتم التعرض من خلال هذا العنصر إلى أبرز الأفكار والمفاهيم التي تضمنتها وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2002، بحيث شكلت هذه الوثيقة المحور النظري لإستراتيجية الإدارة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

استهل جورج ولكر بوش الوثيقة بمقدمة تضمنت مجموعة من الأفكار، من بينها أن النضالات الكبرى في القرن العشرين كانت بين الحرية والاستبداد وقد انتهت هذه النضالات بانتصار حاسم لقوى الحرية، الديمقراطية والتجارة الحرة. وأن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع

---

*: مشروع القرن الأمريكي الجديد، the project for the new american century أو ما يدعى PNAC صدر عن مجموعة فكرية سنة 1997 وفي سبتمبر 2000 أعد وثيقة من 90 صفحة بعنوان إعداد بناء الدفاعات الأمريكية الاستراتيجية، القوى والموارد من أجل قرن جديد، وأهم أهدافه هو الابقاء على القيادة الأمريكية التي نجحت في تحقيق النصر للعالم الغربي أثناء الحرب الباردة وأن هذه القيادة تتطلب قوة عسكرية متلازمة مع المبادئ الأخلاقية .

[1] : نفس المرجع.

بموقع لا نظير له من القوة العسكرية والاقتصادية و النفوذ السياسي، غير أن هذه العظمة لن تدفع الولايات المتحدة إلى العمل أحادي الجانب بل بدلا من ذلك تبحث عن خلق توازن للقوى التي تفضل حرية الإنسان.[1]

لكن الملاحظ لسياسات واشنطن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 سيجد أنها فعلا اتسمت بصفة الأحادية، فإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حضت بنوع من التأييد شبه الكامل في حربها على الإرهاب وتدخلها في أفغانستان (في البداية فقط)، فإنه وبإعلانها عن نيتها بالتدخلفي العراق عام 2003، فإنها لاقت الكثير من الرفض من المجموعة الدولية والقوى الكبرى وحتى الرفض الشعبي في الداخل الأمريكي، ولكن رغم ذلك استمرت في تنفيذ قرارها بغزو العراق وهذا إن دل على شيء فهو يدل على الفردية والأحادية وهو على عكس ما أورده الرئيس بوش في مستهل الوثيقة.

وقد تم تحديد الإرهاب بأنه هو عدو السلام الدولي الذي تقوم عليه المجتمعات والدول الحرة التي تؤمن بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية، حيث جاءت عبارة "... سوف ندافع عن السلام من خلال محاربة الإرهابيين"، [2]وانه إن كان الأعداء في الماضي يحتاجون جيوشا كبيرة لتهديد أمريكا فإن شبكات غامضة من الأفراد أصبح بإمكانها جلب الفوضى والمعاناة وتخترق بسهولة المجتمعات المنفتحة ومن أجل هزيمة هذا التهديد لابد من استعمال كل الوسائل بما فيها الترسانة العسكرية وكذلك محاسبة الدول الإرهابية وحتى الدول الآوية للإرهابيين، لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة[3].

---

[1] :The National Security strategy of the United states of America, Washington D.C, September 2002, in :

http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf

[2] :The National Security strategy of the United states of America, Washington D.C, September 2002,, op cit.

[3] :Ibid

وفي ختام مقدمته أشار بوش إلى أن الولايات المتحدة ستستخدم هذه الفرصة من أجل توسيع فوائد الحرية عبر العالم وأنها ستعمل بنشاط لتحقيق الأمل في الديمقراطية، التنمية وحرية التجارة حتى لا ينتشر الإرهاب أكثر، خاصة وانه تم إرجاع سبب انتشار الإرهاب في أفغانستان إلى الفقر وضعف المؤسسات وفشل الدول وهو ما يخلق إرهابيين يهددون المصلحة القومية الأمريكية[1].

كما أشار إلى أن الحرية قد أصبحت مهددة من طرف الإرهاب ومخططات الطغاة وتصادم إرادات الدول القوية وأن الإنسانية حاليا تحمل في يدها فرصة تعزيز الحرية على كل أعدائها والولايات المتحدة ترحب بمسؤولية قيامها بدور قيادي في هذه المهمة العظيمة.

إن نهاية هذه المقدمة بالإعلان عن قيام الولايات المتحدة بدور قيادي في العالم هو بمثابة ترجمة للهيمنة الأحادية الأمريكية وهو ما جعل الكثير من المراقبين يعتبرون هذه الوثيقة إعلانا إمبراطوريا.

في الواقع وكما جاء في الوثيقة فإن الأهداف الأمريكية هي تحقيق الحرية الاقتصادية والسياسية وعلاقات سلمية مع الدول الأخرى واحترام لكرامة الإنسان ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فان الولايات المتحدة ستعمل على: [2]

- الدفاع عن كرامة الإنسان.
- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي والعمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها.
- العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية.
- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها بأسلحة الدمار الشامل.

[1] :Ibid

[2]: The National Security strategy of the United states of America, Washington D.C, September 2002,, op cit p1-2

- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة.
- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات البنية التحتية للديمقراطية.
- وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم.
- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهات تحديات وفرص القرن الواحد والعشرين.

1-الدفاع عن كرامة الإنسان:

من خلال هذا العنصر توضح الوثيقة بأن إستراتجية الأمن القومي للولايات المتحدة يجب أن تنطلق وتبدأ من المعتقدات الأساسية المتمحورة حول الحرية، حقوق وكرامة الإنسان والعدالة وتبحث عن فرص في الخارج من أجل توسيع نطاق هذه المعتقدات وذلك من خلال[1]:

- التحدث بصراحة عن انتهاكات لكرامة الإنسان غير قابلة للتفاوض والتصويت في المؤسسات الدولية لدفع عجلة الحرية.
- استخدام المساعدات الخارجية لتعزيز الحرية، ومكافأة الدول التي تتخذ خطوات تجاه الديمقراطية.
- التعاون مع الديمقراطيات الأخرى للضغط على الحكومات الرافضة لحقوق الإنسان من أجل توجيهها نحو مستقبل أفضل.
- بذل جهود خاصة لتعزيز حرية الدين و الضمير والدفاع عنها من انتهاكات الحكومات القمعية.

2- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي والعمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقاؤها:

لقد حددت الولايات المتحدة أن عدوها هو الإرهاب وأن حربها ضد الإرهاب ليست فقط من أجل منعه من الوصول إلى العالمية بل هي في نهاية المطاف حرب من أجل القيم الديمقراطية والحرية وأن نهاية هذه الحرب لن تكون سهلة أو سريعة، وكما جاء في بداية هذا

[1] :The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit., p4

العنصر:" لقد بدأ النزاع بتوقيت ومفاهيم الآخرين (الإرهابيين) وسوف ينتهي بطريقتنا والتوقيت الذي نختاره نحن".[1]

وقد تم التطرق إلى آليات محاربة وتدمير الإرهاب وهي [2]:

- العمل المباشر والمستمر باستخدام كافة عناصر القوة الوطنية و الدولية لمنع انتشار الإرهاب عبر العالم وكذلك منع الإرهابيين أو الدول الراعية للإرهاب من استخدام أسلحة الدمار الشامل.
- الدفاع عن الولايات المتحدة و الشعب الأمريكي و المصالح الأمريكية في الداخل والخارج من خلال تحديد الخطر قبل وصوله إلى الحدود الأمريكية ومع أن الولايات المتحدة ستسعى باستمرار لحشد دعم المجتمع الدولي فإنها لن تتردد في العمل منفردة إن لزم الأمر لممارسة حقها في الدفاع عن نفسها من خلال العمل بشكل استباقي ضد الإرهابيين.
- منع الدعم و الرعاية وتوفير الملاذ للإرهابيين من خلال إقناع أو إجبار الدول على قبول مسؤولياتهم السيادية.
- استخدام النفوذ الكامل للولايات المتحدة و العمل عن كثب مع الحلفاء و الأصدقاء لتوضيح أن جميع أعمال الإرهاب هي غير شرعية.
- دعم الحكومات المعتدلة وخاصة في العالم المسلم للتأكد من عدم وجود أرضية خصبة للشروطو الإيديولوجيات المشجعة للإرهاب.
- التقليل من الشروط الأساسية التي تنتج الإرهاب من خلال تجنيد المجتمع الدولي ليركز جهودهوموارده على المناطق الأكثر تعرضا للخطر.
- استخدام الدبلوماسية العامة والفعالة لتعزيز التدفق الحر للمعلومات والأفكار على المجتمعات التي يحكمها رعاة الإرهاب العالمي.

3-العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية:

---

[1]: The National Security strategy of the United states of America, Washington D.C, September 2002. op cit, p 5

[2] :Ibid.p6

إن الاهتمام بالصراعات الإقليمية وحسب ما جاء في الوثيقة راجع لكون هذه الصراعات والأزمات الإقليمية وفي ظل عالم يزداد ترابطا ،من الممكن أن تؤدي إلى توتر في العلاقات بين الحلفاء الغربيين وتحيي التنافس بين القوى الكبرى بالإضافة على ما تخلقه من إهانات للكرامة الإنسانية ولهذا السبب فالولايات المتحدة تستعمل مع أصدقائها وشركائها من أجل تخفيف المعاناة واستعادة الاستقرار.

4-منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها و أصدقائها بأسلحة الدمار الشامل:

في مقدمة هذا العنصر ذكر بأن:

" الخطر الأكبر الذي يهدد الحرية يكمن في الراديكالية والتكنولوجيا. فعند انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية والأسلحة النووية إلى جانب تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، فحتى الدول الضعيفة والمجموعات الصغيرة يصبح بإمكانها الوصول إلى قوة كارثية لضرب الدول الكبرى وهذا ما أعلنه أعداؤنا فهم يريدون القدرة على ابتزازنا أو إلحاق الأذى بنا أو بأصدقائنا ونحن سنتصدى لهم بكل ما لدينا من قوة"[1].

فبعد أن كان الخطر الواجب مواجهته أثناء الحرب الباردة هو الإتحاد السوفييتي فإن الأمور تغيرت بعد نهاية الحرب، وبرزت تحديات جديدة يشكلها كل من الإرهاب والدول المارقة، وما هناك من احتمال لاستخدامهما لأسلحة الدمار الشامل مما يجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا.

والإستراتيجية الأمريكية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل تشتمل على ما يلي:[2]

- جهود مكافحة الانتشار النووي الإستباقية حيث ينبغي الردع و الدفاع ضد التهديد قبل أن يحتدم.
- تعزيز جهود منع الانتشار النووي لمنع الإرهابيين و الدول المارقة من الحصول على المواد والتقنيات والخبرات اللازمة لأسلحة الدمار الشامل.

---

[1] : The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit., p 13

[2] : Ibid. p 14-15

- الإدارة الفعالة من أجل الرد على الآثار الناجمة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل سواء من قبل الإرهابيين أو الدول المعادية فالتقليل من شأن الآثار الناجمة عن استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد الشعب الأمريكي يساعد في ردع الذين يملكون مثل هذه الأسلحة أو يسعون لامتلاكها ويجعلهم يدركون أنهم لا يستطيعون تحقيق غاياتهم المرجوة. كما يتوجب على الولايات المتحدة أن تكون على استعداد للاستجابة لآثار استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد قواتها في الخارج ومساعدة الأصدقاء والحلفاء إذا ما هوجموا.

5- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة :

جاء الاهتمام بتسطير إستراتيجيات من أجل النمو الاقتصادي العالمي انطلاقا من كون هذا سيعزز المصالح والأمن القومي الأمريكي، لان النمو الاقتصادي ودعمه من خلال التجارة الحرة والأسواق الحرة سيخلق فرص عمل جديدة ودخل أعلى مما سيسمح بانتشال الأفراد من الفقر ويعزز الحرية ويحفز على محاربة الفساد.

ولعل هذا يساهم في تعزيز الأمن القومي الأمريكي ،انطلاقا من اعتبار الولايات المتحدة أن الفقر هو من أهم الأسباب التي تؤدي إلى خلق الإرهاب داخل الدول كما هو الحال بالنسبة لأفغانستان وبالتالي فإن تشجيع النمو الاقتصادي ودعمه في هذه البلدان الضعيفة يساهم في التخلص من الفقر ومنه ردع نشوء إرهابيين جدد يهددون الأمن الأمريكي بصفة خاصة والأمن العالمي بصفة عامة.

6-توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات و بناء البنية التحتية للديمقراطية:

يوضح هذا العنصر أن أحد أهم أولويات السياسة الدولية للولايات المتحدة هو خلق الفرص والتنمية عبر العالم وذلك من خلال إطلاق العنان للقدرة الإنتاجية للأفراد في جميع الأمم، إلا أن ذلك لا يتحقق بدون سياسات وطنية رشيدة ومن هنا ربطت الولايات المتحدة

مساعداتها بتنفيذ الحكومات لتغييرات سياسة حقيقية. وتقترح الولايات المتحدة زيادة 05% فيجوهر المساعدة الإنمائية تقدمها للدول المتوافرة على تحدي الإصلاح الوطني[1].

كما أن دائرة التنمية ستتوسع عن طريق بناء المجتمعات للبنية التحتية للديمقراطية وفيهذا الصدد وردت عبارة للرئيس بوش :

" في الحرب العالمية الثانية قاتلنا لجعل العالم أكثر أمنا وعملنا بعد ذلك في إعادة بنائه ونحن اليوم سنشن حربا للحفاظ على عالم في مأمن من الإرهاب، ويجب أن نعمل أيضا لجعل العالم مكانا أفضل لجميع المواطنين".[2]

هذا العالم حسب ما ورد في نص الوثيقة يتحقق بتشجيع الحرية الاقتصادية ومكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان الأساسية و متابعة المسؤولين السياسيين والاقتصاديين.

7- وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم:

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد غيرت السياق العام للعلاقات بين الولايات المتحدة وباقي مراكز القوة الرئيسية في العالم وفتحت فرصا جديدة وواسعة من أجل تطوير برامج للتعاون بين هذه القوى مما يعزز توازن القوى المؤيدة للحرية. وقد تمت الإشارة إلى ثلاثة قوى عظمى محتملة هي حاليا تمر بمرحلة انتقالية وهذه القوى هي روسيا، الهند و الصين.

8- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن الواحد والعشرين:

من خلال هذا العنصر تم التأكيد على أن مؤسسات الأمن القومي الأمريكي قد صممت من أجل حقبات مختلفة و لتلبية مختلف المتطلبات وأن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد أظهرت بأنه قد حان الوقت لإعادة تأكيد الدور الأساسي للقوة العسكرية الأمريكية فالأولوية العسكرية العليا هي الدفاع عن الولايات المتحدة و للقيام بذلك بفعالية لابد من:[3]

---

[1]: The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit., p 21

[2] :Ibid. p 20

[3] The National Security strategy of the united state of America, September 2002,op.cit, p 29

- ضمان حلفائنا وأصدقائنا.
- ردع أي منافسة عسكرية مستقبلية.
- ردع التهديدات ضد المصالح الأمريكية وحلفائها وأصدقائها.
- هزيمة حاسمة للخصم إذا فشل الردع.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم التأكيد على مدى أهمية تواجد القوات الأمريكية في الخارجلأنها من خلال ذلك ستتمكن من استعمال القوة لحماية نفسها وحماية الآخرين. وللتعامل معالتحديات الأمنية فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى قواعد داخل وخارج أوروبا الغربية وشمالشرق آسيا فضلا عن الترتيبات المؤقتة من أجل نشر القوات الأمريكية في مناطق أخرى.

الفرع الثاني: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 16 مارس 2006

بعد مضي أربع سنوات من الممارسة على ضوء ما جاء في وثيقة إستراتجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2002، صدرت الوثيقة الجديدة في مارس 2006. بعدما اتضح أن الحوافز والبواعث على المضي قدما على نفس النهج أكبر كثيرا من المثبطات والدوافع للتباطؤ[1]. ولعل هذا يؤكده مضمون الوثيقة الجديدة حيث لم تختلف كثيرا عن سابقتها فاحتوت على نفس العناصر مع إضافة عنصر جديد حول استغلال الفرص ومواجهة تحديات العولمة. أما الجديد الذي تميزت به هذه الوثيقة هو التفصيل الذي ألم بعناصرها وبنودها و الإكثار من سرد الأمثلة فيما يختص بأي منها.

وقد جاء في مقدمة هذه الوثيقة أن إستراتيجية الأمن القومي مبنية على دعامتين:

- تعزيز الحرية، العدالة، كرامة الإنسان والعمل على إنهاء الاستبداد وتعزيز ديمقراطية فعالة وتعزيز مسؤولية الحكومات أمام شعوبها وانتهاج سياسات اقتصادية تعود بالفائدة على المواطنين وتوسيع دائرة الازدهار من خلال تجارة حرة ونزيهة وسياسات تنمية حكيمة.

[1] : محمد عبد الحليم، استراتيجية الأمن القومي 2006، بارانويا الأمريكية في :
http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA_C&cid=116826558571

- مواجهة تحديات العصر من خلال قيادة مجتمع متنامي الديمقراطية وأن الجهود الفعالة لمختلف الجنسيات هي ضرورية لحل المشاكل ومواجهتها مثل الأمراض الوبائية، الإرهاب انتشار أسلحة الدمار الشامل، الكوارث الطبيعية. وبما أن التاريخ قد أظهر بأنه فقط عندما تقوم أمريكا بدورها يقوم به الآخرين، فإنه لابد من أن تستمر الولايات المتحدة في القيادة.

سيتم التطرق إلى أهم ما تضمنته هذه الوثيقة انطلاقا مما احتوته عناصرها من أهداف وإستراتيجيات إضافة إلى تلك التي جاءت في وثيقة 2002 وهذه العناصر هي:

1- الدفاع عن كرامة الإنسان:

جاء من خلال هذا العنصر أن الولايات المتحدة من أجل حماية أمنها وقيمها، تسعى لتوسيع الحرية عبر أرجاء العالم من خلال قيادة الجهود الدولية لوضع حد للاستبداد وتعزيز ديمقراطية فعالة. ولتحقيق ذلك ستوظف الولايات المتحدة كل الأدوات والوسائل المتاحة لديها سواء كانت سياسية، اقتصادية أو دبلوماسية ومن ضمن الأدوات المذكورة ما يلي:[1]

- التحدث علنا عن انتهاكات حقوق الإنسان ودعم الإصلاحيين في الدول القمعية.
- استخدام المساعدات الخارجية لدعم تنمية انتخابات حرة ونزيهة.
- تطبيق العقوبات ضد من يحكمون أنظمة قمعية.
- الشراكة مع الدول الديمقراطية الأخرى لتعزيز الحرية والديمقراطية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الخارجية للبلدان التي بها التزام بسيادة القانون ومحاربة الفساد والمساءلة الديمقراطية.

[1] : The National Security strategy of the United State of America ,march 2006, p 6-7, in : http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf

2- تقوية التحالفات لمواجهة الإرهاب الدولي و العمل على منع الهجمات على الولايات المتحدة وأصدقائها:

بالنسبة لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه ورد من خلال هذا العنصر أن إرساء قيم الحرية والكرامة الإنسانية و الديمقراطية هو الحل لذلك ولكن على المدى الطويل. في حين أن مواجهة خطر الإرهاب الذي أصبح عابر للحدود تتطلب أربع خطوات على المدى القصير وهي:[1]

- منع الهجمات الإرهابية قبل حدوثها.
- منع الدول المارقة وحلفاء الإرهاب من حيازة أسلحة الدمار الشامل التي قد يستخدمونها دون تردد.
- رفض ومنع الدول المارقة من تدعيم الجماعات الإرهابية.
- منع سيطرة الإرهابيين على أي دولة واستخدامها كقاعدة و نقطة انطلاق للإرهاب. 3- العمل مع الآخرين لنزع فيتل الصراعات الإقليمية:

تم التوضيح من خلال هذا العنصر أن إستراتيجية الولايات المتحدة لمعالجة النزاعات الإقليمية تشتمل على ثلاث مستويات:[2]

منع الصراعات وحلها: والتدبير الأكثر فعالية من أجل ذلك هو تعزيز الديمقراطية بحيث تصبح الدول مجهزة لتسوية خلافاتها بطرق سلمية داخليا أو خارجيا.

التدخل في الصراع: حيث هناك صراعات تشكل تهديدا خطيرا للمصالح والقيم مما يستدعي الحاجة إلى التدخل من أجل استعادة السلام و الاستقرار.

تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار بعد الصراع: فتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع يبدأ بإعادة الإعمار كإنشاء المؤسسات المحلية الفعالة كالشرطة ونظام العقوبات واقتصاد السوق الحر الذي يوفر الاستقرار والازدهار على المدى الطويل.

---

[1]: Ibid. p 12

[2] : The National Security strategy of the United State of America, march 2006,op.cit., p 15-16

3- منع الأعداء من تهديد الولايات المتحدة وحلفائها و أصدقائها بأسلحة الدمار الشامل:

وقد تم من خلال هذا العنصر التفصيل في نوعية الأسلحة وما تشكله من تهديد وخطورة على الأمن القومي الأمريكي وكيفية مواجهة هذا الخطر.

إنتشار الأسلحة النووية: وهو ما يشكل أكبر تهديد للأمن القومي الأمريكي خاصة إذا تحصلت الدول المارقة والإرهابيين على هذه الأسلحة وأفضل طريقة لعدم حصول ذلك هي منعهم من الوصول إلى المواد الانشطارية وذلك من خلال:

- منع الدول من اكتساب القدرة على صناعة مواد انشطارية مناسبة لصناعة الأسلحة النووية.
- ردع ومنع انتقال هذه المواد من الدول التي لديها القدرة على صناعتها إلى الدول المارقة و التنظيمات الإرهابية.[1]

الأسلحة البيولوجية: ما يميزها هو سهولة الحصول على البنية الأساسية أو المواد وهو ما يجعل السيطرة على انتشارها يشكل تحديا كبيرا ومكافحة انتشارها تتطلب إستراتيجية تركز على تحسين القدرة على اكتشاف ومواجهة الهجمات البيولوجية والحد من انتشار المواد المفيدة للأسلحة البيولوجية. وتشجيع الصناعة للتعجيل في تطوير أصناف جديدة من اللقاحات الطبية مما يعزز الاستجابة للوباء والأخطار الصحية العامة مثل أنفلونزاالطيور.[2]

الأسلحة الكيميائية: يشكل هذا النوع من الأسلحة مصدر قلق خطير الانتشار بحيث يسعى إليه الإرهابيون بمن فيهم تنظيم القاعدة لذلك فالولايات المتحدة تعمل على تحسين قدراتها الدفاعية في الداخل والخارج ضد هذا النوع من الأسلحة.

---

[1]: The National Security strategy of the United State of America, march 2006,op.cit..p 20

[2]: Ibid, p 22

4- إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة :

يوضح هذا العنصر أن مواصلة توسيع الحرية والازدهار ومواجهة التحديات القائمة يتطلب إستراتيجية تشتمل على العناصر التالية:[1]

- فتح الأسواق وإدماج البلدان النامية: بحيث ترحب الولايات المتحدة بجميع المشاركين في الاقتصاد العالمي وتشجع التبادل الطوعي للسلع والخدمات على أساس المنفعة المتبادلة وذلك عن طريق منظمة التجارة العالمية وكذلك من خلال اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والإقليمية.
- فتح و دمج وتنويع أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي: فلأن الولايات المتحدة تعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 05% من احتياجاتها النفطية ولأن عدد قليل من البلدان يقدم إسهامات كبيرة لإمدادات النفط في العالم والاعتماد على هذه البلدان لن يكون دائما على المدى الطويل، يصبح مفتاح ضمان الأمن الطاقوي الأمريكي هو التنويع في مناطق مصادر الطاقة.
- إصلاح النظام المالي الدولي لضمان الإستقرار والنمو: ففي عالم مترابط تعتبر الأسواق المالية المستقرة و المنفتحة أساسية من أجل اقتصاد عالمي مزدهر وأن انفتاح واستقرار هذه الأسواق يكون من خلال:
  - وضع سياسات اقتصادية موجهة نحو النمو على مستوى العالم.
  - تشجيع الاعتماد على أسعار صرف مرنة وفتح الأسواق أمام الخدمات المالية.
  - تعزيز المؤسسات المالية الدولية.
  - بناء أسواق رأس المال المحلية والاقتصاد الرسمي في الدول النامية.
  - خلق المزيد من الشفافية والمساءلة وتأمين النظام المالي الدولي.
  -

[1]: Ibid.p 27-28-29

5- توسيع دائرة التنمية من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديمقراطية:

جاء من خلال هذا العنصر أن المصالح الأمريكية وقيمها الأخلاقية تدفعها باتجاه واحد وهو مساعدة الدول الفقيرة والأقل نموا وإدماجها في الاقتصاد العالمي وهو ما يحد من التهديدات على المدى الطويل للأمن القومي الأمريكي من خلال المساعدة على بناء مجتمعات مستقرة و مزدهرة وسلمية وذلك يتم بواسطة:[1]

الدبلوماسية التحويلية والديمقراطية الفعالة: والمقصود بالدبلوماسية التحويلية هو العمل مع العديد من الشركاء الدوليين و الدول ذات الحكم الجيد التي من شانها أن تستجيب لاحتياجات مواطنيها والعمل من أجل بناء ودعم الديمقراطية.

جعل المساعدات الخارجية أكثر فعالية: وذلك من خلال تشجيع ومكافأة الحكم الرشيد والإصلاح الاقتصادي سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال مؤسسات متعددة الأطراف مثل المؤسسات المالية الدولية ومجموعة الثمانية.

5- وضع أجندات للعمل التعاوني مع المراكز الرئيسية الأخرى للقوة في العالم:

في علاقاتها مع مراكز القوة الرئيسية في العالم يجب أن تراعي الإستراتيجية الأمريكية خمس مبادئ رئيسية هي :[2]

أولا: لابد من وضع هذه العلاقات في سياقها الصحيح، فالسياسات الثنائية التي تتجاهل الحقائق الإقليمية والعالمية من غير المرجح أن تنجح.

ثانيا: يجب دعم هذه العلاقات من قبل المؤسسات المختصة الإقليمية والعلمية لجعل التعاون أكثر ثباتا وفعالية وعلى نطاق واسع المدى.

ثالثا: لا يمكن التظاهر بأن المصالح الأمريكية لا تتأثر بكيفية تعامل الدول مع مواطنيها لذلك فمن مصلحة الولايات المتحدة تعزيز الديمقراطية الفعالة وتشجيع جميع شركائها على توسيع الحرية واحترام سيادة القانون وكرامة الفرد.

---

[1] : The National Security strategy of the united state of America, march 2006?op.cit., p 33

[2]: Ibid.p36-37

رابعا: في حين أنه لا يمكن للولايات المتحدة أن تملي على الدول الأخرى الخيارات التي تتخذها إلا أنها تسعى إلى التأثير في الحسابات التي على أساسها تتخذ هذه الدول خياراتها وفي نفس الوقت لابد من الاحتياط المناسب في حال اختيارات الدول غير الحكيمة.

خامسا: يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتصرف و العمل لوحدها إن لزم الأمر معا لاعتراف بأن النتائج المنجزة ستكون قليلة مقارنة مع تلك التي من الممكن إنجازها بالتعاون مع الحلفاء و الشركاء.

انطلاقا من هذه المبادئ تم وصف و تحديد علاقة الولايات المتحدة مع كل من نصف الكرة الغربي ،إفريقيا، الشرق الأوسط أوروبا،روسيا، جنوب ووسط آسيا وشرق آسيا.

6- تحويل المؤسسات الأمريكية للأمن القومي لمواجهة تحديات وفرص القرن 21:

لأن مؤسسات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية صممت من أجل حقبات مختلفة ولمواجهة مختلف التحديات فيجب توسيع وتعزيز تحويل هذه المؤسسات الرئيسية في الداخل والخارج على المستوى الداخلي بما يتناسب مع ثلاث أولويات رئيسية:[1]

- الحفاظ على التحول الجاري في وزارات الدفاع والأمن الداخلي والعدل ومكتب التحقيقات الفيدرالي والاستخبارات.
- الاستمرار في إعادة توجيه وزارة الخارجية من أجل الدبلوماسية التحويلية التي تروج للديمقراطية الفعالة والسيادة المسؤولة.
- تحسين قدرة الوكالات على التخطيط، الإعداد، التنسيق والتكامل واستجابات تنفيذية تغطي حالات الطوارئ والأزمات والتحديات على المدى الطويل.

أما على المستوى الخارجي فسيتم العمل مع الحلفاء على ثلاث أولويات كذلك هي:

- التشجيع على إصلاح حقيقي للأمم المتحدة.
- تعزيز دور الديمقراطية والترويج لها من خلال المؤسسات الدولية والمتعددة الأطراف.

[1] : The National Security strategy of the united state of America, march 2006, op.cit. , p 44-45

- إقامة شراكات موجهة نحو تحقيق النتائج على غرار نموذج PSI[*] لمواجهة التحديات والفرص بحيث تكون هذه الشراكات موجهة نحو العمل و النتائج بدلا من التشريعات أو وضع القواعد، فتعتمد على الالتزام الطوعي بدلا من المعاهدات الملزمة.

7- استغلال الفرص ومواجهة تحديات العولمة:

مضمون هذا العنصر تمحور بالأساس حول الأهمية المتزايدة لمجموعة من الفرص والتحديات التي تولدت عن العولمة ،فمثلما أتاحت العولمة الكثير من الفرص التي حسنت مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وبقية أرجاء المعمورة نتيجة لتوسع التجارة العالمية،المعلومات و التكنولوجيا وكذلك توسع الديمقراطية و المثل العليا للحرية، فان العولمة قد خلقت تحديات جديدة تمس المصالح والقيم الأمريكية وكذلك حسنت كثيرا من القدرة الأمريكية على الرد ومواجهة تلك التحديات.

ومن أمثلة التحديات التي خلقتها العولمة:[1]

- التحديات في مجال الصحة العامة التي لا تعرف الحدود (فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز، أنفلونزا الطيور).
- الاتجار غير المشروع في المخدرات والبشر واستغلاله لسهولة النقل والتبادل في العصر الحديث مما يعزز الجريمة و الفساد ويفسد النظام الاجتماعي ويفوض الحكم الفعال.
- تدمير البيئة سواء بسبب السلوك البشري أو الكوارث الطبيعية مما يتطلب استجابة دولية أوسع.

كل هذه التحديات صحيح أنها ليست كتلك التقليدية مثل النزاعات المسلحة أو النزاعات الإيديولوجية، ولكنها إن لم تعالج فهي ستهدد الأمة القومية الأمريكية

[*]: **PSI** هي منظمة للصحة رائدة في العالم، تأسست عام 1970، لتحسين الانتاج الصحي باستخدام استراتيجيات التسويق التجاري، ولها برامج تستهدف الملاريا، حياة الطفل، فيروس نقص المناعة البشرية، تعمل هذه المنظمة من خلال شركات مع القطاعين الخاص والعام وتسخر قوة الأسواق من أجل تقديم منتجات منقذة للحياة وخدمات طبية، مقرها واشنطن ولديها برامج في أكثر من 65 دولة كما لديها مكتب أوروبي في أمستردام.

[1] : The National Security strategy of the united state of America, march 2006,op.cit.,p 47

ومعالجتها تتطلب العمل الجماعي للديمقراطيات الفعالة ويجب على الولايات المتحدة قيادة الجهود الرامية إلى إصلاح المؤسسات القائمة وإنشاء مؤسسات جديدة وإقامة شراكات جديدة مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وكذلك مع المنظمات الدولية العابرة للحدود الوطنية لمواجهة التجارة غير المشروعة.[1]

وفي ختام الوثيقة ورد صراحة بأن الإستراتيجية الأمريكية للأمن القومي هي مثالية الأهداف ولكنها واقعية فيما يتعلق بوسائل تحقيق تلك الأهداف. وبعد أن كانت الولايات المتحدة ولفترة طويلة تعيش في عزلة إستراتيجية بدا فيها أن المحيطين يوفران لها الحماية ويجعلانها بعيدة عن المشاكل في الأراضي الأخرى إلا أنه تم التوصل إلى أن الولايات المتحدة لن تستطيع أن تعرف الأمن والسلام والازدهار إذا انسحبت من العالم فالولايات المتحدة ينبغي أن تقود بالعمل وكذلك كقدوة.

بعد هذه القراءة لأهم ما تضمنته وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 2002 و 2006 يمكننا استخلاص مضامين أو عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

فإن كانت الوثيقة الصادرة عام 2006 قد جاءت مفصلة أكثر مقارنة بالأولى كما أنها وسعت في عدد الدول الأعداء أو محور الشر بحيث كانت هذه الدول مقتصرة على إيران ،العراق وكوريا الشمالية في الوثيقة الأولى أما في الوثيقة الثانية فقد تمت إضافة كل من سوريا، كوبا، روسيا البيضاء، بورما وزمبابوي كذلك نلاحظ تغير اللهجة نوعا ما فيما يخص روسيا والصين، فتمت الإشارة إلى روسيا من خلال :"إن الاتجاهات الحديثة تؤشر للأسف إلى تقلص الالتزام الروسي بالحريات والمؤسسات الديمقراطية" أما بالنسبة للصين فتم تحديدها بأنه: " يتعين عليها أن تتصرف كدولة مسؤولة تفي بالتزاماتها و تضمن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية" وأن إستراتيجية الولايات المتحدة تسعى إلى: " تشجيع الصين على اتخاذ

[1] : The National Security strategy of the United State of America, march 2006,op.cit, p 48

الاختيارات الإستراتيجية الصحيحة لشعبها مع قيام الولايات المتحدة في نفس الوقت بالاحتياط لكافة الإحتمالات الأخرى ".

إلا انه و بالرغم من هذه الإضافات و التفاصيل في وثيقة عام 2006، فهي لا تختلف في جوهرها عن سابقتها وبالتالي فإن عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الممكن استخلاصها من الوثيقة الأولى هي نفسها في الوثيقة الثانية سواء فيما يتعلق بالأهداف الأمريكية، مصادر تهديد هذه الأهداف أو آليات المواجهة للتهديدات الجديدة وسيتم مناقشة كل هذه العناصر من خلال العنوان الموالي: عناصر الإستراتجية الأميركية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

الفرع الأول: من حيث الأهداف والمصالح

هناك نوعين من الأهداف للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 منها ما هو معلن و ورد صراحة في الوثيقتين ومنها ما هو خفي ولكن يمكن استخلاصه ولعل المعلن منها هو تلك الأهداف التي اعتبرت في الوثيقة بأنها مثالية غير أن تحقيقها قد يتطلب وسائل واقعية.

البند الاول: الأهداف المعلنة

تحقيق السلام العالمي والذي يقوم وفق الرؤية الأمريكية على المجتمعات والدول الحرة المؤمنة بالقيم المشتركة من الانفتاح والحرية السياسية والاقتصادية ولهذا فإن هدف الإستراتجية الأمريكية ليس في جعل العالم أكثر أمنا فحسب بل وجعله أفضل.

تعزيز الحرية من أجل عالم مزدهر تتحقق فيه العدالة وكرامة الإنسان وأن السوق الحرة و التجارة الحرة هي الأخرى مظاهر لهذه الحرية.

خلق عالم من الدول الديمقراطية ذات الحكم الجيد من أجل القضاء على الطغيان والاستبداد في العالم الذي بدوره يهدد المصلحة والأمن القومي الأمريكي.

مواجهة التحديات التي أفرزتها العولمة من أمراض وأوبئة والإرهاب وغيرها من التحديات.

البند الثاني: الأهداف غير المعلنة

فيما يخص الأهداف الأمريكية التي لم تعلن عنها صراحة في خضم إستراتيجيتها المتبناة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فهي أهداف ليست وليدة هذه الأحداث وإنما هي جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ خروجها من عزلتها وانخراطها في الشؤون العالمية.

محور هذه الأهداف هو المزيد من التكريس للهيمنة الأمريكية وضمان استمرار الصدارة للغرب. فإن كانت الولايات المتحدة قد لعبت دور القيادي للغرب في مكافحتها للمد الشيوعي ،فإنها وجدت نفسها بعد سقوط الإتحاد السوفييتي في مأزق البحث عن عدو استراتيجي جديد تمارس من خلال محاربته دورها القيادي في العالم ،وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر لتوفر لها فرصة القيام بذلك.

فأصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة ليس مكافحة هذا العدو الجديد المعروف بالإرهاب بقدر ما هو سعي أكثر للهيمنة والسيطرة الأمريكية على السياسة الدولية وذلك بعيدا عن السعي الجدي لإقناع الحلفاء والأصدقاء بضرورة التعاون مع الولايات المتحدة في مواجهة التحديات الدولية. إذ تكرر في أكثر من مناسبة ضمن عناصر الوثيقتين لإستراتجية الأمن القومي لعامي 2002 و2006 أن الولايات المتحدة لن تتردد في العمل بمفردها إن لزم الأمر، وحتى عندما تتحدث الولايات المتحدة عن التعاون الدولي من أجل إرساء قيم الديمقراطية والحرية ومواجهة تحديات العولمة ،فإنها دائما تنصب نفسها القائد للمجموعة الغربية من أجل القيام بذلك.

وباعتبار أن ميزان القوى وعلى جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية والعسكرية أصبح بعد نهاية الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة فإن هذه الأخيرة لن تسمح بأن تصبح أي دولة أقوى منها أو تسبقها حتى في ميدان محاربة الإرهاب، لذلك فهي تسعى لتوسيع دائرة هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون بروز أي نظام إقليمي يمكنه تحدي الهيمنة الأمريكية.

كذلك هناك نقطة أخرى في غاية الأهمية وهي البعد الطاقوي الذي أصبح يميز الإستراتيجية الأمريكية بصورة واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر، فالتدخل الأمريكي في أفغانستان بهدف محاربة الإرهاب كان له هدف إستراتيجي أساسي هو كون أفغانستان أصبحت ما يشبه الخيار الوحيد لمشروع أنابيب نفط بحر قزوين، فهي تتمتع بموقع جغرافي يجعلها ممر ترانزيت مهما لصادرات النفط والغاز الطبيعي من وسط آسيا إلى بحر العرب وهذا ما أكده تقرير معلومات عن الطاقة صادر عن الحكومة الأمريكية في سبتمبر 2000.[1]

وبالتالي فقد أصبح الحفاظ على تواجد عسكري أمريكي في مختلف مناطق العالم ضامنا رئيسيا للسيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة والتحكم بالأسعار وتحقيق فوائد اقتصادية كبيرة.

هذا فيما يتعلق بالأهداف، أما العنصر الآخر فهو يرتبط بالتهديدات والمخاطر التي حددتها الولايات المتحدة وأعلنتها كتحديات تهدد الأمن القومي الأمريكي والدولي وتعرقل مسيرة الدول باتجاه عالم مزدهر وحر. ويمكن حصر هذه التهديدات أو المخاطر في أربعة عناصر رئيسية هي: الدول المارقة، الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والدولة الفاشلة .

الفرع الثاني: من حيث مصادر التهديد

البند الاول: الدول المارقة

إن مفهوم الدولة المارقة **Rogue states** يستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أين أصبحت إدارة جورج ولكر بوش تستعمل مفهوم الدولة المارقة وتعتبرها من أبرز التحديات للأمن القومي الأمريكي، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها وعلى مستوى القيم لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر.[2]

وكثيرا ما استخدمت تسميات وعبارات مشابهة للدولة المارقة من أجل وصف بعض الدول التي لا يتفق سلوكها مع المعايير الدولية خاصة في سنوات الثمانينات، حيث أستعمل مصطلح

[1] : اسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث حادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 283، سبتمبر 2002، ص 45.

[2] : محمد سليمان، مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مجلة العصر، 2003/05/19، في: http://www.alasr.ws/index.cfm?methed=home.cat&categoryID=32

الدولة الإرهابية والدولة الخارجة عن القانون حيث أطلق الرئيس رونالد ريغن **Ronald (Reagan)** عام 1986 صفة الدولة الخارجة عن القانون على ليبيا.[1]

أما بالنسبة لفترة حكم الرئيس كلينتون فقد تم استخدام مفهوم الدول المثيرة للاهتمام أو القلق "**State of concerns**".[2]

غير أن أحداث 11 سبتمبر 2001 جعلت إدارة بوش تستأنف استخدام مفهوم الدولة المارقة، وأضافت إليها كذلك تسمية "محور الشر" "**Axis of evil**"، الذي ضم في البداية كل من كوريا الشمالية، العراق وإيران ثم أضيفت إليه كل من سوريا وكوبا وغيرها من الدول التي أصبحت حسب الرؤية الأمريكية تشكل خطرا على الأمن الدولي وتهدد المصالح القومية الأمريكية ومصالح حلفائها الغربيين.

وقد حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لسبتمبر 2002 الصفات التي تشترك فيها الدول المارقة وهي:[3]

- تعامل شعوبها بوحشية وتستغل مواردها الوطنية من أجل تحقيق مكاسب شخصية للحكام.
- لا تضع اعتبارا للقانون الدولي، تهدد جيرانها وتنتهك المعاهدات الدولية التي هي طرففيها.
- تصمم هذه الدول على الحصول على أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة لتستعملها في التهديد أو الهجوم لتحقيق مخططاتها العدوانية.
- رعاية الإرهاب في أنحاء العالم.
- ترفض القيم الإنسانية الأساسية وتبغض الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

---

[1] : Jean-François Rancourt, « Rogue states, un concept imcompatible avec la politique étrangère », centre d'étude des politiques étrangère et de sécurité,UQAM,vol.6,no.1,19 janvier, in : http://www.icim.uqam.ca/IMG/pdf/vol6no1.pdf

[2]:Ibid

[3] The National Security strategy of the united state of America, september 2002, op.cit., p 14

فأي دولة تحمل أحد هذه الصفات أو كلها فهي تعتبر دولة مارقة لا بد من التصدي لها ومنعها من حيازة أسلحة الدمار الشامل ومن تدعيم ورعاية الإرهاب، حتى لا تصبح مهددا حقيقيا للمصالح والقيم الأمريكية.

البند الثاني : الإرهاب

إن المطلع على وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و2006 وكذلك على خطابات البيت الأبيض الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. سيجد أن الإرهاب قد أصبح العدو الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة، بعد أن كان الإتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة وأنه إن كانت إستراتيجية الردع قد تناسبت مع الخطر الشيوعي، فإن محاربة الإرهاب تستوجب إستراتيجية أكثر صرامة وفاعلية باستخدام كل الوسائل الممكنة، حتى العسكرية منها من أجل القضاء عليه.

ولكن ما يؤخذ على الإستراتيجية الأمريكية هو أنها وضعت الإرهاب كعدو وأن الولايات المتحدة هي في حالة حرب ضد هذا العدو، لكنها لم تعط تعريفا محددا لهذا العدو يضعه في السياق المناسب فأين هو هذا العدو؟ وممن تتكون الشبكات الإرهابية الواجب محاربتها؟ فوفقا لإستراتيجية الأمن القومي الجديدة، الشعب الأمريكي مهدد من قبل الإرهاب الذي يتغذى من فكر عدواني، لكن في الحقيقة الإرهاب ليس عدو بل هو تكتيك يمكن أن يكون دولة أو حركة سياسية[1]، لذلك كان لابد من تحديد أي إرهاب على الولايات المتحدة محاربته.*

إن الحروب التقليدية تشنها دول ضد بعضها البعض، في حين أن الحرب ضد الإرهاب لاتندرج في إطار نزاع ثنائي أو متعدد بين الدول المتحاربة فهي حرب ضد عدو غير محدد في المكان ولا حتى الزمان، وهو ما أكدته وثيقة إستراتيجية الأمن القومي لـ 2002 :

" لقد بدأ النزاع بتوقيت ومفاهيم الآخرين وسوف ينتهي بطريقتنا و التوقيت الذي نختاره نحن".

[1]: Lawrence Kob& Caroline Wadbams, « A critique of the Bush administration's national security strategy » , the stanley foundation , in : http://ciponline.org/nationasecurity/resources/pub/Bush%20admin%20critique.pdf

ولكن مهما كان الاختلاف حول كون الإرهاب هو عدو مطاطي يصعب تحديده، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اتخذت منه عدوا استراتيجيا ومصدر تهديد رئيسي للأمن القومي الأمريكي

البند الثالث: أسلحة الدمار الشامل

إن خطر أسلحة الدمار الشامل يكمن في إمكانية حيازتها من قبل الإرهابيين أو الدول المارقة مما سيجعل البيئة الأمنية أكثر خطورة وتعقيدا.

وسواء كانت هذه الأسلحة نووية، بيولوجية أو كيميائية فهي كانت تعتبر الملاذ الأخير في فترة الحرب الباردة، غير أن الأمور قد تغيرت بعد نهاية الحرب الباردة فسهولة التبادل والتكنولوجيا الحديثة في عصر العولمة جعلت من أسلحة الدمار الشامل سهلة المنال بالنسبة للدول المارقة والإرهابيين لتستعمل من اجل الترهيب والعدوان العسكري وكوسيلة لابتزاز الولايات المتحدة.[1]

وقد اعتبرت العراق من أهم الدول التي كانت تشكل خطرا على الولايات المتحدة باعتبارها تمتلك أسلحة دمار شامل، استخدمتها في الداخل والخارج ضد الأكراد والشيعة وإيران.[2] ومن هنا جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بهدف القضاء على هذا الخطر وردعه قبل أن يتحول إلى تهديد فعلي للأمن القومي للولايات المتحدة وحلفائها، خاصة منها إسرائيل التي لطالما هدد الرئيس العراقي صدام حسين بضربها.

ونفس الشيء ينطبق على إيران وكوريا الشمالية اللتان تعتبران من أكثر الدول المهددة للأمن القومي الأمريكي والأمن الدولي حسب الرؤية الأمريكية.

---

[1]: The National Security strategy of the United State of America, september 2002, op.cit., p 15

[2] : Robert G.Kaufman, **In defence of the Bush doctrine**, the university press of kentucky, 2007, p 132

البند الرابع: الدول الفاشلة

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإن العولمة مثلما وفرت فرصا لتحقيق الكثير من الازدهار وتحسين مستويات المعيشة نتيجة ازدياد التجارة العالمية والاستثمار والتكنولوجيا والمعلومات، فقد خلقت أيضا تحديات جديدة أو ما يمكن تسميته بالتهديدات الدولية الجديدة كالأوبئة والأمراض والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات وتغلغل الإرهاب، وكل هذا يمكن إيجاده وتوفره بسهولة في ما يعرف بالدولة الفاشلة **Failed state**.

حيث أدركت الولايات المتحدة من خلال أحداث 11 سبتمبر 2001 أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان قادرة على تشكيل خطر على مصالح الدول القوية، فالفقر والفساد والمؤسسات الضعيفة تسمح بقيام شبكات إرهابية وكارتيلات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية.[1]

ومن هنا أصبح مصطلح الدولة الفاشلة الذي طورته المؤسسات الأمريكية مرجعية نظرية رئيسية لكيفية التعاطي مع دول الجنوب وأصبحت هذه الدول وما تحتويه من مشاكل ومخاطر تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي الأمريكي.

الفرع الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات

فيما يخص الآليات أو الوسائل التي اعتبرتها الولايات المتحدة ملائمة لمواجهة المخاطر التي تهددها، فهي قد اتخذت صبغة الصرامة لكونها بالدرجة الأولى تتمحور حول الآلية العسكرية الهجومية قبل الدفاعية.

وإن كانت قد تمت الإشارة بل وحتى العمل ميدانيا من خلال اعتماد الولايات المتحدة على سياسة معينة في المساعدات لتعزيز الحرية ودعم الذين يناضلون سلميا ودعم المؤسسات الديمقراطية والدول السائرة نحو الديمقراطية، وأنه على الدول التي تريد المساعدات أن تحكم نفسها بحكمة، وأنه على الولايات المتحدة أن توقع مبدأ محاسبة هذه الدول وفرضه كي تزدهر الحرية.

[1] : محمد سليمان، مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، المرجع السابق الذكر.

غير أن آلية المساعدات والدعم هذه ليست بالجديدة، وقد تم الاعتماد عليها سابقا سواء لتحقيق مآرب أمريكية أثناء الحرب الباردة متمثلة في عدم السماح لتوسع شيوعي أكثر في الدول التي تساعدها وتدعمها الولايات المتحدة، أو كانت هذه الآلية يعتمد عليها من أجل غايات إنسانية مثلما حدث في فترة حكم كلينتون ولو أنها كانت سياسة انتقائية، إذ لا تقدم المساعداتإلا للدول ذات الأولوية الإستراتجية بالنسبة للولايات المتحدة .

والذي تغير بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو أنه بالإضافة لكون هذه الآلية تهدف لتوسيع قيم الحرية والديمقراطية وتحقق غايات إنسانية، فإنها كذلك تعتبر ضرورية لتحسين ظروف الحياة في الدول الهشة من أجل التقليص والحد على المدى الطويل من تولد الإرهابيين وبالتالي زعزعة البيئة الأمنية الدولية.

إذن فإن آليات المساعدات هذه ودعم الأنظمة وتشجيعها على تبني الديمقراطية، ليست بالجديدة، وأن ما استجد ضمن الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هو اعتمادها على إستراتيجية الحرب الوقائية، التي حلت مكان مفهوم آخر وهو إستراتيجية الردع التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة، خاصة وأن هذه الأخيرة لم تعد تتناسب مع الأخطار الجديدة التي تحتاج إلى إستراتيجية الضربة الوقائية التي تتعامل مع التهديد وتحبطه قبل تحققه. وكما جاء في وثيقة الأمن القومي لعام 2002 فإن:

" زيادة المخاطر جعلت قضية اتخاذ عمل استباقي للدفاع عن أنفسنا أكثر إلحاحا حتى لو لا يزال هناك عدم يقين بوقت أو مكان هجوم العدو لإحباط أو منع مثل هذه الأعمال العدائية من قبل خصومنا" [1].

وفي نفس السياق جاء كذلك:

" نحن ندرك أن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم الجيد"[2].

[1] : The National Security strategy of the United State of America, september 2002, op.cit., p15

[2]: Ibid.p 6

وفي حقيقة الأمر هناك نوع من الخلط أو ربما الجدل حول إن كانت الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي إستراتيجية الحرب الوقائية أو الحرب الإستباقية ،لأنه يوجد فرق بين المفهومين.

- الحرب الإستباقية

يشير مفهوم الحرب الاستباقية إلى الاستخدام الأول للقوة العسكرية عندما يكون هناك هجوم فعلي لعدو ما، أو على الأقل هو وشيك وهذا ما كان خلال الحرب الباردة ،حيث اعتمدت كل من القوتين العظمتين على الاستباق باعتزام كل منها إطلاق قوتها النووية الإستراتيجية.[1] فالهجوم الإستباقي إذن يبرر بكون التهديد وشيك ولا يترك مجالا لاختيار الوسائل أو متسعا من الوقت للتخطيط. وبناءا على هذا يعتبر المختصون في العلوم العسكرية، الهجوم الياباني علىميناء بيرل هابر الأمريكي سنة 1941 بمثابة ضربة إستباقية حيث وجهت اليابان للولايات المتحدة ضربة تستبق فيها أي هجوم أمريكي عليها.[2]

- الحرب الوقائية

أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على النوايا المحتملة لدى الخصم حيث لا يكون التهديد مؤكدا أو وشيكا وإنما يبقى هناك احتمال لحدوثه مستقبلا، لكن كم من الوقت مستقبلا؟[3]

فالفرق إذن بين الحربين الإستباقية والوقائية هو كون الأولى تحدث في حالة الحرب الحقيقية أين يكون العدو واضحا ومحددا ويبقى فقط من يبادر بالضربة الأولى أو يكون له الاستباق. أما الحرب الوقائية فهي تعتمد على فكرة أن حربا أو على الأقل تغيرا سلبيا ما

---

[1] :Colin S.Gray, « the imlications of preeptive and preventive war doctrines :A reconsideration », strategic studies institute, july 2007, p 8, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub789.pdf

[2]: ياشر قطيشات، الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، صحيفة الوسط الالكترونية في:
http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html

[3] : Colin, S.Gray, « the imlications of preeptive and preventive war doctrines :A reconsideration », op.cit., p 11

سيحدث في المستقبل وبالتالي يجب المبادرة بالضربة الأولى قبل حدوث ذلك وبناءا على هذا فإن الحرب الإستباقية هي أكثر يقينية من نظيرتها الوقائية.

على خلفية هذا الفرق بين الإستراتيجيتين نطرح السؤال التالي:هل إستراتيجية الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي إستراتيجية الحرب الوقائية أم الإستباقية؟ و الإجابة هي إستراتيجية الحرب الوقائية .

فبالرغم من أن الإدارة الأمريكية تصر على أن إستراتيجيتها هي إستباقية اعتبارا بأن العدو واضح والتهديد موجود فعلا، حيث نجدها تستعمل مصطلح الاستباقية في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي 2002 و 2006 وتعتبر حربها في أفغانستان 2001 وفي العراق في مارس 2003 هي حرب إستباقية. إلا أنه وفي حقيقة الأمر لا أفغانستان ولا العراق كانتا تمثلان العدو الواضح أو كانت هناك حالة نزاع فعلية بينهما وبين الولايات المتحدة مثلما كان شأن هذه الأخيرة مع الإتحاد السوفييتي فترة الحرب الباردة ،إضافة إلى ذلك لم تقدم الولايات المتحدة أدلة فعلية عن قيام تنظيم القاعدة بهجمات إرهابية محتملة ووشيكة ،كما لم يثبت وجود أسلحة دمار شامل في العراق تهدد بها الأمن القومي الأمريكي، بالتالي فإن إستراتيجية الحرب الوقائية تعتبر الآلية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر منأجل مواجهة مصادر تهديد أمنها القومي.

بعد أن تم تناول عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، انطلاقا من القراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و 2006، يتضح بان هذه الإستراتيجية هي بمثابة التعبير الجوهري عن إيديولوجية المحافظين الجدد، حيث تحمل العديد من المواضيع المرتبطة بهم فنجد:التفوق العسكري للولايات المتحدة، الدور القيادي الذي على الولايات المتحدة أن تلعبه في تعزيز الديمقراطية وقيم الحرية، اتخاذ الإجراءات الصارمة والوقائية إن استلزم الأمر ضد الدول المارقة وعملاء الإرهاب، إنشاء تحالفات مع الدول المفضلة للحرية، و أخيرا فإن إعلان الحرب على العراق في مارس 2003

و هدفها المتمثل في إسقاط صدام حسين يمثل تنفيذ التدبير الذي يروج له المحافظون الجدد لمدة طويلة.

كذلك، إن الملاحظ للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، سيجد بأن مضامين هذه الأخيرة قد مزجت من حيث إطارها الفكري والنظري بين المقاربات الثلاث الواقعية والليبرالية والبنائية، فهذه الإستراتيجية هي ليبرالية في أهدافها حيث تضع هدفها الرئيسي تعزيز قيم الحرية والديمقراطية ومحاربة كل من يهدد هذه القيم التي تعد الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الأمريكي، وهو ما يظهر أهمية المقاربة البنائية في تحليل السياسة الخارجية الأمريكية ومدى مساهمة قيم المجتمع الأمريكي في تلك السياسة. وهي واقعية في تجسيد أهدافها حيث أصبح الاعتماد على القوة العسكرية والحرب الوقائية هي الوسيلة التي تجدها الولايات المتحدة مناسبة للوقوف في وجه الدول المارقة و الإرهابيين و عملاء الإرهاب، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الأفكار الواقعية تظهر من كون أن الهاجس الأمني أصبح المحرك الرئيسي للتوجهات الخارجية الأمريكية.

إن هذه التوجهات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، هي في حقيقة الأمر لا تدل على أن الحدث قد خلق أهدافا جديدة ولا استراتيجيات جديدة، وإنما طور في التكتيك والأسلوب والمبررات، فقد منح الحدث الولايات المتحدة الطاقة النفسية والمعنوية والقانونية والسياسية التي تحتاجها محليا ودوليا لتسارع في تحقيقها لأهدافها المتمثلة بالأساس في تعزيز الهيمنة الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية أينما كانت.

فبعد أن كان الخطر السوفييتي أثناء الحرب الباردة يوجه السياسة الخارجية الأمريكية، ويحدد أهدافها الإستراتيجية، أصبح خطر الإرهاب والدول المارقة موجها لهذه الأخيرة ومحددا لأهدافها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأصبح التوسع جوهر العقيدة الإستراتيجية للولايات المتحدة من اجل تحقيق أهدافها، وإن كان التوسع الأمريكي ليس وليد أحداث 11 سبتمبر وإنما هو مرافق لمسيرة أمريكا تاريخيا، فالقوة مكون أساسي من مكونات النموذج الأمريكي، لكن هذا التوجه اكتسب أبعادا أكثر خطورة منذ وقوع هذه الأحداث، التي مثلت فرصة ذهبية لتطبيق

أفكار المحافظين الجدد الداعية إلى استخدام كل عناصر القوة المتاحة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم، وهو الأمر الذي عبر عنه رامسفيلد بوضوح قائلا:

"إن الحادي عشر من سبتمبر أحدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم،كما ساهمت تلك الأحداث في إضفاء نوع من المشروعية على عملية الاستفراد بالسياسة العالمية من قبل الولايات المتحدة،وتكريس نظام القطبية الأحادية الذي ولد فعليًا بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، لكنه بقي –بسبب افتقاره للشرعية– غير قادر على الإفصاح الحر عن نفسه حتى تاريخ الحادي عشر من سبتمبر".[1]

ولأن إستراتيجيتها توسعية ولا تستثني منطقة أو إقليما تكون لها فيه مصالح قومية، أو تكون مصالحها الموجودة أصلا في منطقة معينة مهددة من طرف الإرهابيين أو الدول المارقة أو أن تكون هناك منافسة من القوى الكبرى على المناطق الحيوية للمصالح الأمريكية. فإن القارة الإفريقية عموما والساحل الإفريقي خصوصا أصبح يستثير في الآونة الأخيرة اهتماما أمريكيا لم يشهده من قبل في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وهذا ما سنحاول تحليل أبعاده وأسبابه ضمن الفصل الثاني من هذا البحث .

[1] : نادية سعد معوض، قراءة في : شاهر اسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في: http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-130115.htm

الفصل الثاني

أبعاد الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

باعتبارها دولة عظمى واهم قوة دولية فاعلة في عالم ما بعد الحرب الباردة، فمن المتصور أن لا تنحصر المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالها الإقليمي وتتسع لباقي أرجاء العالم. فما تتسم به الإستراتيجية الأمريكية هو كونها كونية لا تقتصر على قارة أو إقليم أو منطقة بل تشمل كل العالم، غير أن هناك بعض المناطق تشكل لها مجالا حيويا أكثر من أخرى لما تتميز به من موقع إستراتيجي أو ثروات حالية أو محتملة أو لما تشكله هذه المناطق حاليا أو مستقبلا من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما.

وبالنسبة للقارة الإفريقية فإن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام، بل ترددت بين الاهتمام والإهمال خاصة في النصف الأخير من القرن العشرين. ولعل هذا التردد أو التذبذب يعود إلى كثرة العوامل والاعتبارات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، منها ما هو داخلي يتعلق بمصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والثقافية كما تراها الإدارة الأمريكية ومنها ما هو يتعلق بطبيعة النظام الدولي ومواقف الدول الصديقة والمنافسة والعوامل الإستراتيجية في تلك المنافسة.[112]

فلوقت طويل ظلت إفريقيا على حافة أولويات الإستراتيجية الأمريكية، فاتسمت السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا ومنذ تأسيس الجمهورية عام 1789 وحتى سنوات الحرب الباردة بنوع من التهميش والإهمال ولعل ذلك هو بحكم وجود القوى الاستعمارية الغربية المسيطرة والمهيمنة على هذه القارة منذ مؤتمر برلين 1884–1885،[113] فاختارت الإدارات الأمريكية المتتالية الجمهورية منها والديمقراطية سياسة النيابة في التعامل مع الدول الإفريقية فتركت المجال لحلفائها الأوروبيين في تسيير شؤون القارة. إلا أن هذا لا يعني بأن الولايات المتحدة الأمريكية أهملت القارة الإفريقية كليا، حيث كان لها رؤى إستراتيجية في كيفية التعامل مع القارة بما يخدم مصالحها الكونية.

---

[112] : محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الطبعة الأولى، 2002، ص 324.

[113] : جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار المجدلاوي، الطبعة الأولى، 2005، ص 7.

فكانت محاربة المد الشيوعي أساس السياسة الأمريكية في إفريقيا أثناء الحرب الباردة خاصة بعد أن حصلت العديد من دول القارة على استقلالها من القوى الاستعمارية الغربية وتبنت النظام الاشتراكي في حقبة الستينات. لهذا استحوذت اعتبارات الحرب الباردة على صانعي القرار الأمريكي فشكلت الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع الإتحاد السوفييتي تحالفا معاديا للسوفييت في القارة الإفريقية عن طريق تجنيد العملاء وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهذه الدول في محاولة لمواجهة التوسع السوفييتي.

وبعد انهيار الإتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة، فإن التغيرات الهيكلية التي عرفها النظام الدولي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحها وأولوياتها القومية. فعلى الرغم من أن إفريقيا بدأت تفقد أهميتها الجيوبوليتيكية بعد انتهاء الحرب الباردة مباشرة، حيث أن إدارة جورج بوش الأب لم تقدم رؤية إستراتيجية تخص القارة الإفريقية ضمن النظام العالمي الجديد الذي حاول تأسيسه. إلا أن ملامح سياسة أمريكية جديدة تجاه إفريقيا قد اتضحت مع بداية عام 1998 حيث سعت إدارة الرئيس كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية إفريقية جديدة، من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للاختراق بالإضافة إلى دعم قادة أفارقة جدد[114]، وما أفضى إلى إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا ليس الاعتبارات التي كانت سائدة فترة الحرب الباردة وإنما هو من منطلق الوضع الدولي الجديد السائر باتجاه العولمة وما أفرزه من عوامل ومتغيرات دفعت إلى عملية تقويم السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب .

[114] : حمدي عبد الرحمن، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877901097

وقد جاء في رسالة لمساعدة وزيرة الخارجية في الشؤون الإفريقية لكتلة النواب السود في الكونجرس في 2000/09/15، أن:

" إدارة كلينتون قد نجحت في إعادة تعريف العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا، لقد تقدمنا خارج تلك السياسة القائمة على استغلال إفريقيا بسبب التنافس بين القوى العظمى وعقلية الراعي والعميل ليكون في النهاية إرساء شراكة مع إفريقيا قائمة على المصلحة والاحترام المتبادل".1

ويمكن لمس السياسة الأمريكية لإدارة الرئيس كلينتون تجاه القارة الإفريقية من خلال ثلاث مداخل رئيسية هي :

1-المدخل السياسي: حيث رفعت إدارة الرئيس كلينتون شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياستها الجديدة تجاه القارة الإفريقية وقد جاء هذا واضحا في تصريح لوزير الخارجية وورن كريستوفر (Warren Christopher) يوم 1993/05/21 قبل المؤتمر الثالث والعشرين للمعهد الأمريكي الإفريقي حيث صرح بأن إدارة كلينتون ستقدم دعما واضحا وكبيراللحركة من أجل الحرية، الديمقراطية واقتصاد السوق ويضيف أيضا أنه في قلب هذه العلاقة الجديدة يوجد التزام غير مسبوق بالديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمثل دعائم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا[2]. كما جاء في تقرير الرئيس كلينتون إلى الكونجرس الأمريكي:

[1] : Mamadou Ka, « la politique africaine des Etats-Unis de 1947a 2005 :de l'engagement selectif a la politique de "Legacy", canada :collège universitaire de saint boniface,p 38, in : http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf

[2]: Warren, Christopher, « The united states and Africa :A new relationship » , address befor the 23 rd african-American institute conference reston,may21,1993, virginia : US department of state dispatch,vol.4,no.21,may 24,1999, p 365

أن الديمقراطية في إفريقيا كما هي في الأماكن الأخرى من العالم، أظهرت أنها الشريك الأكثر قوة وصلابة واستقرار ورفاهية دائمة ،وسوف نعمل على مساندة ودعم الخطوات المهمة التي تحققت ووصلت إليها الدول الإفريقية"[1].

2- **المدخل الاقتصادي:** حيث نلمس التحرك الاقتصادي الأمريكي في إفريقيا من خلال التقرير الذي وضع في منتصف عام 1997 تحت عنوان:" تطوير العلاقات الاقتصادية الأمريكية الإفريقية" والذي يقوم على الاستفادة من الفرص الجديدة في القـــارة وتنمية التجارة و الاستثمار وزيادة فرص النمو.

ولقد تم تحديد التوجهات الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة في إفريقيا في الميدان الاقتصادي في خطاب الرئيس كلينتون في 17 جوان 1997 الذي تضمن العناصر الخمسة الآتية:[2]

توسيع وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وأن الدول التي أجرت إصلاحات* ستتمتع بامتيازات أفضل حيث ستتفاوض معها الولايات المتحدة حول اتفاقيات للتبادل الحر.

الزيادة في المساعدات الفنية إلى إفريقيا.

زيادة الاستثمارات في إفريقيا،كما تم إنشاء صندوقين برصيد 150 مليون دولار، و500 مليون دولار مخصصة لتمويل البنية التحتية لإفريقيا السوداء.

تخفيض عبئ الديون وذلك بشطب الديون الثنائية للدول الأكثر فقرا التي تقوم بالإصلاحات وقد تم تخفيض ديون أوغندا، موريتانيا، موزمبيق، بنين، السنغال و تنزانيا.

عقد اللقاءات الدورية السنوية بين مسؤولين رفيعي المستوى من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الإفريقية التي تجري إصلاحات.

وقد عملت إدارة كلينتون على تحقيق إستراتيجيتها من خلال آليات أهمها:

---

[1] : Steven, Metz, « refining american strategy in Africa », strategic studies institute, february,2000, p 37 in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/publs/display.cfm?pubID=199.pdf

[2] : جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، مرجع سابق، ص 67-68.

- المبادرة الأمريكية لدعم التجارة و الاستثمار مع إفريقيا وذلك من خلال إقرار لجنة الإعتمادات بمجلس النواب الأمريكي بالإجماع تشريعا يعطي حرية الدخول بدون جمارك للمزيد من منتجات الدول الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية وذلك عام 1998.[1]

- في عام 1999 وافق الرئيس كلينتون أثناء المؤتمر الأمريكي الإفريقي بواشنطن على إسقاط 70 مليار دولار ديون مستحقة على الدول الإفريقية.[2]
- إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات في إفريقيا من قبل الهيئة الأمريكية للاستثمار الخاص

(OPIC)* ويقوم هذا الصندوق بتمويل مشروعات الاتصالات والمنافع العامة والنقل والمياه والخدمات الصحية في إفريقيا وقد بدأ هذا الصندوق أعماله في منتصف عام 2000.[3]

وأصدر قانون يسمى بقانون"الفرص والنمو الإفريقي" **African Growth and opportunity (AGOA)**يوم 2000/05/18، يهدف إلى تحرير التجارة الإفريقية وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأمريكية في القارة الإفريقية كما يشجع على دخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأمريكية ولكن وفق شروط أمريكية، منها احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبرالية الاقتصادية وخاصة الانفتاح على التجارة والاستثمارات الأمريكية وكذلك حماية الملكية الفكرية ومكافحة الفساد والفقر. وفي أكتوبر سنة 2000 وقع الرئيس كلينتون على إعلان يسمح لنحو 34 دولة إفريقية من جنوب الصحراء للاستفادة من مزايا تفضيلات التجارة الممنوحة للدول الإفريقية وفقا لقانون **AGOA** في بنده الأول "قانون التنمية والتجارة"

---

[1] : شلبي مغراوي، الصراع الرمادي على القارة السمراء في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156230946

[2] : نفس المرجع.

* : هي عبارة عن هيئة تابعة للحكومة الأمريكية تعمل في مجال الاستثمار فيما وراء البحار. OPIC

[3] : شلبي مغراوي، نفس المرجع.

و هذا الإعلان يسمح بدخول منتجات هذه الدول من الغزل والنسيج والملابس معفاة من الرسوم والحصص ومطابقة للمعايير التي وضعها النظام المعمم للأفضليات **Generalized system of preferences)(GSP**[1].

ثالثا – المدخل الأمني : فالملاحظ والمتتبع للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية فيجانبها الأمني يجد بأنه بعد التدخل في الصومال في ديسمبر 1992 فترة إدارة الرئيس جورج بوش الأب، الذي جاء تحت شعار "عملية إعادة الأمل" بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة من أجل إنقاذ الشعب الصومالي،[2]وبعد انتهاء العملية الإنسانية في الصومال وبدء مرحلة إعادة تأهيل البنية التحتية للدولة، وجدت إدارة كلينتون نفسها في مواجهة عسكرية مع الجنرال "محمد فارح عيديد" الذي كان يعتبر التواجد الأمريكي والدولي في الصومال ما اسماه بـــ " الاستعمار الإنساني" [3].وقد أعلن الحرب على القوات الأمريكية مما جعل إدارة كلينتون تقرر سحب قوتها في مارس 1993. ولعل هذا الفشل الأمريكي في الصومال هو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى تغيير سياستها تجاه الصراعات والمشاكل الإفريقية من أجل تطويقها وبالتالي حماية المصالح الإستراتيجية الأمريكية في القارة ،فبرزت سياسة جديدة تقوم فيها الولايات المتحدة بدور الوسيط أو الداعم غير المباشر أو المؤثر والضاغط عن طريق الحصار الاقتصادي مثلما حدث مع الزائير.

وكوسيلة لتنفيذ إستراتيجيتها الجديدة سعت الولايات المتحدة منذ عام 1996 إلى إنشاء قوة إفريقية لمواجهة الأزمات **(ACRI)** وتتمثل الرؤية الأمريكية لهذه القوة في العمل من اجل تعزيز القدرة الإفريقية على مواجهة الأزمات الإنسانية وحفظ السلام.

و إن كانت سياسة الرئيس كلينتون تجاه إفريقيا انتقائية تركز على دول إفريقية معينة دون غيرها، على الأغلب لأنها ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، إلا انه لا يمكن التغاضي عن التغير الذي طرأ على شكل المعاملة الأمريكية لإفريقيا، فبعد أن كان التعامل مع

---

[1] : محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، مرجع سابق، ص 334.

[2]: جون قاي نوت يوه، إفرقيا والعالم في القرن القادم، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1998، ص 40

[3]: نفس المرجع.

هذه الأخيرة في فترة الحرب الباردة قائما على تقديم الدعم لمختلف الأطراف الإفريقية بغية منع النفوذ الشيوعي إليها، فانه قد حدث انتقال نسبي من سياسة المساعدات التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة إلى سياسة التعاون أو الشراكة.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي يعطي إفريقيا أهمية كبرى على قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية حيث تزايدت الأهمية الإستراتيجية للقارة وفقا للرؤى الأمريكية الجديدة. وان كانت الاعتداءات على السفارات الأمريكية في كل من كينيا وتنزانيا سنة 1998 جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تدرك بأن عدم الاستقرار الإفريقي من الممكن أن ينشأ عنه فواعل غير دولية تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي، فان أحداث 11 سبتمبر 2001 جاءت لتؤكد هذه الحقيقة وتجبر الولايات المتحدة على إعادة النظر في مكانة إفريقيا في سياستها الكونية وهذا ما جاء في التقريرين حول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنتي 2002 و 2006.

والساحل الإفريقي كمنطقة فرعية من إفريقيا لم تكن في العادة تستثير اهتماما دوليا واسعا، أصبحت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تشكل أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت في الآونة الأخيرة اهتماما ملحوظا بالمنطقة، هو في تزايد مستمر، مما يدفع بنا إلى التساؤل عن الأسباب والدوافع الأمريكية وراء الاهتمام بالساحل الإفريقي، خاصة في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

المبحث الأول: واقع الساحل الإفريقي

كما سبق الذكر فإن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت مؤخرا تثير اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الدولية بعد أن كانت ولوقت طويل منطقة مهمشة على كل المستويات، الإستراتيجية منها والاقتصادية والسياسية.

إلا أنه وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بالتحديد، ظهر اهتمام أمريكي بالمنطقة وتغيرت الرؤية الأمريكية للساحل الإفريقي فأصبح أحد أهم المجالات الجيوسياسية التي دخلت في الحسابات الأمريكية.

وان كان المبرر لهذا الاهتمام ترجعه الولايات المتحدة إلى تأزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وما يمكن أن يشكله من تهديد للأمن الدولي ككل، إلا أنه يجب طرح سؤال في غاية الأهمية ألا وهو: هل فعلا وصل الوضع الأمني في الساحل الإفريقي إلى مرحلة متأزمة بإمكانها أن تتوسع خارج الإقليم وتضر بالمصالح و الأمن القومي الأمريكي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة؟ أم أن هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة لا يرجع فقط للأبعاد الأمنية وإنما يتعداها إلى أبعاد أخرى؟

على العموم إن الإجابة على هذا السؤال لن تكون ممكنة إلا بعد التعرف على واقع وخصوصية منطقة الساحل الإفريقي بما يشمله من واقع جيوسياسي، واقع أمني وواقع اقتصادي.

المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي

الفرع الأول: المجال الجغرافي للساحل الإفريقي

إن تسمية الساحل تعني تقليديا الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء[1]. والساحل الإفريقي يمتد جغرافيا من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا.

ولعل شساعة المجال الجغرافي للساحل الإفريقي خلقت نوعا من الاختلاف حول أي من الدول هي تنتمي إلى هذا المجال.

[1] : Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,college de defence de l'OTAN,**NDC occasionel paper** 19,decembre 2006, p 6

فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها "اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" والتي أنشئت سنة 1971، فإن دول الساحل الإفريقي هي: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي النيجر، تشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو والرأس الأخضر ونظرا لزحف الصحراء تضاف كل من السودان، أثيوبيا، الصومال وكينيا.[1]

كما يعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، النيجر، تشاد وموريتانيا وهو ما يعرف بقوس الأزمات.[2] ولأنه تم الافتراض مسبقا بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي يمكن أن يكون له أبعاد أخرى ولا ينحصر فقط في البعد الأمني فإنه لا يمكننا الاعتماد في هذه الدراسة على تعريف الساحل الإفريقي انطلاقا من كونه قوس أزمات، كما أن الاعتماد على عامل التصحر في تحديد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي هو الآخر غير ممكن بحيث يجعل المجال شاسعا جدا مما يصعب دراسته. لذلك سيتم الاعتماد على التعريف الذي أجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي: السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، بوركينافاسو، تشاد السودان وشمال نيجيريا.

الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي

إن ما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم ساهم التقسيم الاستعماري فيها بشكل كبيرا.

فمجمل الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها، فنجد في مالي (البامبارا Bambara والسونغاي Songhaï والبولس Peuls والكانوري Kanouri والتوارق Touareg والعرب). وفي النيجر(الهاوسا Haoussa، الجرما Djerma، السونغاي، البولس الكانوري، التوارق والعرب). أما في تشاد (العرب السودانيون 03,3%، الباقيرمي Bagmirmes الكريش Kreish ، التيدا Tedas، مبوم Mbums، ماساليت Massalits تاما

[1]: Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain »,op.cit.,p6

[2] : محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد 7، نوفمبر 2008، ص 2.

Tams، موبو Moubous كانوري، هاوسا، العرب). وفي السودان (العرب المسلمون في الشمال، البانتو المسيحين وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب). وفي بوركينافاسو (موسي Mossi، بامبارا، مور More، البولس الديولا Dioula).[1]

كل هذا التعدد الإثني ليس فقط من حيث العرف بل وكذلك في الجانب الديني بين مسلمين ومسيحيين وأصحاب المعتقدات المحلية وأيضا من حيث اللغة، حيث نجد اللغة العربية ولغة الدول المستعمرة سواء إنجليزية أو فرنسية بالإضافة إلى اللغة المحلية للقبائل.

هذه الطبيعة الاجتماعية المفككة اثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة مما ينتج عنه أزمات داخلية ،مثل أزمة دارفور في السودان والتوارق في مالي والنيجر والاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.[2]

الفرع الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع[3]. هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية[4]، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي.

---

[1] : عمار جفال، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الاستراتيجي، الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 10.

[2] : محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي الجزائر، مرجع سابق، ص 2.

[3] : Mehdi Taje, « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in :

htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf

[4] : نفس المرجع ص 2.

كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا. [1]

أما من الناحية الاقتصادية ففشل دول الساحل الإفريقي يظهر من كون اقتصاديات هذه الدول متدهورة ،ففي الميدان الزراعي نجد أن الموارد الزراعية غير مستقرة في معظم دول الساحل نتيجة الظروف المناخية الصعبة حيث كثيرا ما تجتاح موجات جفاف رهيبة دول الساحل الإفريقي، كذلك فإن الفقر والبطالة المتزايدة هي مصادر لفقدان الأمل مما يهيئ أرضية خصبة للتمرد والتطرف ومن ثمة العسكرة وهو ما يشكل أرضية غير مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن ولأنه بدأت تظهر مؤشرات على مستوى الاستكشافات النفطية ومصادر الطاقة عموما فإن الاهتمام الدولي بالمنطقة قد بدأت تظهر بوارده .

المطلب الثاني: الواقع الأمني

إن عوامل كثيرة أبرزها طبيعة المناخ في الساحل الإفريقي وما نتج عنها من موجات جفاف متكررة أدت إلى حالات مجاعة خطيرة تسببت في وفاة أكثر من مليوني شخص في الثلاثين سنة الماضية، كذلك فشل الدولة السياسي والاقتصادي وفشلها في خلق نظام يضمن المساواة للجميع خاصة في ظل تعدد الأعراف في دول الساحل الإفريقي، هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالفقر وانتشار الأوبئة والكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم، حيث أفرزت تلك العوامل مجموعة من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية[2] وتتمحور هذه المعضلات بالأساس حول الإرهاب، الجريمة المنظمة والأزمات الداخلية.

---

[1] : نفس المرجع.

[2] : محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي الجزائر، مرجع سابق، ص 2.

الفرع الأول: الإرهاب

بالرغم من أن عدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل ليس بالأمر الجديد وأن الإرهاب ليس هو المشكلة الأولى في المنطقة حيث تعاني من الفساد، النزاعات الأهلية، التهريب، الاتجار بالمخدرات والأسلحة. إلا أن الحوادث الإرهابية الأخيرة قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة[1]، فأصبح للساحل خصوصيته لكونه منطقة ممتدة يمكنها أن تشكل مثوىللإرهابيين الفارين من أفغانستان و العراق[2].

كما ظهر في الساحل تأثير المتطرفين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ،وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في الساحل الإفريقي وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها منها الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء 2003 والسطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005، كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجومين في موريتانيا عام 2008 أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلا من الجنود و الهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط. وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط.[3]

وقد تمكنت هذه الشبكات و التنظيمات الإرهابية من الاستفادة من انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن، كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وأن مصلحتهم واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة ،كذلك اتساع مساحة الساحل الإفريقي

[1] : Lianne Kennedy Boudali, « examining U.S counterterrorism priorities and stratey across Africa's Sahel region »,Rand corporation,november 2009, p 1, in : http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedy-boudalitestimony091117a.pdf

[2] : Cherif Dris, « Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :agenda energetique et sécuritaire »,dans : abdennour Benantar, **les etats-unis et le maghreb regain d'interet**,alger :CREAD ,2007, p 54

[3] : Liane Kennedy Boudali, op.cit., p 5

وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عبر الإقليم الساحلي الصحراوي.

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة بما أصبح لا يهدد فقط دول الساحل بل وحتى الدول المجاورة كالجزائر والمغرب وحتى أن التهديد ينتقل إلى أوروبا خاصة وأن منطقة الساحلالإفريقي أصبحت منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة.

وحسب تعريف الانتربول للجريمة المنظمة فهي :"جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية "[1]. وحسب معظم الخبراء والباحثين فإن الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال:الاتجار في المخدرات، الأسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة، الآثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والأعضاء، الهجرة السرية.[2]

وفي الحقيقة فإن منطقة الساحل الإفريقي لا تكاد تخلو من معظم أشكال الجريمة المنظمة التي تم ذكرها، خاصة منها الاتجار بالمخدرات بحيث تحول الساحل إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل " الهيروين، الكوكايين والكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي[3] . وحسب إحصائيات قدمها مكتب الأمم المتحدة سنة 2007 فقد تم حجز 49 كلغ من الكوكايين بقيمة 10 ملايين دولار، كما تم حجز 4 أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق المغرب وتم حجز 75 كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتها بحوالي 45 مليون دولار بالقرب من منطقة تنزاوتي 500 كلم إلى الجنوب الغربي من مدينة تمنراست[4] ومن

[1] : Philippe Marchesin, **les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours**, paris :karthala,2001, p 43

[2] : Ibid

[3] **:** محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي الجزائر، مرجع سابق، ص 2.

[4] **:** نفس المرجع، ص 52.

خلال اجتماع لمجلس الأمن في إطار النقاش حول الاتجار بالمخدرات في إفريقيا عقد في ديسمبر 2009 صرح انطونيو ماريا كوستا **(Antonio Maria costa)** مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة **(ONUDC)** بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات، الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في الغرب انضمت إليها الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر، مالي وتشاد. [1]

وخطر الاتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره إلى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي وهذا حسب تصريح كوستا بقوله:

" المخدرات لا تغني فقط الجريمة المنظمة،بل إن الإرهابيين و المنظمات التي هي ضد حكوماتهـــا في الساحل الإفريقي تستعمل إيرادات الاتجار بالمخدرات في تمويل عملياتها وإشتراء التجهيزات والدفع لعناصرهم التي تقوم بالعمليات " .[2]

بالإضافة إلى الاتجار بالمخدرات نجد أيضا الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة في المنطقة حيث تعتبر بمثابة السوق الكبير للأسلحة الخفيفة التي تستخدم بصفة كبيرة في النزاعات الداخلية وتستعملها القبائل الرحل لحماية قطعانهم وماشيتهم من قطاع الطرق، هذه الأسلحة تنتقل بسهولة من دولة إلى أخرى في الساحل الإفريقي، حيث أن الأسلحة من نوع **M16** والتي استعملت في نزاعات داخلية في تشاد، تم العثور عليها في موريتانيا [3]. كذلك نجد تبييض الأموال والذي يتخذ من نيجيريا منطلقا له.

أما الشكل الآخر فهو الهجرة غير الشرعية التي تعد بمثابة الخطر ذو الحدين، الأول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الآلاف كل سنة بالإضافة إلى ما ينتج عنها في مناطق العبور من جرائم منظمة "الدعارة، السرقة، التزوير والمخدرات... إلخ[4]، أما

---

[1] : Bouchra Benyoussef, « sahel 2009-drogue,contreterrorism », in :
http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terrorism

[2] : Bouchra Benyoussef, « sahel 2009-drogue,contreterrorism »,op.cit

[3] :Mouna Izddine, « le sahel de tous les dangers,la filière des armes au sud sahara », in :
http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/archives_739/html_739/sahel.html

[4]: محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي الجزائر، مرجع سابق، ص3.

الثاني فيتعلق بتهديد هذه الأخيرة للدول وجهة المهاجرين، خاصة منها دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي.

الفرع الثالث: الأزمات الداخلية

نتيجة للتعدد الإثني في منطقة الساحل الإفريقي فإن المنطقة تعرف العديد من التوترات والاضطرابات، هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر وتعتبر كل من دارفور ،تشاد وأزمة التوارق من أهم الأزمات الداخلية في الساحل الإفريقي.

البند الاول : أزمة دارفور

يعد الصراع في دارفور بمثابة "الثقب الأسود" في السودان[1]، كما يمثل إحدى أهم القضاياالدولية التي جذبت اهتمام العالم كله فتم تدويلها بشكل كبير من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وكذلك الدول ذات المصالح وخاصة منها الولايات المتحدة.

ودارفور هي مقاطعة تقع في غرب السودان لها حدود مع ليبيا، تشاد وإفريقيا الوسطى تعرف بـــ " ارض الفور"، لأنها تاريخيا شهدت قيام سلطة الفور منذ منتصف القرن السابع عشر. وتضم دارفور عددا كبيرا من القبائل والمجموعات الإثنية يقدرها البعض بحوالي مائة قبيلة وهي تقسم عادة إلى قبائل عربية وغير عربية أو السكان المحليين ويكاد هذا التقسيم أن يكون جغرافيا واقتصاديا أيضا.[2]

يختزل البعض الصراع في دارفور بأنه نزاع حول الموارد الطبيعية الشحيحة، لكن ليس هذا هو السبب الوحيد ،حيث يرى العديد من الباحثين أن الأزمة في دارفور هي عملية طويلة للصراع التقليدي بين الرعاة والمزارعين في الإقليم غير أن هذا الصراع يجيء الآن في ظروف سياسية مختلفة وضمن بيئة إقليمية ودولية معقدة وفي ظل وجود خلل في الحكم والإدارة والاقتصاد مما أدى إلى تأزم الصراع القبلي التقليدي وتكرره مرارا، فأصبح يأخذ طابعا عرقيا وهذا هو المنحنى الخطير في أزمة دارفور والذي بدأ منذ ثمانينات القرن

[1] : Mehdi Taje, « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain», op.cit., p 30

[2] : حيدر ابراهيم علي، أزمة دارفور، الأسباب والمستقبل، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي، ص 2، في:

http://www.en.casaarab-ieam.es/publication

الماضي[1]، أين ظهرت تصنيفات تقسم الطرفين إلى عرب مقابل زرقة، وانتشرت فكرة وجود خطر على العنصر العربي وانه مهدد من قبل العناصر الزنجية. وقد أعلن التجمع العربي عن نفسه رسميا في مذكرة أرسلت للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء في تلك الفترة بتاريخ 1987/10/05 حملت الاحتجاجات المعهودة بالظلم وأنهم يمثلون 07% من سكان الإقليم ولكن لا يمثلون في الأجهزة التنفيذية والتشريعية حسب وزنهم. [2]

وقد استفاد التجمع العربي من الحرب الأهلية في الجنوب، إذ حاولت الحكومات المركزية توظيفهم في صد هجمات الحركة الشعبية لتحرير السودان.[3] وكان الصادق المهدي أول من سمح بفكرة تسليح القبائل العربية ليكونوا جيشا شعبيا مساندا للقوات المسلحة السودانية. وبعد فترة قصيرة من مطلع التسعينات ظهرت ميليشيا تسمى الجنجويد **(Janjawid)** الذين نشطوا فيدارفور كبديل للدفاع الشعبي مما جعل الكثير من المواطنين يربط بين النظام والجنجويد. ومنهنا كان المنطلق الحقيقي لأزمة دارفور التي انفجرت منذ 2003، حيث بدأت المجموعات غيرالعربية تتحرك وتقوم بتنظيم نفسها، فجرى الحديث عن بناء دولة الزغاوة الكبرى التي تشمل فروع القبيلة الموجودة في تشاد والتي تعرضت لاعتداءات فظيعة من الجنجويد بين عامي 1994–1996 وبدأ الفور والزغاوة في تنظيم أنفسهم في عام 2001 ولكن الحكومة والجنجويد قاما بحملات ضدها خلال 2002.

وفي 23 فيفري 2003 تكونت مجموعة أطلقت على نفسها "جبهة تحرير دارفور" ثم تحولت إلى "حركة تحرير السودان" (الاسم الحالي) وهي عبارة عن تحالف بين الفور والزغاوة[4]. وشكلت حركة العدل و المساواة **(JEM)** المجموعة المعارضة والمسلحة الثانية وقد أسسها الزغاوة وهي ثاني أهم تشكيلة سياسية عسكرية في دارفور بعد حركة تحرير السودان ،تتهم هذه الحركة حكومة الخرطوم بانحيازها إلى القبائل العربية في دارفور وإهمال تنمية الإقليم، فضلا عن اتهامها برعاية وتسليح ميليشيات الجنجويد.

---

[1] : حيدر ابراهيم علي، أزمة دارفور، الأسباب والمستقبل، المرجع السابق، ص 5.

[2] : المرجع نفسه، ص 6.

[3] : المرجع نفسه، ص 7.

[4] : نفس المرجع والصفحة

بدأت الأوضاع تتفجر بصورة كبيرة بعد أحداث "الفاشر" في أفريل 2003 عندما استطاع المتمردين تدمير 6 طائرات عسكرية في مطار الخرطوم واختطاف قائد عسكري مما أدى إلى لفت انتباه العالم والرأي العام المحلي خارج السودان الذي لم يكن يعي بعد وجود التمرد المسلح على الرغم من أن المتمردين كانوا قد سيطروا على مناطق "جبل مرة" وأجزاء واسعة من مناطق الزغاوة في شمال الإقليم على الحدود الشمالية الغربية مع تشاد و ليبيا. وهكذا بدأت تتوالى العمليات والمواجهات بين الحكومة وميليشيات الجانجويد التي تستخدمها الحكومة كدرع عسكري للقتال في دارفور بين المتمردين في الجنوب وهو الأمر الذي أدى إلى وقوع الآلاف من الضحايا المدنيين ونزوح آخرين إلى الدول المجاورة خاصة منها تشاد. وبهذا دولت القضية الدارفورية باعتبارها كارثة إنسانية*. وكان كولن باول وزير الخارجية الأمريكي أول من أعلن أن الذي يجري في دارفور هو إبادة جماعية وذلك جراء زيارته للسودان في عام 2004، كما أدان المجتمع الدولي وبالذات مجلس الأمن النظام السوداني وقام بإصدار عدد من القراراتالتي تطورت من التركيز على الإغاثة والعمل الإنساني حتى المطالبة بالتدخل حسب الفصلالثاني وفقا للقرار 1706 في أوت 2006. وانتهى الأمر في الأمم المتحدة بقرارات إرسالقوات أممية إلى إقليم دارفور.[1] غير أن الحكومة السودانية رفضت هذا القرار إلى أن استبدل بعد عام بقرار آخر (القرار1769) يقضي بنشر ما عرف بـــ " القوات الهجين" (المسماة يوناميد أو البعثة الأممية الإفريقية في دارفور) تكون الولاية عليها مشاركة بين الإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة و تشكيل القوات فيها إفريقي خالص. وقد قامت كذلك محاولات عديدة لإيقاف الاقتتال منها إتفاق أبوجا في 5 ماي 2006 والذي احتوى على مبادئ يمكن أن تساعد في حل الأزمة.

وكان التفاوض في أبوجا بين الحكومة و ثلاثة فصائل هي: مجموعة " مني أركو مناوي" التي وقعت مع الحكومة و فصيلتي حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة اللتان عارضتا مبادئ الإتفاق ولم يوقعا مع الحكومة . وإن كانت حدة القتال قد خفت نوعا ما بعد

[1] : حيدر إبراهيم علي، أزمة دارفور، الأسباب والمستقبل، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي، المرجع السابق الذكر، ص 8-9.

اتفاق السلام في أبوجا بين الحكومة والمتمردين إلا أن أعمال العنف ازدادت سوءا في بعض المناطق بسبب الصدامات بين فصائل جيش تحرير السودان والعصابات والصراعات القبلية والوضع المضطرب على الحدود التشادية.

وفي 17 فيفري 2009 تم التوقيع على اتفاق " حسن النوايا وبناء الثقة" بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة لتسوية مشكلة دارفور برعاية الحكومة القطرية.

إن أزمة دارفور عرفت اهتماما دوليا واسعا وتغطية إعلامية كبيرة ليس فقط لما نتج عن الأزمة من ضحايا وكوارث إنسانية وإنما كذلك لان منطقة دارفور هي غنية بالنفط تجتذب اهتمام وتنافس القوى الكبرى من أجل السيطرة على الإحتياطات النفطية الضخمة فيها، خاصة مع ظهور الصين التي أصبحت المنافس الأول للولايات المتحدة في المنطقة فبعد أن وجد السودان نفسه يواجه صراعاته الداخلية بالإضافة إلى العزلة التي فرضتها عليه أمريكا، اتجه النظام شرقا إلى الصين وماليزيا و الهند و نجح في تكوين علاقات اقتصادية مع تلك الدول وبالذات الصين التي اعتمد عليها السودان كثيرا فيما يخص الفيتو الصيني وكذلك معارضتها لصياغات مشروعات القرارات قبل عرضها وفرض تعديلها والحد من شدتها.[1]

ولعل تدخل القوى الكثير وتضارب مصالحها في المنطقة ساهم إلى حد كبير في فشل جهود التسوية.وإن كانت الأمور ربما ستحسم في السودان إذا انفصل الإقليمين الشمالي عن الجنوبي بموجب اتفاق السلام الموقع عام 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وبين الحكومة السودانية ،الذي ينص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في جانفي 2011 يختار فيه الجنوبيون بين الوحدة و الاستقلال. وقد تعهد الرئيس البشير خلال حفل تنصيبه وأدائه اليمين الدستورية في 27 ماي 2010 بأن الاستفتاء سيجري في موعده المحدد وأن الجنوبيين سيقولون كلمتهم دون إملاء أو إكراه ولا تزييف لإرادتهم، في جو يشهده مراقبون محليون ودوليون.

[1] : حيدر إبراهيم علي، أزمة دارفور، الأسباب والمستقبل، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي، المرجع السابق الذكر، ص 9.

البند الثاني: الأزمة التشادية

ترتبط الأزمة السياسية التي تعاني منها تشاد حاليا بالصراع الممتد منذ عقود في هذه المنطقة بمحاوره الثلاث التي تجعله قابلا للاستغلال: المحور الأول يتعلق بالصراع الأمريكي الفرنسي على غرب إفريقيا منذ الانسحاب النهائي لبريطانيا من هذه المنطقة ويتعلق المحور الثاني بالصراع الإقليمي الذي تدخل على خطه ليبيا والسودان ونيجيريا. ويدور الصراع الثالث على المحور القبلي العرقي. هذه الصراعات تتداخل ويغذي بعضها بعضا حيث تختلط مصالح الدول الكبرى مع مصالح قبيلة الزغاوة مثلا وتلتقي مصالح القوى الدولية مع أحد اللاعبين الإقليميين وتفترق في أخرى[1].

وإن كان هناك تدخل واضح لقوى إقليمية كليبيا، حيث اندلعت مواجهات مسلحة بين النظام الليبي ونظام حسين حبري في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين أين تمكنت ليبيا من احتلال "شريط أوزو" الغني بالثروات. إلا أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عادت إلى طبيعتها في أكتوبر 1988 وفي أوت 1989 وقعت الدولتان اتفاقا إطار لتسوية خلافاتهما في الجزائر العاصمة. وفي سبتمبر 1990 تم عرض قضية شريط أوزو على محكمة العدل الدولية و التي قضت في فيفري 1994 بعودة الشريط إلى تشاد وهو ما قامت بتنفيذه ليبيا[2].

كذلك نجد في تشاد تدخلا لقوى دولية كبرى أهمها فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في تشاد حيث يرجع وجودها فيه إلى النصف الثاني من القرن 19 وإلى غاية 1960 أين تحصلت تشاد على استقلالها، غير أن ذلك لم يمنع فرنسا من الإبقاء على نفوذها في الدولة من خلال حفاظها على تواجدها العسكري والاقتصادي والسياسي ودعمها للحكومات التي تحقق مصالحها فنجدها دعمت حسين حبري ثم بعده الرئيس الحالي إدريس ديبي. وبالإضافة إلى فرنسا نجد ظهورالولايات المتحدة في الساحة بعد الاكتشافات النفطية في تشاد و أصبح

[1]: عبد الله صالح، الأزمة التشادية... إلى أين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، المجلد 143، أفريل 2008، ص 166.

[2] : Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit.,p 48

التنافس الفرنسيالأمريكي يؤثر على الأمن التشادي خاصة في ظل التمزقات العرقية في البلاد.

وبالرغم من هذه التدخلات من قبل القوى الإقليمية والدولية وما تشكله من تأثير على الأمن التشادي، إلا أن الأزمات الداخلية المتكررة في تشاد بين الشمال والجنوب وبين مختلف الفصائل تبقى هي الأخطر ويلعب الصراع بين القوى السياسية في تشاد دورا مهما في تصعيد الأزمة .

و قد بدأت الأزمة في عام 1963 بعد ثلاث سنوات من الاستقلال ولم تهدأ بعدها بشكل دائم، فقامت سلطة دكتاتورية على أساس قبلي مثلها الرئيس تومبلباي الذي حظر الأحزاب المعارضة منذ 1962 ثم راح عملاؤه يبتزونه منذ العام 1963 مما أثار ضده حالات التمرد وهو ما جرى مع نظامي حبري و ديبي ،حيث تخصص مغانم السلطة لأبناء عشيرة الرئيس وشيئا فشيئا تعم البلاد ثورة تنهض بها الإثنيات المتمردة وتلك التي تعتبر نفسها بكل بساطة مستبعدة [1].

إن الرئيس ديبي يواجه منذ أواخر 2006 تمردا يستهدف الإطاحة بنظام حكمه، وقد وصل ديبي إلى السلطة عام 1990 بعد انقلاب عسكري، ثم اختير للرئاسة بعد ست سنوات في أول انتخابات تعددية تشهدها البلاد وأعيد انتخابه مرة ثانية عام 2001 وفي عام 2006 وافق الشعب في استفتاء عام على تعديل دستوري يلغي اقتصار الرئاسة على فترتين وهو ما سمح لديبي بالفوز بفترة ولاية ثالثة في انتخابات 3 ماي 2007.[2] وهو ما أثار غليانا ضد نظام حكمه خاصة بعدما قاطعت المعارضة الانتخابات وحالة الفساد المتفشية في البلاد. مما دفع إلى التمرد على نظام ديبي بحيث يقوم التمرد التشادي على تحالف مكون من ثلاث مجموعات تشادية هي: إتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أنشئ في نهاية 2006، تجمع القوى من أجل التغيير بقيادة **Tima Fedimi** ابن أخ الرئيس ديبي الذي انتقل إلى

[1]: بيار كونيسا، الأزمات المتكررة في التشاد لا أمة ولا دولة، لوموند ديبلوملتيك، التشرة العربية، ماي 2001.

[2] : عبد الله صالح، الأزمة التشادية... إلى أين، المرجع السابق، ص 166.

صف التمرد مع أخيه **Tom** في أكتوبر 2005 وإتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الأساسية وهي متكونة من تشاديين من أصول عربية. [1]

وقد كانت هذه المجموعات الثلاثة في أغلب الأحيان مختلفة فيما بينها ولا يجمعها سوىهدف واحد وهو الوصول إلى السلطة ومن أهم أسباب اختلافها هو صراعات الأجهزة والمصالح المتناقضة بين مختلف العرقيات الإقليمية التي تنتمي إليها (الزغاوة، العرب، التوبو).

وقد تمكنت المعارضة من الوصول إلى أبواب العاصمة نجامينا في أفريل 2007 غير أن الجيش الحكومي تمكن من صدها بعد دعمه بجسر جوي فرنسي. ورغم أن الجانبين قد وقعا اتفاق سلام في 25 أكتوبر 2007 في سرت بليبيا إلا أن اشتباكات دامية اندلعت مجددا بين 26 نوفمبر و 4 ديسمبر 2007 ثم عادت الأمور إلى الهدوء بعد ذلك ولكن اشتباكات مسلحة عادت مرة أخرى منذ 31 جانفي 2008 بين القوات الحكومية والمتمردين الذين اقتحموا العاصمة نجامينا.[2]

ومما ساهم في تردي وتدهور الأوضاع التشادية هو عدوى النزاع في دارفور خاصة وأن معظم القبائل الموجودة في السودان هي موجودة في تشاد وقبيلة الزغاوة بصفة كبيرة حيث ينتمي معظم قادة المتمردين في دارفور إلى قبيلة الزغاوة التي ينتمي إليها الرئيس التشادي إدريس ديبي. ولهذا نجد الخرطوم تتهم قيادات سياسية وعسكرية في تشاد بدعم المتمردين في دارفور وفي الوقت نفسه توجه دوائر رسمية في تشاد الاتهام إلى الخرطوم بتشكيل تحالف معارض من القبائل لنظام الحكم في تشاد من أجل الإطاحة بالرئيس ديبي وقد تصاعدت الأزمة بين البلدين بصورة كبيرة عام 2005 عقب قيام تشاد بتقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدولي تتهم فيها السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية.[3]

---

[1] : يوسف شلبي، المواجهات في التشاد، فرنسا مرة أخرى، في المستنقع، ملجة العصر، 2008/2/5، في

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785

[2] : عبد الله صالح، الأزمة التشادية... إلى أين، المرجع السابق، ص 166.

[3] : عبد الله صالح، الأزمة التشادية... إلى أين، المرجع السابق، ص 166.

البند الثالث: الأزمة الترقية

إن الأزمة الترقية في الساحل الإفريقي تعد الأخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتيها في دارفور وتشاد ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها. والخريطة ادناه توضح تموقع التوارق و توزعهم عبر دول الساحل الإفريقي.[1]

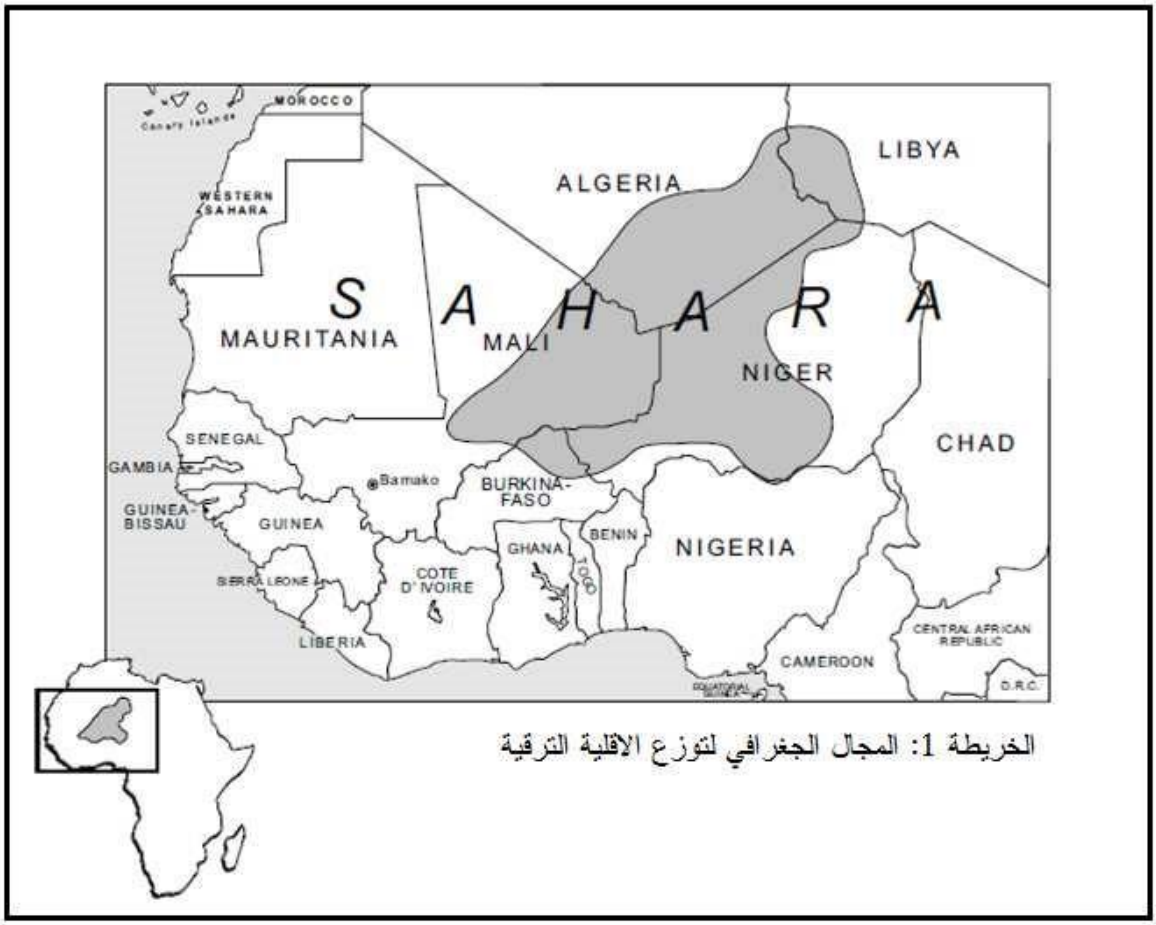

الخريطة 1: المجال الجغرافي لتوزع الاقلية الترقية

المصدر : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

إن كانت الأقلية الترقية تتوزع بين الدول الخمسة المذكورة فهي تتركز أكثر في مالي والنيجر حيث تعتبر هاتين الدولتين "قلب عالم التوارق". أغلب المصادر تشير إلى أن عدد

[1] : Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali », strategic studies institute, may 1998, p7, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

التوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي ،50000 نسمة بليبيا ،35000 نسمة ببوركينافاسو و25000 نسمة بالجزائر.[1]

في حقيقة الأمر هناك اختلافات وتناقضات كبيرة حول اصل وجذور الأقلية الترقية، غير انه تم التوصل وبالرجوع إلى الحجج التاريخية واللغوية إلى اعتبار التوارق جزءا لا يتجزأ من السكان الأصليين لشمال إفريقيا ساهمت الغزوات المختلفة في إرغامهم على الهروب والهجرةإلى أعماق الصحراء.[2]

ويشترك التوارق في مجموعة من الصفات هي:[3]

اللغة: يتحدث التوارق التماشكا، ويكتبون بخط أبجدية خاصة هي التيفيناغ.

الدين: التوارق هم مسلمون يمارسون شكلا معتدلا من الإسلام مكيف وفق نمط الحياة وخصوصيات المجتمع وهم يعطون أولوية للمرأة في المجتمع.

البنية الاجتماعية: تنظيم المجتمع هرمي على قمته الطبقة الأرستقراطية وعموما هناك أربع طبقات رئيسية في المجتمع الترقي: [4]

طبقة النبلاء أو الطبقة الأرستقراطية Imouhar imajeren : وهي الطبقة الأكثر هيمنة على النسيج الاجتماعي الترقي من الناحيتين المادية والمعنوية.

طبقة رجال الدين Ineslemen: أو الولي المسلم الذي يتمحور دوره في التنشئة و التكوين الديني وهي توجد بالجزائر و بدرجة أقل في ليبيا.

طبقة الأمراد Imrad: وهي تحتل موقعا وسطا في السلم الاجتماعي الترقي وهي متكونة في الأساس من الرحل المالكين للثروة الحيوانية أو القائمين على رعايتها لصالح طبقات أعلى.

---

[1]: حسين بو قارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 6.

[2] : حسين بو قارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، مرجع سابق، ص 6.

[3] : Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit.,p60

[4] : حسين بو قارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، مرجع سابق، ص 7.

طبقة العبيد Iklaus: وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم إلى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الأخرى و لكنهم يمثلون أغلبية عددية لا يستهان بها داخل المجتمع الترقي.

وإن كانت هذه الأقليات الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر وبوركينافاسو فإن عدم الاستقرار والعلاقات التنازعية هو ما يميز وضع هذه الأقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الدول الثلاث الأخرى وخاصة منها الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين.

وأصول المشكل الترقي في كل من مالي والنيجر ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي وقد بعثوا برسالة إلى الجنرال De gaulle يطالبون فيها بضرورة فصل أو اقتطاع الأقاليم الصحراوية عن دول الساحل الإفريقي المستقلة من أجل التمهيد لقيام جمهورية ترقية. [1]

غير أن الأجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استقلالها حاولت إرغام الأقليات الترقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية مما أدى إلى تأزم الأوضاع للتوارق باختلاف طبقاتهم الاجتماعية وأصبحوا يعانون من تهميش كبير ضمن حكوماتهم. ولأنهم رفضوا أن يكونوا مواطنين من الدرجة الثانية بدأ التوارق الكفاح المسلح ضد مترئسيهم الجدد منذ السنوات 1961–1963 في كل من مالي والنيجر غير أن محاولتهم هذه تم استيعابها بسرعة عن طريق القوة [2]. وقد كان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي و النيجر.

أما التمرد الثاني فجاء بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة بين عامي 1968–1974 وبعد ذلك مرة أخرى في عام 1980 و1985، مما قوض معيشة الشعوب الرعوية البدوية وأسفر عن مقتل نسبة عالية جدا من الثروة الحيوانية وإضطر العديد من

[1] : حسين بو قارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، مرجع سابق، ص 8.

[2] : Mehdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit.,p63

البدو إلى البحث عن مناطق لجوء فأصبح طوفان من اللاجئين التوارق يتدفقون إلى الدول المجاورة [1].

وقد كانت الجزائر أكثر الدول التي استقبلت هؤلاء اللاجئين حيث أقامت السلطات الجزائرية بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي مراكز لاستقبال هؤلاء المهاجرين بمنطقة عين قزام[2]، استمر هذا الوضع لمدة عشر سنوات إلى أن تحسنت الظروف المناخية وعاد اللاجئون التوارق إلى مواطنهم الأصلية أين وجدوا ظروفا اقتصادية واجتماعية قاسية، إضافة إلى رفض حكوماتهم لهم حيث أن كل من حكومتي مالي والنيجر نفيتا انتماء هؤلاء التوارق إليها وأصبح كل طرف يدعي بأنهم ينتمون إلى الطرف الآخر.

وهكذا أصبحت عوامل عديدة كالجفاف الحاد، الظروف الإقتصادية والاجتماعية الصعبة وما تولد عنها من بطالة وعدم استقرار بالإضافة إلى استغلال مشكلة التوارق من قبل الدول المجاورة،سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي النيجر ومالي دخلت في مواجهات مسلحة مع بماكو ونيامي على امتداد سنوات التسعينات فكانت مذبحة **Tchin Tabaraden** التي ارتكبتها القوات العسكرية النيجيرية يوم 7 ماي 1990 ضد التوارق[3]، إثر هجوم مجموعة منالشبان التوارق على مقر الدرك لتقديم لائحة من المطالب تدور في مجملها حول ضرورة التوزيع العادل للمساعدات الدولية الموجهة للمنطقة والتوقف الفوري عن المعاملات القمعية للقبائل الترقية من طرف أفراد الجيش النيجيري[4]. وفي 29 جوان من نفس السنة وانطلاقا من ميناكا المالية قام توارق مالي كذلك بسلسلة من الهجمات على مراكز الجيش المالي.

تأزم الأوضاع هذا أدى إلى محاولة البحث عن صيغ للتسوية والتهدئة بين الأقليات الترقية وحكومتيها المالية والنيجيرية وإيجاد قنوات للتفاوض والوساطة بينهما. وقد قبل الرئيس المالي **Traore** الوساطة الجزائرية وتم التوقيع يوم 6 جانفي 1991 على اتفاقية

---

[1] : Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali »,op.cit., p 12

[2] : نفس المرجع.

[3] : Mahdi Taje, « sécurité et stabilité dans le sahel africain », op.cit. p64

[4]: حسين بو قارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، مرجع سابق، ص 8.

تمنراست بين الحكومة المالية والقادة العسكريين التوارق[1]، كما تم التوصل وبواسطة جزائرية إلى معاهدة السلام بين الحركات الترقية والحكومة النيجيرية في 24 افريل 1995.[2]

غير أنه و بعد هذه الاتفاقيات والاتفاقات الأخرى التي تلته، ظل الوضع الترقي غير يستقر خاصة في شمال مالي أين وجدت بعض التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة الدولية والإقليمية في العلاقة المتذبذبة بين السلطات المالية والحركات الترقية، البيئة الملائمة لتحقيق مآربها.[3] ونتيجة للظروف المعيشية القاسية التي يعاني منها التوارق أصبح العديد منهم يعمل في إطار الجريمة المنظمة والتعامل مع الإرهابيين الوافدين إلى الإقليم، ليس هذا فحسب بل إن للتدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية من دول الجوار أو دولية من الدول أصحاب المصالح المتضاربة في المنطقة، دور كبير في استمرار اللاإستقرار وتأزم الوضع الترقي.

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي

إن ما يميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي هو هشاشة وتدهور اقتصاديات دوله بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا.

وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط بـــ 8.914 مليون دولار، السودان 68.530 مليون دولار، مالي 8.273 مليون دولار، النيجر 905.4 مليون دولار، موريتانيا 3.201 مليون دولار، السينغال 13.333 مليون دولار، بوركينافاسو 8.431 مليون دولار، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفطفي إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر بـــ 222.867 مليون دولار.[4]

هذا بالإضافة إلى الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات 2009 للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث: مجموعة

[1] : Kalifa Kaita, « conflict and conflict resolution in the sahel : the tuareg insurgency in mali », op.cit., p 16

[2] : نفس المرجع

[3] : نفس المرجع

[4]: United nations conference on trade and developement, « Unctad hanbook of statistics 2009 »,New York and Geneva : United Nations publication, p 412

البنك الإفريقي للتنمية،الإتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو بـــ 1751 مليون دولار، تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار النيجر 795 مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السينغال 5551 مليون دولار، موريتانيا 2134 مليون دولار والسودان 34360 مليون دولار.[1]

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة، خاصة منها الجفاف الذي اضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق الساحل الإفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دوله الأقل نموا في العالم بل إن دولة كالنيجر تعتبر تحت خط الفقر.

غير أن اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في الساحل الإفريقي[2]، وفي حال الإدارة الجيدة لها من قبل حكومات المنطقة فإنه من الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل الإفريقي. ومن أهم الدول التي تم اكتشاف تلك المؤشرات فيها، نجد تشاد وموريتانيا إضافة إلى السودان. والخريطة الموالية توضح كيف أن دولا كالسودان وتشاد وموريتانيا لم تكن من الدول المنتجة للبترول في فترة الثمانينات ولكنها أصبحت كذلك، كما أن الدول المنتجة القديمة كنيجيريا و الجزائر وأنغولا قد ارتفع إنتاجها بشكل واضح.[3]

[1] : African statistical yearbook 2009, p 100,130,256,262,292,298,316,346, in : http://www.africa-union.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%2000.%20Full%20Volume.pdf

[2] : السيد ولد أباه المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي، الشرق الأوسط، العدد 10671، الجمعة 15 فيفري 2008.

[3] : Oil and gaz, Atlas on regional integration in west Africa, energy series, p 9 in : htto://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

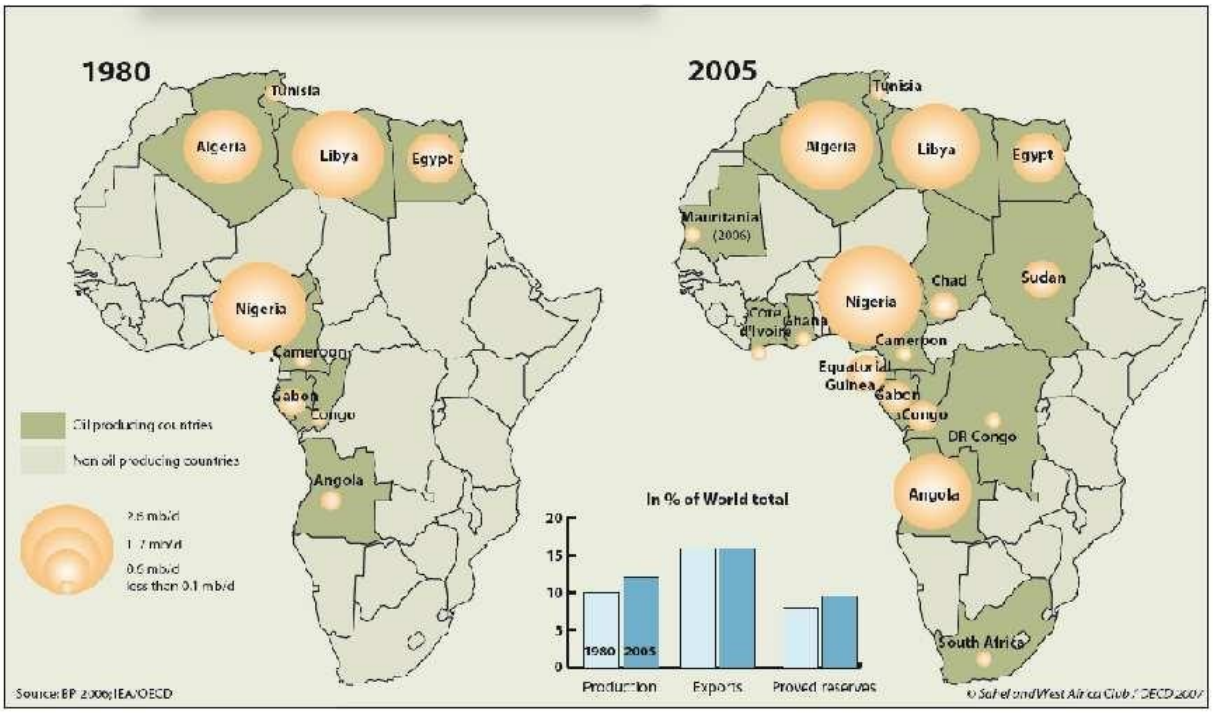

الخريطة 2 : تطور عدد الدول المنتجة للبترول في القارة الافريقية

المصدر : http://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

وقد وصل إنتاج السودان من النفط عام 2006 إلى 500 ألف برميل يوميا، أما تشاد فقد بدأت في الإنتاج في شهر جويلية 2003 من حوض دوبا (**Doba**) وبلغ الإنتاج التشادي من النفط 225 ألف برميل عام 2006 .[1]

ويشحن البترول التشادي عبر خط أنابيب يمتد من تشاد إلى الكاميرون ويبلغ طوله 1070 كيلومتر يصب في مرفأ كربي الكاميروني في ساحل خليج غينيا.[2]

و بالإضافة إلى النفط هناك مواد أخرى تزخر بها دول الساحل الإفريقي، حيث تحتل النيجر المرتبة الأولى إفريقيا في إنتاج اليورانيوم (3434 طن في عام 2006) بزيادة

[1] : محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الطبعة الأولى، 2006، ص 116.

[2] : عبد الله صالح، الأزمة التشادية... إلى أين، المرجع السابق الذكر، ص 129.

قدرها11% عن العام السابق و المرتبة الرابعة عالميا بعد كندا، أستراليا و كازاكستان[1]. كما تم اكتشاف وجود اليورانيوم في منطقتي جبال النوبة و حفرة النحاس بالسودان. [2]

إن مصادر الطاقة هذه التي تتوفر عليها دول الساحل الإفريقي هي مهمة من أجل تنفيذبرامج التنمية في هذه الدول، غير أن الفشل السياسي والاقتصادي والفساد الإداري الذي يطغىعلى أجهزة الدولة في الساحل الإفريقي يحول دون ذلك، فتصبح هذه المواد الطاقوية ذات أهميةأكبر بالنسبة للدول الكبرى خاصة منها الصين، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت ترى في منطقة الساحل الإفريقي منطقة إستراتيجية لما تتمتع به من مواد خام لم تستغل بعد فأصبحت تلك الدول تتسابق من أجل أخذ النصيب الأكبر منها وتأمين مستقبلها الطاقوي.

وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية محور دراستا تهتم بالمواد الطاقوية في الساحل الإفريقي فهل هذا هو الدافع الوحيد لاهتمامها بالمنطقة؟ أم أن الوضع الأمني غير المستقر والمتأزم في الساحل الإفريقي هو الآخر يدفعها للاهتمام بالإقليم في إطار إستراتجيتها الكونية لمحاربة الإرهاب ومواجهة تحديات العولمة؟ أم أن الأمر يتعدى إلى أكثر من ذلك وأنه يرتبط باهتمام أمريكي بالقارة الإفريقية ككل؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات هي مضمون العنوان الموالي" المنطلقات الموجهة للاهتمام الامريكي بالساحل الافريقي".

[1] : محمود أبو العينين وآخرون، نفس المرجع، ص 129.

[2] : نفس المرجع، ص 132.

المبحث الثاني: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي

من خلال ما تمت دراسته في الفصل الأول من هذا البحث حول مضامين الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، خاصة بعد القراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعامي 2002 و2006، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج فيما يخص عناصر هذه الإستراتيجية، تمحورت بالأساس حول تعزيز قيم الحرية والديمقراطية والحفاظ على تكريس الهيمنة والقيادة الأمريكية ومحاربة ما يشكله الإرهاب والدول المارقة الداعمة له من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما، خاصة في ظل إمكانية استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين، لذلك فمحاربتهم ضرورية حتى ولو كانت بوسائل عسكرية.

هذا بالإضافة إلى التحديات الجديدة التي أفرزتها العولمة والمتجسدة في الدولة الفاشلة أكثر من غيرها.

وبعد ما تمت دراسته حول واقع الساحل الإفريقي، واقعا جيوسياسيا، امنيا واقتصاديا أصبح بالإمكان تحليل أبعاد التوجه الاستراتيجي الأمريكي نحو منطقة الساحل الإفريقي.

فهل يتوفر الساحل الإفريقي على احد أو كل من المعطيات الأمنية والاقتصادية والجيوستراتيجية التي أصبحت موجهة ومحددة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

المطلب الأول : المنطلق الأمني

من خلال دراستنا للواقع الأمني للساحل الإفريقي اتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي، فنجد الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفيـــة للدعوة و القتال (**GSPC**) قد حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها

من بين دول الساحل المجاورة، والاستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة للمنطقة غير الخاضعة للحكومة [1].

لهذا أصبحت واشنطن تعتبر منطقة الساحل الإفريقي جبهة جديدة في حربها العالمية على الإرهاب، فأصبح تسهيل التعاون بين الحكومات في المنطقة وتعزيز قدرتها من اجل مكافحة التنظيمات الإرهابية ومنع تلك التنظيمات من إقامة قواعد في هذه المنطقة هدفا رئيسيا للولايات المتحدة.

من هنا تظهر أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن الاهتمام به يدخل في إطار الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب. فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب أو المنشآت الحكومية لدول المنطقة، أو بعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات الدار البيضاء، فان صانع القرار الأمريكي يخشى من تطور نشاط الجماعات الإرهابية إلى خارج الحدود الإقليمية ويتعداها إلى الدول الغربية ،كما يخشى من تهديد مصالحه في المنطقة في حد ذاتها، كما حدث في دلتا النيجر حيث ومنذ سنة 2003 تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة، خاصة في الحقول النيجيرية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن.

وتعتبر الولايات المتحدة أن الدول الفاشلة هي أرضية خصبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وإن كانت الخصائص الأساسية للدولة الفاشلة، أو فشل الدولة تبدو من خلال:[2]

- فقدان الدولة القدرة على أداء الوظائف الأساسية للحكم
- فقدان الحكم في الدولة لشرعيته
- عدم قدرة المؤسسات السياسية لتلبية المهام الأساسية للحكم الشرعي
- الانهيار الاقتصادي

[1] : Anthony Lake&ChristineWhitman « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa », new york : **report of an indenpedent task force,council on foreign policy**, 200 6, p 79

[2]: Robert H.Dorff,« Responding to the failed state :the need for strategy », **small wars and insurgencies ,** vol.10,no.3,1999,p 63-64 [2] Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation », **journal d'étude des relations internationales au moyen oriont** ,vol.1,no.1,juillet 2006,p 125

فإن دول الساحل الإفريقي وباعتبارها تتوفر على هذه الخصائص، فإن هذا ما يجعلها محورا للاهتمام الأمريكي، خاصة في ظل ما يتولد عن فشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تكرس نفسها لأعمال التهريب على أنواعها بما في ذلك الأسلحة وتجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين،[1] خاصة وأن هؤلاء يعانون من البطالة وسوء المعيشة والاضطهاد في حكوماتهم. وحسب ما جاء في وثيقة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2006 فان:

" الولايات المتحدة ستستمر في منع الإرهابيين من استغلال المناطق غير الخاضعة للحكم كملاجئ لهم،وتأمين هذه المساحات التي تسمح لأعدائنا بالتخطيط والتنظيم والتدريب والتحضير للعمليات، سوف نقضي على هذه الملاذات تماما".[2]

وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة بـــ: "بان الساحل **(PSI)** " لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية،خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال **GSPC** بقيادة عماري صايفي المعروف بـــ:" البارا **EL-PARA** " * باختطاف 31 سائحا أوروبيا في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا صراحهم مقابل 5000000 يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004. [3]

وأصبحت الولايات المتحدة ترى انه من الضرورة التواجد في الساحل الإفريقي أكثر من أي وقت مضى، خاصة بعدما أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال ولاءها لأسامة بن لادن في سبتمبر 2006، وغيرت من اسمها إلى" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

[1]: Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation », **journal d'étude des relations internationales au moyen oriont** ,vol.1,no.1,juillet 2006,p 125

[2] : National strategy for combating terrorism, september 2006, p 16 in : http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf

[3] : Robert G.Berschinski, « Africom's dillemma :The global war on terrorism,capacity building,humanitarianism,and the future of U.S security policy in Africa » , november 2007 ,p 24 in : http ://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

(AQIM)"، وهو ما أدى إلى التكهن بأن القاعدة في المغرب الإسلامي قد تصبح أكثر الفرق خطورة وقادرة على تهديد مصالح الولايات المتحدة وشن هجمات في أوروبا.[1]

لكن هل بالفعل وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وخاصة منها الإرهاب، إلى الدرجة أو المرحلة التي تسمح لها بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية، أم أن هذا التهويل الكبير من قبل الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية وبالأخص فرنسا، هو من اجل غايات أخرى، قد يكون النفط أولها؟. خاصة وأن هناك من التقارير الدولية التي ذهبت إلى خلاف ما ذهبت إليه واشنطن، ففي تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة يوم 31 ماي 2005 بعنوان " الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم"، جاء بأن منطقة الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورها الولايات المتحدة، إلا أن التصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة. واعتبرالتقرير أن الإسلام في المنطقة هو جيد ومعتدل، وانه ليس هناك تهديدات حقيقية في الوقتالحالي، ومع ذلك لابد من الحذر في المبالغة في تقدير أهميتها، خاصة في ظل توافد ممن همإسلاميين أصوليين إلى المنطقة.

حسب ما جاء في التقرير فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية وإنما لابد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بأفق واسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية. ولذلك فقد ثمن التقرير" مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **(TSCT)** " عن سابقتها "بان الساحل"، لأن هذه الأخيرة ركزت فقط على المساعدات في المجال العسكري ،في حين أن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء قد وسعت مجال المساعدات إلى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

إذا كان الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، لم يصل بعد إلى مرحلة تهديد المصالح الأمريكية سواء خارج الإقليم أو داخله، أو حتى على المستوى الإفريقي بصفة عامة، فنجد ان الولايات المتحدة لم تقم إلى حد الساعة بعمليات عسكرية مباشرة تستهدف الإرهابيين في

[1] : Lianne Kennedy-Boudali, « Examining U.S.counterterrorism priorities and strategy across africa's sahel region », op.cit., p3

[2] : International crisis group, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? », Africa report ,no.92,31 march 2005,p 35 ,in : http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf

المنطقة باعتبارهم مهددين لأمنها والأمن الدولي عموما، بل اكتفت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات فقط وخاصة منها العسكرية. فإن هذا ما يدفعنا إلى طرح دافع آخر قد يكون هو الآخر وراء هذا الاهتمام الأمريكي بالساحل الأفريقي، يرتبط هذا الأخير بالمؤشرات النفطية التي تم اكتشافها مؤخرا في المنطقة.

المطلب الثاني: المنطلق الطاقوي

يعد استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة اقتصادية وعسكرية كبيرة، فتعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي.[1] وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي و الطاقة بقوله:

" الأمن الطاقوي هو الأمن القومي و نحن يجب أن نعمل وفقا لذلك".[2]

و ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006، تحت عنوان: "إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة والتجارة الحرة " تم التأكيد على ضرورة فتح ودمج والتنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي، حيث جاء فيه:

" إن الولايات المتحدة هي ثالث اكبر منتج للنفط في العالم، ولكننا نعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 50**%** من احتياجاتنا، وفقط عدد قليل من الدول يقدم الإسهامات الكبيرة للنفط في العالم والمفتاح لضمان امن الطاقة لدينا هو التنويع في مناطق موارد الطاقة".[3]

وإن كانت الولايات المتحدة تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية فهي في الوقت ذاته تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ويرجع ذلك إلى النزاعات الحالية والمحتملة في هذا الأخير وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات جيوبوليتيكية على أكبر الموردين للنفط للولايات المتحدة في المنطقة. ونفس الأمر بالنسبة لفنزويلا التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار السياسي.[4]

[1] : Chrif Dris,« Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire »,op.cit.,p 58

[2] : Ibid.

[3] : The National Security Strategy of the united states of America ,March 2006 ,op.cit., p 28.

[4] : Africa oil policy initiative group, «African oil : A priority for U.S national security and African development», institute for advanced strategic&political studies symposium, january 25, 2002, p 8,in :

هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما بحر قزوين والقارة الإفريقية، غير أن الاستكشاف والاستخراج من بحر قزوين لا زالت تتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل والصعوبة الأكبر تكمن في نقل النفط القزويني، حيث تبذل الولايات المتحدة مجهودات كبيرة من اجل مد خطوط أنابيب نفط جديدة برية مما يسمح بالاستمرار في توسيـــع الإنتاج والتصدير ويساعد أيضا في تخفيف المخاطر البحرية الناتجة عن الازدحام فيمضيق بوسبوروس (bosporus) [1]، كذلك تعد الحرب التي لازالت دائرة في أفغانستانوالاضطرابات المتكررة في القوقاز من أهم العراقيل التي تصعب على الولايات المتحدةالاستفادة من نفط بحر قزوين بصفة كبيرة.

لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب بالدرجة الأولى. وحسب ما جاء في تقرير لـــ: مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية (**african oil policy initiative group**)، فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد و بصفة خاصة غرب إفريقيا، حيث هناك توقعات بان يصل أكثر من 2.5 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية بحلول عام 2015 [2]، أي ما يعادل 25% من الواردات الأمريكية من النفط. وقد اعتبر التقرير أن هذا التنويع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وأنه شرط أساسي لحرية العمل في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاوة على ذلك فان غرب إفريقيا يوفر السرعة ،أمنا أكثر، وتعقيدات اقل.[3]

ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضيت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة بارزا، وهو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس من صالحه السماح للصين

---

http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

[1]: National energy policy development group, « National Energy Policy, may 2001 », chapter8, p 12 in : http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf

[2]: Africa oil policy initiative group, « African oil : A priority for U.S national security and African development», op.cit., p 6

[3]: Ibid,p 8

بالهيمنة والسيطرة على نفط القارة الإفريقية، مما سيؤثر على ميزان القوى الحالي الذي هو في مصلحة الولايـــات المتحدة، فالصين تخطط لاستثمار أكثر من 7 مليارات دولار من اجل اكتشافات نفطية في نيجيريا، وتعد لتطوير الاستثمارات على طول الحدود التشادية النيجيرية.[1] كما أن الصين تحصل على 60% من البترول السوداني.

وبالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الإفريقي فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكيةهي: "اكسون موبيل"، "بتروناس" و"شيفرون"، لها نحو 95% من استثمارات النفط التشادي وتخطط هذه الشركات إلى مد خط بترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء عروس السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول "دوبا" التشاديةليصب في المحيط الأطلسي .[2]

وفي نيجيريا فان 58% من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8%من الواردات النفطية الأمريكية [3].

أما فيما يخص السودان فكانت لشركة "شيفرون" الأمريكية استثمارات بما قيمته 1 بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية التي أكدت وجود احتياطي نفطي يقدر بأكثر من بليون برميل، غير أن الشركة باعت أسهمها للحكومة السودانية[4]، وخرجت من السودان عام 1992 لتترك المجال مفتوحا للدول الآسيوية، أهمها ماليزيا والهند وبصفة اكبر الصين التي أصبحت تحصل على 7% من وارداتها النفطية من السودان.[5] وشركة "شيفرون" الآن تسعى جاهدة لاستعادة عقودها للتنقيب على البترول في السودان، لذلك نجد أن العديد من الخبراء يرجعون الاهتمام الأمريكي بدارفور، ليس للمشكلة الإنسانية المتفاقمة فيها وإنما

[1] :Chrif Dris, « Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire »,op.cit., p 60

[2] : عبد الله صالح، الأزمة التشادية، مرجع سابق، ص 129.

[3] : Danielle Longton, « U.S. trade and investment relationship with sub-saharan Africa :The African growth and opportunity act and beyond »,**CRS report for congress**, january 25,2008, p 7

[4] :Anthony Lake &Christine Whitman, « More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa»,op.cit., p43

[5] Ibid

للتنافس الدولي الشديد على بترول القارة الإفريقية، حيث جاء في دراسة للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية (**CFR**) أن الاهتمام الأمريكي بدارفور يتخطى مسألة الاعتبارات الإنسانية حيث تدرك الولايات المتحدة الموقع الاستراتيجي لدارفور المحاذي لبحيرة بترول تمتد من إقليم بحر الغزال مرورا بالتشاد والنيجر وموريتانيا ومالي والكاميرون، كما أن دارفور تمثل المدخل الرئيسي لغرب إفريقيا وتلاصق دارفور حدودا مفتوحة على مناطق النفوذ الفرنسي في تشاد وإفريقيا الوسطى.[1] ولو انه يبدو بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي دفعته مصالح أمريكية متمثلة في الاستحواذ على النفط في المنطقة،إلا انه في حقيقة الأم، وإن كانت فعلا هناك اكتشافات نفطية في تشاد وموريتانيا وأن هناك إنتاج فعلي للنفط في هذه الدول، إلا أن ما تنتجه دول الساحل الإفريقي وما تتوفر عليه من إحتياطات كبيرة لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول افريقية أخرى خاصة تلك التابعة لخليج غينيا، وهو ما يدفعنا إلى طرح هذا التساؤل :

إذا كان نفط الساحل الإفريقي ليس بالأهمية التي تسد احتياجات الولايات المتحدة النفطية على الأقل في الوقت الحالي، حيث لا تزال الاستكشافات مستمرة، لماذا إذن هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي؟

خاصة وانه من خلال العنصر المتعلق بالمنطلق الأمني للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي لم تصل بعد إلى الخطورة التي تصورها الولايات المتحدة مع إمكانية حدوث ذلك في المستقبل.

فمن الواضح إذن أنه لا يمكن الاعتماد على البعد الأمني لوحده، أو على البعد الطاقوي لوحده، أو حتى على كليهما فقط من اجل تفسير الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

من هنا يمكننا الاعتماد على بعد آخر هو البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، حيث تظهر أهمية الساحل الإفريقي من خلال ما يتمتع به من

[1] : محمود ماضي، الإهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا، سويس أنفو، 2007/5/3، في http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

موقع استراتيجي محاذي لاثنتين من أهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الآونة الأخيرة وهما المغرب العربي وخليج غينيا.

المطلب الثالث: المنطلق الجيوستراتيجي

إذا كانت الولايات المتحدة تبرر اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه، فإنه لا يمكن التغاضي عن البعد الجيوستراتيجي* للساحل الإفريقي وما يشكله من أهمية بالنسبة للسياسة الأمريكية تجاه مناطق معينة في القارة الإفريقية لها مصالح إستراتيجية فيها.

وتبرز الأهمية الجيوستراتيجية للساحل الإفريقي، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة و هما كما سبق الذكر المغرب العربي وخليج غينيا.

الفرع الأول : أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة

إن منطقة المغرب العربي التي كانت إلى حد قريب مركز نفوذ أوروبي وفرنسي على الأخص، أصبحت الولايات المتحدة تبرز اهتماما غير مسبوق بها، خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 وقد تمحور هذا الاهتمام حول الجانبين الاقتصادي والأمني.

قبل أحداث 11 سبتمبر2001، كان الاهتمام الأمريكي اقتصاديا في المقام الأول، ويعد التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا أوضح مؤشر على ذلك وهو يعرف أيضا باسم "مبادرة ايزنستات (**Eizenstat**)" التي أنشئت عام 1999 وسميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، كان هدفه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وبلدان المغرب العربي الثلاث(تونس،الجزائر، لمغرب) في مجال التجارة والاستثمار[1]. أصبح هذا البرنامج جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال اهتمامها بالمغرب العربي إلى ربط هذا الأخير بالشرق الأوسط، فطرحت عام 2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان وهو ما يبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي.

[1] : Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit., p 116

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الولايات المتحدة تهدف إلى تطوير التعاون الوثيق مع دول المغرب العربي في المجالين الاقتصادي والأمني.

أولا- المجال الاقتصادي

باعتبار دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا تتوفر على ثروة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا اكسبها أهمية اقتصادية كبيرة عند الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر2001، خاصة في ظل الاستقرار الذي أصبحت تعرفه الجزائر بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب وتحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد اتفاق عام 2003 بشأن قضية لوكيربي، ثم بعدها إعلان ليبيا في أواخر ديسمبر 2003 قرارها بالتخلي عن برنامجها لأسلحة الدمار الشامل [1]، وهو الأمر الذي أصبح يسمح بانخراط اكبر للولايات المتحدة في هذه الدولة وتكثيف استثماراتها فيها.

ويتضح حجم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و مختلف دول المغرب العربي من خلال النقاط الآتية:

- بالنسبة للجزائر، بعد توقيعها مع الولايات المتحدة للاتفاق الإطار حول التجارة والاستثمار في جويلية 2001، الهادف إلى مضاعفة حجم التجارة والسماح للشركات الأمريكية بكسب حصة اكبر من السوق الجزائرية خاصة في المواد الهيدروكربونية [2].
- زاد حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاعي النفط والغاز بالجزائر، وأصبحت بذلك الولايات المتحدة أول المستثمرين، فبلغ حجم استثماراتها 2.7 مليار دولار، في حين أن فرنسا الشريك الاقتصادي الأول للجزائر تستثمر فقط 500 مليون يورو حسب إحصائيات لسنة 2003 [3]. وقد بدأت الاستثمارات الأمريكية في الجزائر تتجه نحو القطاعات الأخرى في السنوات الأخيرة، ولم تبق منحصرة فقط في قطاع الطاقة مثل

[1] : Yahia H.Zoubir, « la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation »,op.cit., p 121.

[2] : Ibid.,p 119-120.

[3]: Alex Lefebre, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

الصناعات الدوائية والاتصالات والإعلام الآلي، إلا أن قطاع الطاقة يبقى القطاع رقم واحد من حيث الحجم الإجمالي للاستثمارات الأمريكية .

- أما ليبيا، فبعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام 2003، بدأت الاستثمارات الأمريكية تتوجه نحوها من جديد، ففي ديسمبر 2005 وقعت شركة "اكسون موبيل" اتفاقات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية [1]. ولان ليبيا تتوفر على اكبر احتياطي للنفط في إفريقيا فان هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في تعاظم مستمر.
- أما في ما يخص المغرب، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم والأوثق، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية، فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية للمغرب سنة 2002 ب 72% من حجم المساعدات إلى دول المغرب الثلاث (تونس،الجزائر، المغرب)، وفي سنة 2005 ارتفعت هذه النسبة إلى 8. 81% بما يعـــادل 58 مليون دولار[2]، في حين قدرت قيمة المبادلات التجارية بين الطرفين سنة 2004 بـــ 1093 مليون دولار.
- أما بالنسبة إلى تونس فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة والترقيات المتعلقة بوضع المرأة [3]. إلا أن العلاقات الاقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا، ففي سنة 2002 قدر حجم الاستثمار الأمريكي في تونس 84 مليون دولار فقط واغلب الشركات الأمريكية في تونس هي مختصة في مجال الاستيراد والتصدير.

[1] : «Exxonmobil signs PSA with Libya national oil », in : http://www.offshore-mag.com/index/articledisplay/243177/articles/offshore/top-stories-general-interest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html

[2] :Yahia H.Zoubir, ibid. p 118

[3] : Yahia H.Zoubir op cit, p 120

من الواضح أن أهم الدول بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الجانب الاقتصادي هي ليبيا والجزائر، باعتبار أن قطاع الطاقة في المغرب العربي هو عامل الجذب الأول للاهتمام الأمريكي بالمنطقة.

ثانيا- المجال الأمني

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير التعاون الوثيق بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، وهذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أضحى يشكل احد أهم العوامل المهددة لأمن الدول ومصالحها، حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغاربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تتهدد مصالحها في المنطقة.

وإذا كان المغرب العربي قد جذب الاهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أو لعدم استقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة، حيث يظهر جليا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأسواق المغاربية.

الفرع الثاني: أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة

إن أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة، ترجع إلى ما تتوفر عليه هذه المنطقة منثروات نفطية، ففي تقرير لمؤتمر منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **(UNCTAD)** صدر في عام 2001، قدر احتياطي النفط في إفريقيا بـــ 80 مليار برميل، واحتياطي الغاز بـــ 6 ترليون متر مكعب موزعة بين ليبيا، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، غينيا الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو وانغولا[1].والخمس دول الأخيرة هي دول من خليج غينيا، وثلاثة منها تعتبر الرائدة في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي، فتأتي نيجيريا في

[1] : Ali Rastbeen, « L'Afrique,terre de rivalités », **géostrategique** ,no.25, Octobre 2009 , p 20

المرتبة الأولى ثم انغولا وغينيا الاستوائية في المرتبة الثالثة[1]. والجدول (2) يوضح حجم إنتاج النفط لأهم الدول المنتجة له في خليج غينيا وذلك حسب إحصائيات 2005، مع تقديم تنبؤات لسنة 2030.

الخمس دول الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا 2030/2005 (برميل في اليوم)

الدول	2005	تنبؤات 2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
انغولا	1.098.000	3.288.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
جمهورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل افريقيا	9.936.000	16.242.000

المصدر : http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf

فخليج غينيا يحتوي على ما يقرب 7% من الاحتياطي العالمي للنفط وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسب كل من إيران، فنزويلا، والمكسيك مجتمعة[2]. ولأن الشرق الأوسط يعد المورد الأول للنفط للولايات المتحدة يعاني من عدم استقرار سياسي و أمني، ولأنها اكبر مستهلك للنفطفي العالم اضطرت الولايات المتحدة إلى البحث عن شركاء جدد في قطاع الطاقة ولان خليج غينيا يتوفر على إمكانيات طاقوية كبيرة، أصبحت له أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة فنجد الشركات الأمريكية وضعت خطة لاستثمار 50 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في خليج غينيا.

[1] : Martin Pabst , « External interests in west Africa » ,p 57 , in : http://www.bmlv3gv.at/pdf-pool/publikationen/sorting-out-the-mess-external-interest-west-africa-m-pabset.pdf

[2] : Bruno Hardy, « les Etats-Unis et l'Afrique : perspective de sécurité », groupe d'étude et de recherche sur la sécurité internationale ; p 3 in : http://www.cepsi.umontreal.ca/uploads/gersi-publications.filename/chronique%20du%20CEPSI%20v1n4.pdf

إن ما أصبحت تشكله كل من منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا من أهمية بالنسبة للولايات المتحدة، جعلت من منطقة الساحل الإفريقي تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة . ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي من خطر على المصالح الأمريكية في هاتين المنطقتين، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فانه في حالة تمكن الولايات المتحدة من إقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول الساحل الإفريقي فإن ذلك سوف يسمح لها ذلك بالمراقبة والسيطرة على المنطقتين، باعتبار أن الساحل الإفريقي يتوسطهما فصحراء المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة تقع شماله، ونيجيريا التي يعتبر شمالها يصنف ضمن دول الساحل الإفريقي تعتبر بوابة خليج غينيا.

إن القول بأهمية البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بحيث يخدم هذا الأخير المصالح الأمريكية في كل من المغرب العربي وخليج غينيا، لا يعني بالضرورة أن الساحل الإفريقي في حد ذاته لا يتوفر على المعطيات التي تجعله يدخل ضمن أولويات الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

فلئن هذه الإستراتيجية وبعد تلك الأحداث أصبحت تحركها بالدرجة الأولى حربها العالمية على الإرهاب، فإن الساحل الإفريقي كان له نصيبه من هذه الحرب وإن لم تصل إلى درجة التدخل العسكري المباشر كما حدث في أفغانستان، إلا أن المبادرات الأمريكية المتواصلة والمتجددة في الميدان العسكري والتي تطورت إلى ميادين أخرى تنم على أن هذه التهديدات الأمنية في المنطقة وبالأخص الإرهاب تشكل خطرا وتهديدا للمصالح الأمريكية في الساحل الإفريقي أو في الدول المجاورة له.

كذلك الاستثمارات الامريكية النفطية في تشاد والتي تقدر ب 95%، إضافة إلى بداية تغلغلها الاستثماري في النيجر وموريتانيا في المجال الطاقوي أيضا، وخط الأنابيب الناقل للنفط التشادي عبر الكاميرون إلى غاية ميناء بخليج غينيا، هي كلها مصالح أمريكية يهمها أن لاتصبح مهددة جراء عدم الاستقرار الداخلي والإرهاب الذي بدأ ينتشر في الشريط الساحلي .

ولو أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي لم تصل بعد إلى مرحلة معينة من النضج تسمح لها بالتأثير بصفة كبيرة خارج حدود دول الساحل، إلا أن إمكانية تفاقم هذه

التهديدات في المستقبل وارد جدا، خاصة في ظل هشاشة دول المنطقة والضعف والفقر الاقتصادي، إضافة إلى التنافس الدولي الذي قد يساهم بشكل كبير في تأزم الأوضاع بالمنطقة.

وإن كانت الموارد الطاقوية في الساحل الإفريقي ليست بالقدر الذي يتوفر عليه خليج غينيا، إلا أن هذا لا يمنع بأن تكون للولايات المتحدة استثمارات في الدول التي أظهرت مؤخرا مؤشرات بوجود احتياطي نفطي فيها، فتكون الولايات المتحدة هي السباقة في ذلك وبالتالي لا تترك مجالا لمنافسيها في القارة وأولهم الصين التي تبدي هي الأخرى اهتماما كبيرا بالساحل الإفريقي. وبدأت تربطها علاقات قوية مع دول المنطقة، فالصين تحصل على 60% من النفط السوداني، وهي الآن تتجه للاستثمار أكثر في دول الساحل الأخرى، حتى أن تشاد قد قطعت علاقاتها بتايوان مقابل توثيق العلاقات مع الصين. وغير الصين نجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة، والتي ساهمت هي الأخرى بشكل كبير في تهويل الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي لإيجاد الفرصة للتدخل فيه، خاصة عندما بدأت تشعر بالزحف الأمريكي وغير الأمريكي الذي تعتبره مهددا لنفوذها ومصالحها في المنطقة.

نتوصل إذن إلى أن الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مصدرها هو المنطلقات الثلاث التي تم تناولها من خلال هذا المبحث، ولكن بدرجات متفاوتة، وفي نفس الوقت هي مرتبطة مع بعضها البعض ولا يمكن الاعتماد على احدها لوحده لتفسير التوجه الأمريكي نحو منطقة الساحل الإفريقي.

وفي الحقيقة، هناك منطلق آخر للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي في غاية الأهمية وإن كان لا يرتبط بصفة مباشرة بالساحل الإفريقي كالمنطلقات الثلاث السابقة الذكر،إلا انه يمكن الاستناد إليه هو الآخر من اجل فهم وتفسير هذا الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

هذا المنطلق يتعلق بالاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ككل، وهو اهتمام ظهرت بوادره أثناء إدارة الرئيس كلينتون وتجسد أكثر مع الرئيس جورج ولكر بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001. من هنا يصبح بإمكاننا أن نرجع المكانة التي أصبح يحظى بها الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى التوجه

الاستراتيجي الأمريكي نحو القارة الإفريقية، بحيث يصبح كل جزء من القارة مهما في ظل هذا التوجه الجديد، خاصة إذا كان يتوفر على العناصر التي أصبحت بمثابة المحدد والموجه للسياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

وبالتالي يصبح الاعتماد على منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مهما لفهم الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي بعد تلك الأحداث.

المطلب الرابع: منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية

عند وصوله إلى السلطة وضع جورج ولكر بوش إفريقيا على الرف ضمن علاقات الولايات المتحدة بالمجتمع الدولي ،حيث لم يتوارى أثناء حملته الانتخابية عن التصريح بان القارة الإفريقية ليس لها أولوية بالنسبة للولايات المتحدة خلافا عن أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط والأمريكيتين ذوات الأهمية الإستراتيجية.

غير أن هذه الرؤية لإفريقيا قد صححت من خلال الجولة الإفريقية لوزير الخارجية كولن باول في أواخر ماي 2001، حيث عكست هذه الزيارة نمطا جديدا للحكومة الأمريكية[1]. وفي إطار المضامين الجديدة للإستراتجية الأمريكية التي تبلورت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دخلت إفريقيا قائمة الأولويات الأمريكية بصورة واضحة، ولعل المطلع على ما جاء في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لسبتمبر 2021 ومارس 2006، سيجد أنه وأكثر من أي وقت مضى أصبح للقارة الإفريقية أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وأهم ما تضمنته الوثيقتين فيما يخص إفريقيا ما يلي:

1- بالنسبة لوثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002 تحت العنوان: " تعزيز التحالفات من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب العالمي والعمل على منع الهجمات ضدنا وضد أصدقائنا"[2]، أدرجت إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجودا

[1] : Ka,Mamadou, »la politique africaine des etats unis de 1947 a 2005 :de l'engagement séléctif a la politique de "LEGACY" »,op.cit.,p 41

[2] : The National Security strategy of the United states of America, september2002, op.cit., p 5

للجماعات الإرهابية. وان الأولوية الإستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا تتمثل في مكافحة الإرهاب العالمي.

كذلك نجد الاهتمام بالقارة الإفريقية حاضرا ضمن عنوان " العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية"[1] حيث تمت الإشارة إلى إمكانية انتشار الحروب الأهلية في إفريقيا عبر الحدود مما يخلق مناطق حروب إقليمية وبالتالي فلا بد من مواجهة هذه التهديدات العبر وطنية الناشئة غير أن اتساع المساحة والتنوع في إفريقيا يحتاج إلى إستراتيجية أمنية تركز على العمل الثنائي وعلى بناء تحالفات بين الراغبين من الدول. وفي هذا الجانب تركز الولايات المتحدة على الدول الإفريقية المحورية التي تشكل مرتكزا للتعامل الإقليمي مثل جنوب إفريقيا كينيا ،أثيوبيا ونيجيريا.

وضمن نفس العنوان أي، "العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية" تعد الولايات المتحدة بالعمل جنب إلى جنب مع حلفائها الأوروبيين من أجل قارة إفريقية تعيش في حرية وسلام وأمن وكذلك العمل من أجل مساعدة الدول الإفريقية الهشة على بناء القدرات المحلية وتأمين الثغرات في الحدود والمساعدة في بناء القانون والبنية التحتية للاستخبارات من أجل حرمان الإرهابيين من الملاذ الأمن.[2]

2- بالنسبة لوثيقة "إستراتجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006": أهم ما جاء في هذه الوثيقة فيما يخص القارة الإفريقية يمكن إدراجه ضمن النقاط الآتية:[3]

- أن إفريقيا تعرف تنامي أهميتها الجيوإستراتجية ولها أولوية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية. وأنها مكان للفرص وهي ترتبط بالولايات المتحدة تاريخيا وثقافيا وتجاريا. ويبقى الهدف الأمريكي في إفريقيا هو أن تعرف هذه الأخيرة الحرية، السلام، الاستقرار وزيادة الرخاء.
- أن أمن الولايات المتحدة متوقف على الشراكة مع الأفارقة من أجل تعزيز الدول الهشة و الفاشلة وجذب المناطق غير الخاضعة للديمقراطية الفعالة.

[1]: Ibid, p 5- 9

[2] : Ibid. p 10-11

[3] : The National Security strategy of the United states of America, march 2006, op.cit., p 37-38

- أن التغلب على التحديات التي تواجهها إفريقيا يتطلب الشراكة، وأن إستراتيجية الولايات المتحدة هي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق فعالية الحكم الديمقراطي حتى تتمكن الدول الإفريقية من التصدي للتحديات التي تواجهها.
- من خلال تحسين إدارة الحكم وتقليل الفساد وإصلاحات السوق، الدول الإفريقية تستطيع انتشال نفسها نحو مستقبل أفضل وأن الولايات المتحدة ملزمة بالعمل مع الدول الإفريقية لتعزيز قدراتها المحلية والإقليمية للإتحاد الإفريقي لدعم التحولات في مرحلة ما بعد النزاع وتوطيد التحولات الديمقراطية وتحسين حفظ السلام والاستجابة للكوارث.

وفي دراسة صدرت عام 2006 برعاية المجلس حول العلاقات الخارجية **CFR** جاءت تحت عنوان " أكثر من نزعة إنسانية: مقاربة إستراتجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا" خلصت لجنة العمل المستقلة القائمة بالدراسة إلى أن إفريقيا اكتسبت أهمية إستراتجية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني مهم.[1]

وإن كانت إدارة أوباما لا تزال حديثة العصر إلا أنه وفي الفترة القصيرة منذ توليها السلطة، أظهرت هذه الإدارة اهتمامها بالقارة الإفريقية وهو ما يتضح من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى غانا يوم 2009/07/11 حيث اختيرت غانا لمخاطبة القارة الإفريقية بأسرها. ثم جاءت بعدها بأقل من شهر جولة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي بدأت يوم 2009/08/05 واستمرت 11 يوما وهي جولة قامت فيها كلينتون بزيارة 7 دول إفريقية هي كينيا، جنوب إفريقيا، أنغولا، جمهورية الكونغوالديمقراطية، نيجيريا، ليبيريا والرأس الأخضر وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الهدف من وراء هذه الجولة هو تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والإدارات الديمقراطية في إفريقيا ودفع التنمية المستدامة للاقتصاد الإفريقي.

وعموما يمكن إيجاز الأهداف الأمريكية في القارة الإفريقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في العناصر التالية:

[1] : حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي المستقبل؟ القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2007، ص99

الفرع الأول : تأمين مصادر الطاقة

اكتسبت إفريقيا أهميتها لكونها أصبح لها دور هام في تزويد العالم بالنفط والغاز، فهي تزود الولايات المتحدة بنسبة 51% من وارداتها النفطية.[1] ومن المخطط أن ترتفع واردات الولايات المتحدة من البترول الإفريقي إلى نسبة 52% عام 2015 خاصة وأن الإنتاج الإفريقي للبترول قد ارتفع مقارنة مع السنوات الماضية، حيث أنتجت إفريقيا 10,3 مليون برميل في اليوم في عام 2008 مقارنة مع إنتاج 5,7 مليون برميل عام 1988[2]. وقد وصل الإنتاج الإفريقي سنة 2008 إلى نسبة 12,6 % من الإنتاج العالمي مقارنة بـــ 9% منذ 20 سنة [3]، وهذا ما يوضحه الشكل (1) الذي يبين تطور إنتاج البترول في إفريقيا ونسبته من الإنتاج العالمي.

[1] :Anthony Lake&Christine Whitman,« More than humanitarianism :A strategic U.S approach toward Africa», op.cit.,p 9

[2] : Honoré Le leuch «le petrole et le gaz naturel en afrique :une part croissante dans l'approvisionnement énérgétique mondial »,**Géostrategique**,no.25,octobre2009 ,p 27

[3] : Ibid. p 28

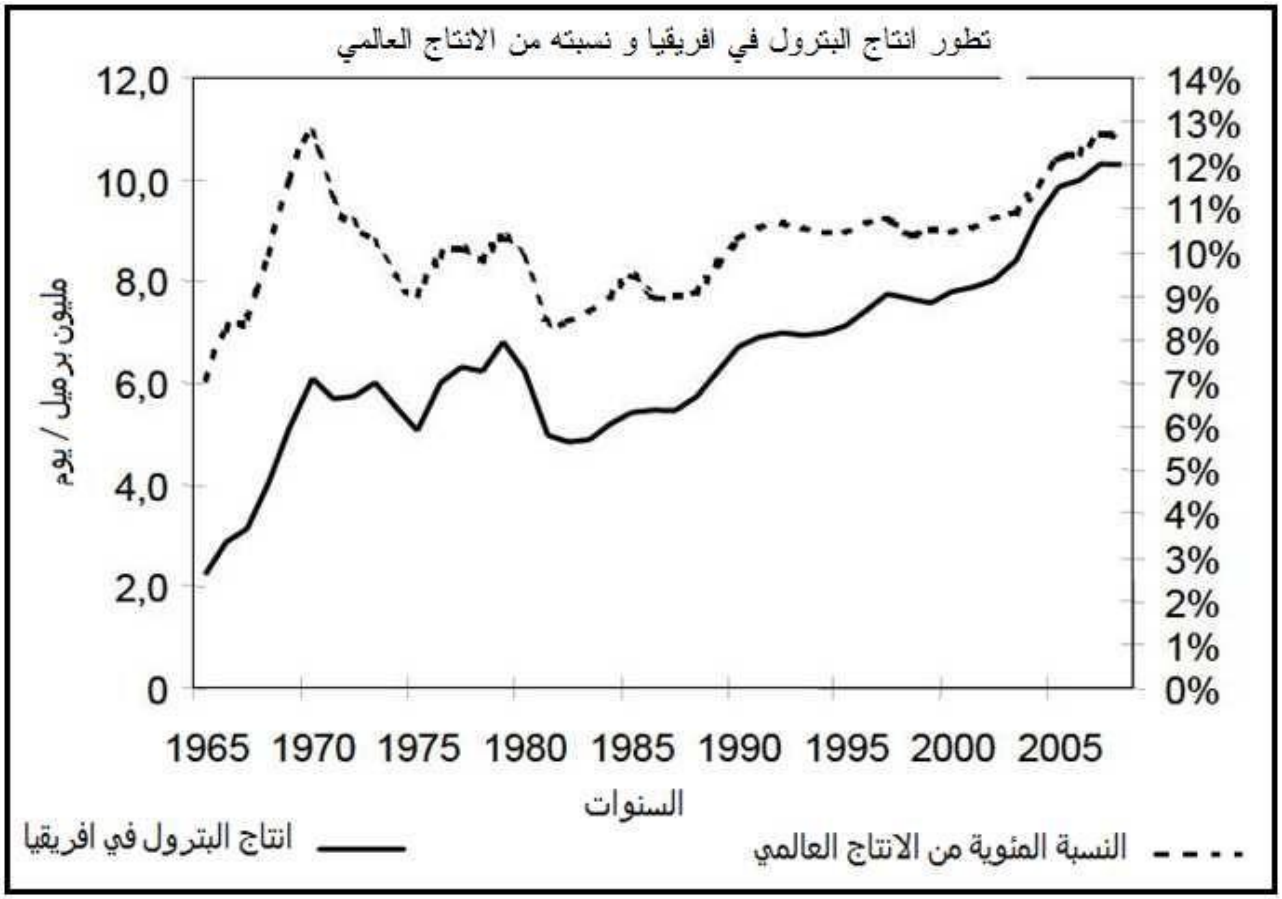

المصدر: http://www.strategicsinternational.com/25_02.pdf

وكذلك بالنسبة للغاز حيث ارتفع الإنتاج الإفريقي للغاز إلى 215 مليار م3/ السنة عام2008 مقارنة بـــ 60 مليار م2/ سنة عام 1988، بمتوسط معدل نمو 6% في السنة الواحدة وهذا ما زاد من نسبة الإنتاج الإفريقي داخل الإنتاج العالمي للغاز حيث قفزت من 3% عام 1988 إلى 7% سنة 2008. وأربع دول رئيسية هي الجزائر، مصر، نيجيريا وليبيا تنتج 68% من الإنتاج الإفريقي للغاز [1]، والشكل (2) الموالي يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا ونسبته من الإنتاج العالمي.

[1] :Honoré Le leuch «le petrole et le gaz naturel en afrique :une part croissante dans l'approvisionnement énérgétique mondial »,op cit, p 33

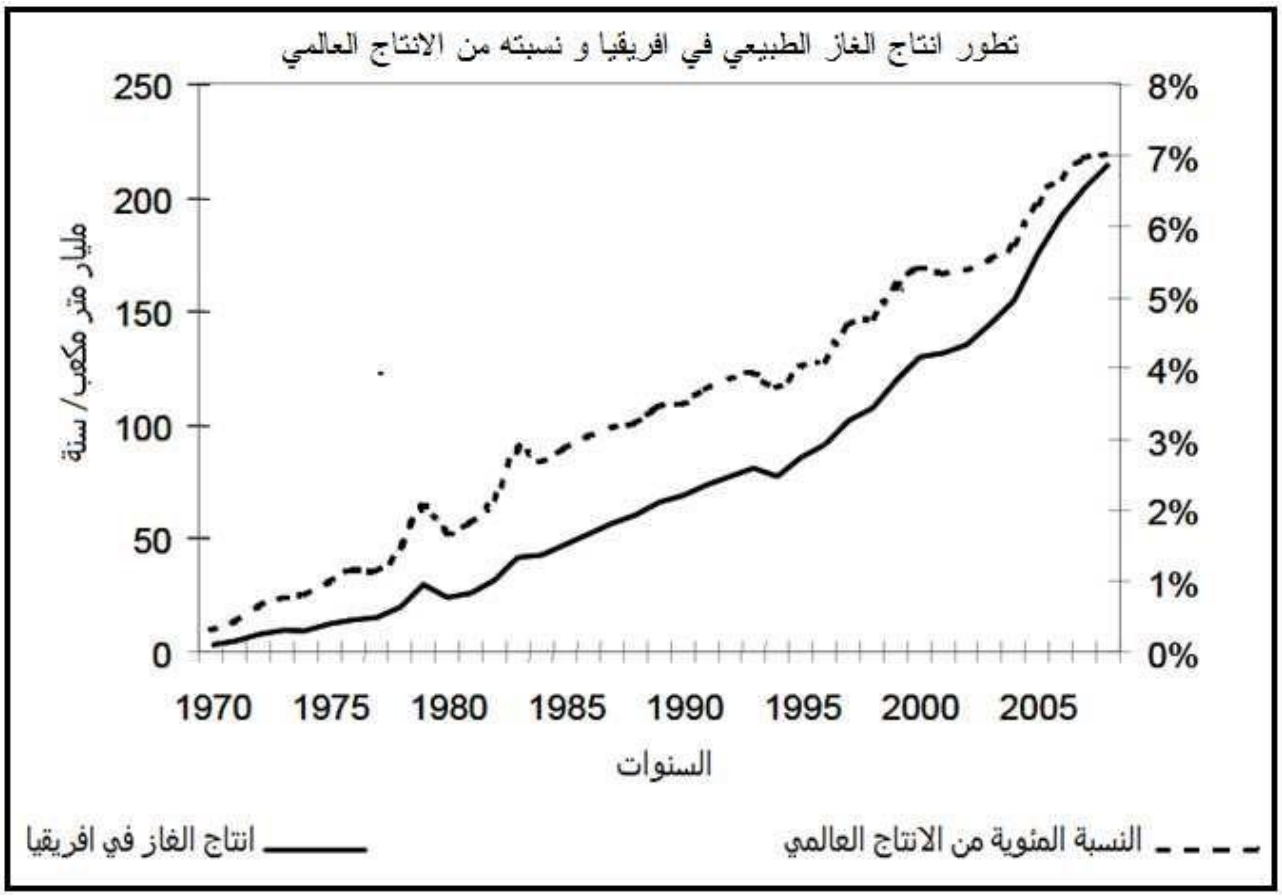

المصدر: http://www.strategicsinternational.com/25_02.pdf

وبالنسبة للاحتياطي الإفريقي من البترول والغاز الطبيعي فهو الآخر عرف نموا قويا مما أدى إلى زيادة إحتياطات القارة الإفريقية في العالم، ففي مدة 10 سنوات ازدادت الإحتياطات من البترول الإفريقي بمعدل 6% سنويا من 72 إلى 126 مليار برميل وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها 57%، في حين أن الإحتياطات العالمية زادت بنسبة 81% فقط خلال نفسالفترة وهكذا زادت حصة إحتياطي البترول الإفريقي في الإحتياطي العالمي بنسبة 52% .[1] وهو ما تم توضيحه من خلال الشكل(3) .

[1] :Honoré Le leuch «le petrole et le gaz naturel en afrique :une part croissante dans l'approvisionnement énérgétique mondial »,op cit. p 35

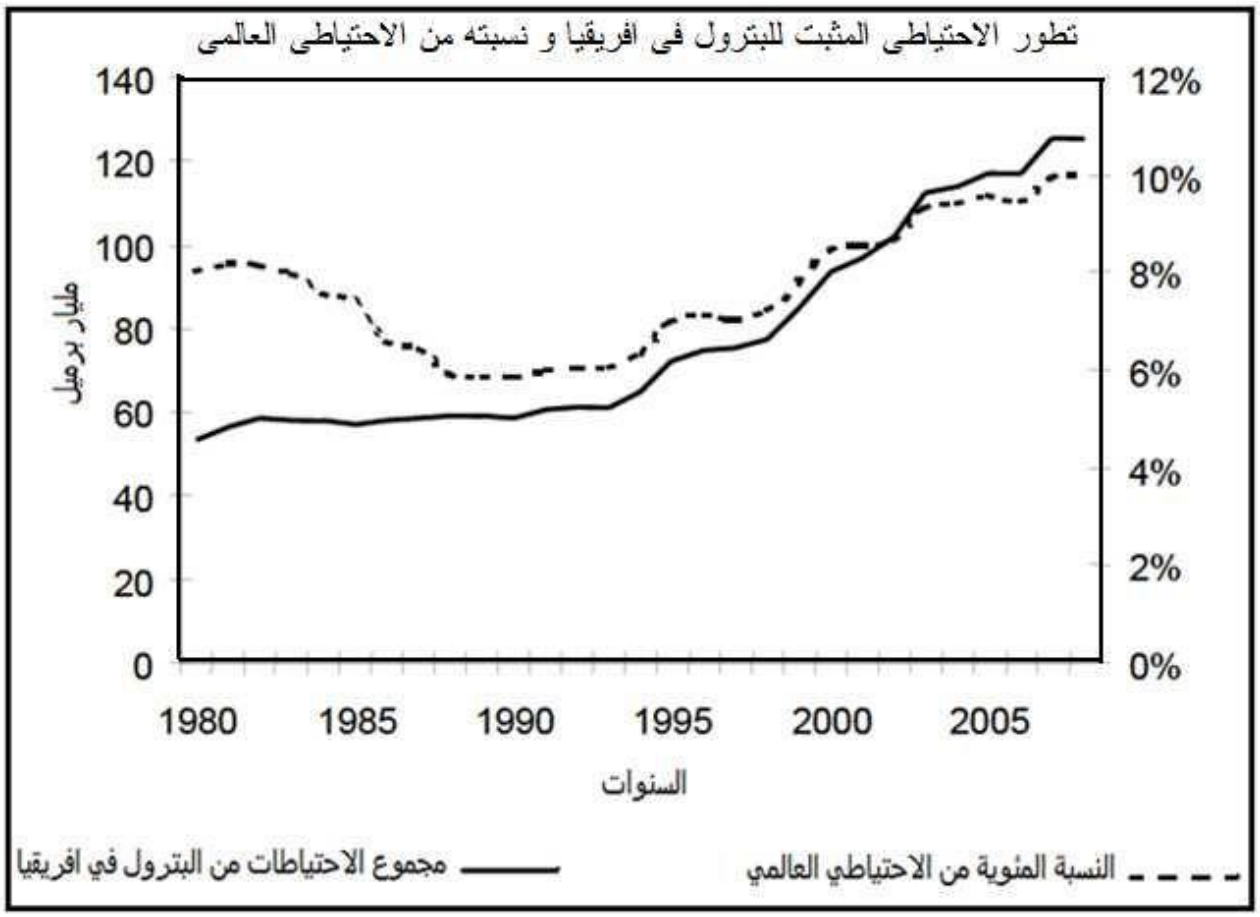

المصدر : http://www.strategicsinternational.com/25_02.pdf

أما فيما يخص الاحتياطي الإفريقي من الغاز الطبيعي فقد قدر سنة 2008 بمجموع 14650م3 وتقدر حصته بـــ 8% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[1]. وهذا ما يتوضح من خلال الشكل (4) .

[1]: Ibid. p 36

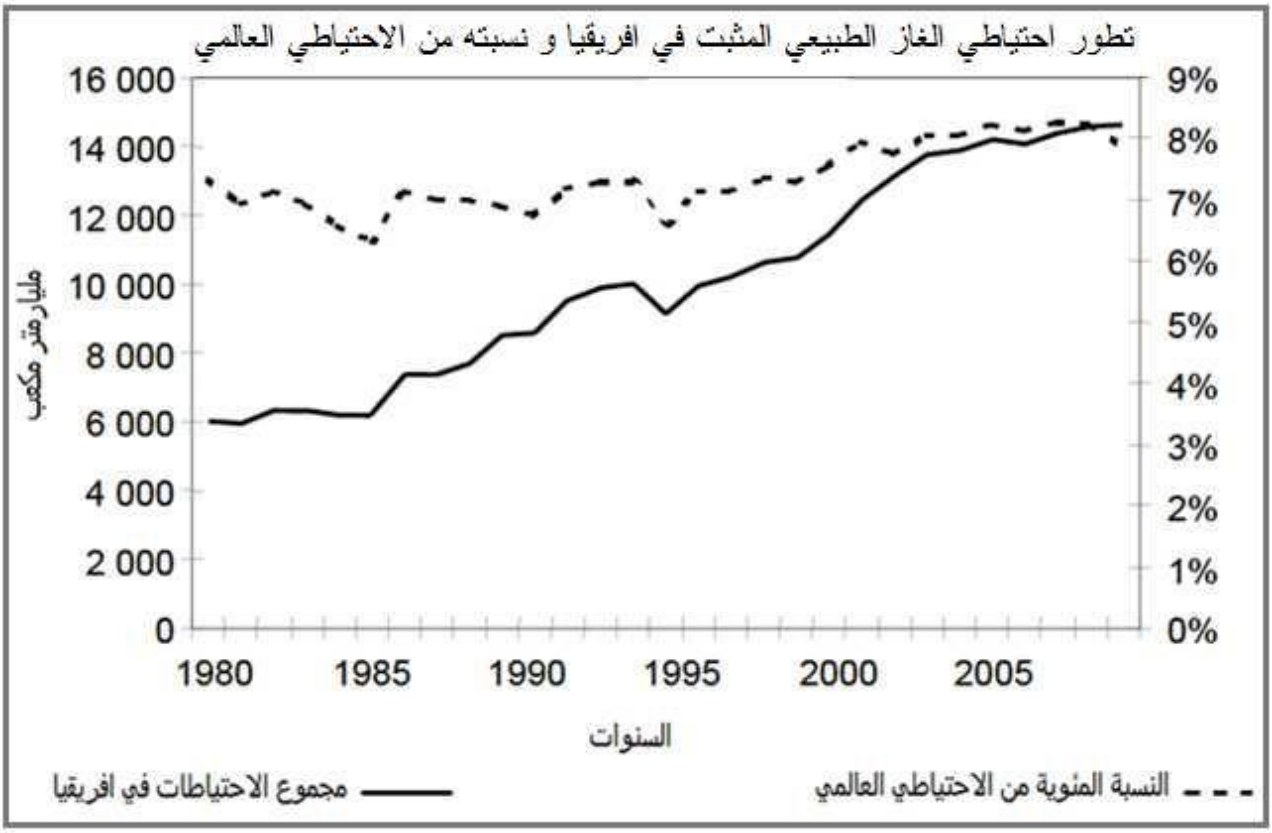

المصدر : http://www.strategicsinternational.com/25_02.pdf

إن هذا النمو الطاقوي الإفريقي المتزايد يفسر الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية والذي بدأت بوادره تظهر في الأفق منذ صدور تقرير وكالة الطاقة الأمريكية بإشراف مباشر من نائب الرئيس ديك تشيني الذي حدد لائحة من الأولويات والأهداف وإستراتيجيات واشنطن في مجال أمن الطاقة القومي. ويحمل التقرير أن الولايات المتحدة سوف تعرف في العشرين سنة المقبلة ارتفاعا كبيرا في استهلاك البترول بنسبة 33% بينما سترتفع في قطاع الغاز بنسبة 05% مما يطرح على عاتق واشنطن مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البترول من مناطق جغرافية مختلفة.

وفي ملخص التوصيات للتقرير والذي جاء بعنوان " تعزيز التحالفات العالمية: تعزيز الأمن القومي الطاقوي و العلاقات الدولية" ، أوصت المجموعة القائمة بالتقرير بتنشيط منتدى لوزراء الدولة في الطاقة والتجارة لتقوية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة وإفريقيا كما أوصوا بوجوب وجود دعم لمزيد من الشفافية والمساءلة والاستعمال

المسؤول للمصادر النفطية في الدول الإفريقية المنتجة من أجل تعزيز استقرار وامن التجارة والبيئة الاستثمارية.[1]

وما يعلل هذا الاهتمام الجديد هو تميز البترول الإفريقي في نظر الولايات المتحدة بالمزايا التالية:[2]

إذا كانت تكلفة استخراج النفط أغلى مما هي عليه في الشرق الأوسط فان هذه الحقول تبقى أقرب إلى الولايات المتحدة، إذ لا تستغرق ناقلة نفط ضخمة أكثر من أسبوع للوصول إلى نيويورك.

إن ميزة نفط خليج غينيا هي أنه من نوع الخام الخفيف (**Bonny light**) الذي يقدم نسبة عالية من البنزين الممتاز وهو المنتج الأكثر طلبا في السوق الأمريكية (تستهلك الولايات المتحدة نسبة 52% من النفط الخام و05% من مجموع ما ينتج من البنزين عالميا).

نسبة الكبريت المنخفضة التي يتميز بها النفط الإفريقي تقلل من تكلفة عملية التكرير.

الفرع الثاني : محاربة الإرهاب

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت مكافحة الإرهاب تشكل حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية الإفريقية. فبعد الأحداث الإرهابية التي شهدتها منطقة شرق إفريقيا من تفجير لسفارتي الولايات المتحدة في تنزانيا وكينيا عام 1998 ومن بعدهما تفجير السفينة الحربية الأمريكية كول في خليج عدن عام 2000 وتزايد نشاط تنظيم القاعدة في القرن الإفريقي، تنبهت الولايات المتحدة إلى ضرورة التواجد العسكري والاستخباراتي المكثف في المنطقة.[3]

غير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد عمقت من التوجه الأمني للولايات المتحدة في إفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب وقد تم التركيز على منطقتيتن إفريقيتين، سواء من حيث وجود الحركات الإرهابية أو من حيث إمكانية إيواء الإرهابيين وهما:

---

[1] : National energy policy development group, « National Energy Policy, may 2001 », chapter8,op.cit., p 8-19

[2] : خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009، ص 99.

[3] : يحي عبد المبدي، أفريكوم، قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا، معهد الإمام الشرازي للدولي للدراسات في:

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohadarat(12)/873.htm

منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي.[1] بحيث أصبح هاجس تنظيم القاعدة في هاتين المنطقتين يشغل بال الاستراتيجيين الأمريكيين خوفا مما يشكله هذا التنظيم من محاولات لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة. وبناءا على هذا طرحت الولايات المتحدة العديد من المبادرات لردع خطر الإرهاب أبرزها : مبادرة " بان الساحل "(**Pan-Sahel**) ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **TSCTI (Trans-Sahara counter terrorism initiative)** التي قامت على مبادرة " بان الساحل" الناجحة التي تمت في بدايات عام 2004.

وبالتالي فإن محاربة الإرهاب أدخلت إفريقيا دائرة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية وعودة الاهتمام الأمريكي بالقارة في هذا الجانب تتجسد أكثر في الدول المنهارة التي يمكن أن تمثل ملاذا آمنا للتنظيمات والتي تضعها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب.

الفرع الثالث: تطويق الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية

ترقى العلاقات بين الصين ودول القارة الإفريقية إلى أكثر من نصف قرن[2]، حيث أن قارة إفريقيا سبقت معظم مناطق العالم في الالتقاء مع الصين في إطار مؤتمر باندونج عام 1955. وهو أول لقاء آسيوي إفريقي تأسست من خلاله منظمة تضامن الشعوب الآفروآسيوية التي لعبت فيه الصين دورا قياديا.[3]

وإن لم تكن العلاقات الصينية الإفريقية على نفس الوتيرة منذ مؤتمر باندونج ،حيث شهدت نوعا من الفتور في إطار أجواء الحرب الباردة، فإنه ومع نهاية التسعينات عادت العلاقات الصينية الإفريقية إلى الانتعاش مرة أخرى وقد ترسخت أكثر مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس في أكتوبر سنة 2000 وشكل آلية فعالة للحوار والتعاون الصيني الإفريقي، فنجد الصين قد قامت تحت إطار المنتدى بإلغاء جزء من الديون المستحقة على الدول الإفريقية بما يعادل 1,5 مليار دولار، ومنحت الصين أيضا 29 دولة

[1] : محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، القاهرة، مرجع سابق الذكر، ص 70.

[2] : جورج ثروت فهمي، العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، يناير 2007، ص 89.

[3] : محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، القاهرة، مرجع سابق الذكر، ص 338.

إفريقية من الدول الأقل نموا والمرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين 190 نوعا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية.[1]

هذا بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين للعديد من الدولالإفريقية التي أصبحت تفضل التوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي فإن هناك العديد من المؤشرات عن زيادة الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وتنامي دورها فيها، مما أصبح يثير قلق الولايات المتحدة وجعلها تهتم أكثر بالشؤون الإفريقية.

و يمكن إيجاز هذه المؤشرات في النقاط الآتية:

- إستنادا إلى الإحصائيات ما بين 2000 و2007 فإنه سجلت أكثر من 100 زيارة لقادة أفارقة إلى الصين وبالمقابل فقد قام القادة في الصين بزيارة 35 دولة أفريقية.[2]
- زيادة عدد الصينيين في مختلف الدول الإفريقية وهذا لكون العمالة الصينية لا تحتاج إلى امتيازات كبيرة و في نفس الوقت هي أكثر استغلالا مقارنة بالعمالة الغربية.
- خروج الصين عن لعبة البنك الدولي بتقديمها تسهيلات في القروض للدول الإفريقية حيث التزمت الصين في عام 2006 بتقديم أكثر من 8 مليارات دولار إلى نيجيريا وأنغولا وموزمبيق مقابل 2,3 مليار دولار مقدمة من البنك الدولي لكل دول إفريقيا.
- زيادة الاستثمارات والمبادلات التجارية بين الصين ومختلف دول القارة الإفريقية سواء كان في مجال النفط الذي يحظى بالاهتمام الأكبر من الجانب الصيني مما دفع واشنطن إلى اتهام بكين بأنها تسعى إلى تأمين النفط في مصادره، أو غيره من المجالات حتى الثقافية منها حيث يوجد حاليا الآلاف من الطلاب الأفارقة يدرسون في الصين[2].

وإن كان السبب الأول للسياسة الصينية تجاه إفريقيا هو النفط وهو ما تفسره وتعلله الإحصائيات حول حجم ونوعية الواردات والصادرات الصينية من وإلى القارة الإفريقية

[1] : جورج ثروت فهمي، مرجع سابق الذكر.

[2] : Anthony Lake&Christine Whitman, « More than humanitarianism :A strategic U.S approac h toward Africa»,op.cit, p 42.

،فإن هذا لا يمنع دخول منتجات أخرى مجال المصالح الاقتصادية الصينية في إفريقيا، خاصة وان هذه الأخيرة تعتبر سوقا واعدة من ناحية إغراقها بالمنتجات الصينية الرخيصة السعر بصفة اخص [1]. والشكل (5) يوضح حجم ونوعية أهم الواردات والصادرات الصينية مع القارة الإفريقية لسنة 2005 .

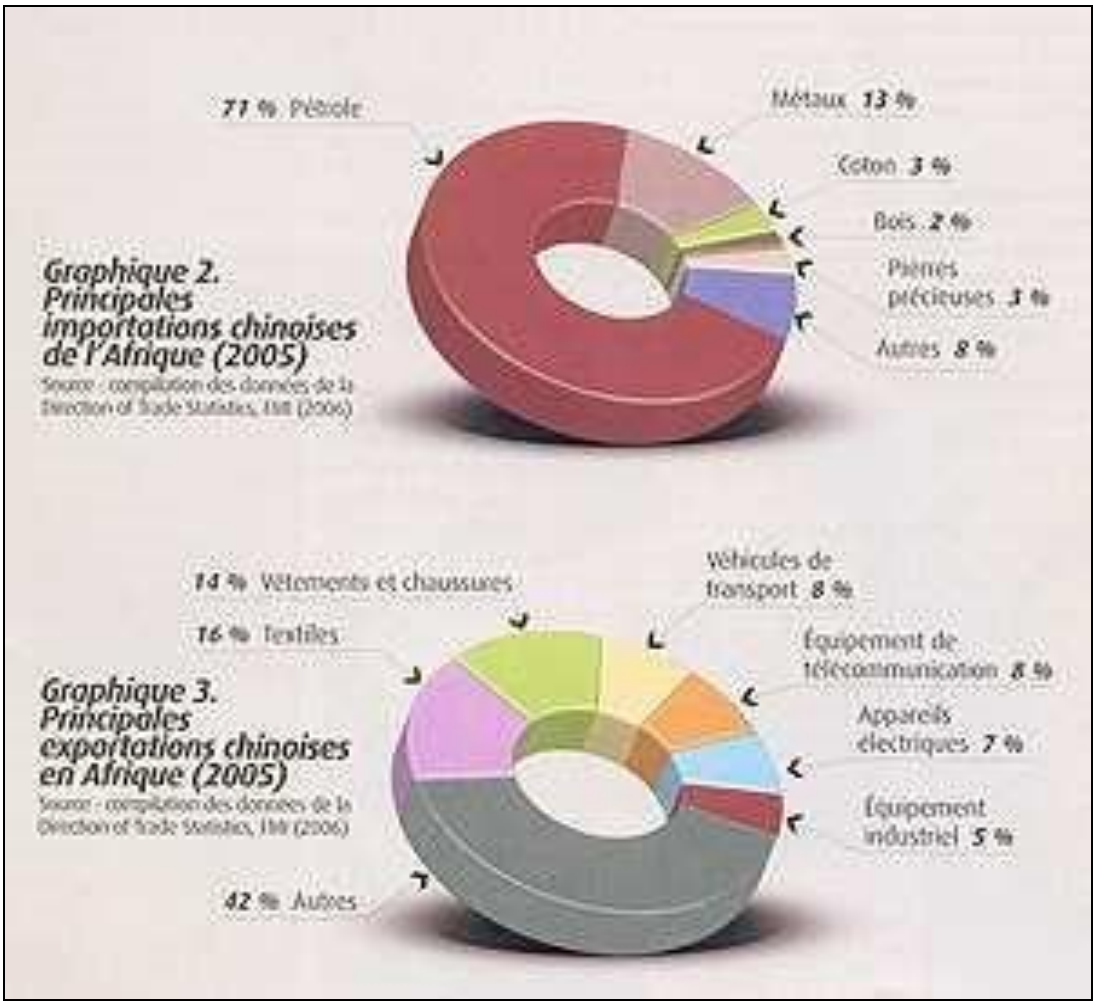

الشكل (5) **المصدر:** http://www.shanghai-institute.com/shanghai/francais/downloads/fra_070522_2.pdf

من خلال الشكل (5) يتضح بأن الحصة الأكبر من الواردات الصينية من القارة الإفريقية هي من نصيب البترول حيث تبلغ حصته 71% من حجم الواردات وهو ما يؤكد أن مصلحة الصين الأساسية في القارة هي الوصول إلى النفط وتأمينه وفي نفس الوقت فإن

[1] : Mahdi Taje, « ,la percee geopolitique de la chine en Afrique : enjeux et defis »,reatesonline,22/05/2007, in : http://www.shanghai-institute.com/shanghai/francais/downloads/fra_070522_2.pdf

إفريقيا تزود النمو الاقتصادي الصيني بأسواق جديدة وهذا ما يحقق مصلحة الطرفين، حيث أن السلع الصينية باختلاف أنواعها أصبحت تغرق الأسواق الإفريقية ولو أن هذه السلع ليست ذات جودة عالية إلا أنها أصبحت تسد حاجيات الإنسان الإفريقي خاصة وأن أسعارها تتماشى مع القدرة الشرائية للأفارقة .

إن هذا الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية أصبح يشكل تحديا للولايات المتحدة وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية من أجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية. وهو الأمر الذي أثاره مجلس العلاقات الخارجية في السادس من ديسمبر 2005 حين أصدر تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب إستراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك وقال المجلس إن أهمية إفريقيا الإستراتيجية تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني واعتبارها شريكا.[1]

إن تحجيم الدور الصيني في إفريقيا أصبح من أهم الزوايا المحددة للرؤية الإستراتيجية الأمريكية حيال القارة الافريقية. ومن أهم الدوافع التي جعلت الولايات المتحدة تراجع سياساتها تجاه إفريقيا في الفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 في ظل التنافس الدولي على موارد النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا. حيث لم يعد التنافس مقتصرا على الشركات النفطية الغربية الكبرى وإنما دخلت الصين إلى حلبة التنافس بقوة. وإن كانت هناك دول آسيوية أخرى ذات نمو اقتصادي متسارع تنافس هي الأخرى على الموارد الطبيعية الإفريقية مثل الهند وماليزيا والكوريتين الشمالية والجنوبية، إلا أن الصين تظل المنافس الأول باعتبارها أصبحت ثاني أكبر مستورد للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة.

الفرع الرابع: السوق الإفريقية

[1] : خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، مرجعغ سابق الذكر، ص 102.

إن السوق الإفريقية تعد هدفا رئيسيا للولايات المتحدة خاصة في ظل تنافس القوى الاقتصادية العالمية على الأسواق الإفريقية لاستيعاب سلعها في هذه المنطقة التي لا تزال بكرا مفتوحة الأبواب أمام السلع الأجنبية.

فالسوق الإفريقية تمثل سوقا واعدا، بعدد سكان يبلغون نحو 850 مليون نسمة وستهدف الولايات المتحدة للحصول على نصيب الأسد (كدولة منفردة) من السوق الإفريقية وتحسين ميزان الصادرات والواردات ليكون لصالحها أو ليكون متوازيا على الأقل.[1]

والشيء الملاحظ هو أن هناك نوعا من النمو والزيادة في حجم الواردات والصادراتالأمريكية من وإلى القارة الإفريقية حيث بينت الإحصائيات لسنة 2008 أن الواردات الأمريكية من إفريقيا بلغت 86,1 بليون دولار عوض 50 بليون دولار سنة 2005،أما الصادرات الأمريكية إلى إفريقيا فقد بلغت 18,5 بليون دولار سنة 2008 عوض 10,3 بليون دولار سنة 2005[2]. وهو ما يوضحه الشكل (6).

[1] : محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، القاهرة، مرجع سابق الذكر، ص 71.

[2] : international trade administration, department of commerce United states of America,« U.S African trade profil », p 2, in : http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf

ا

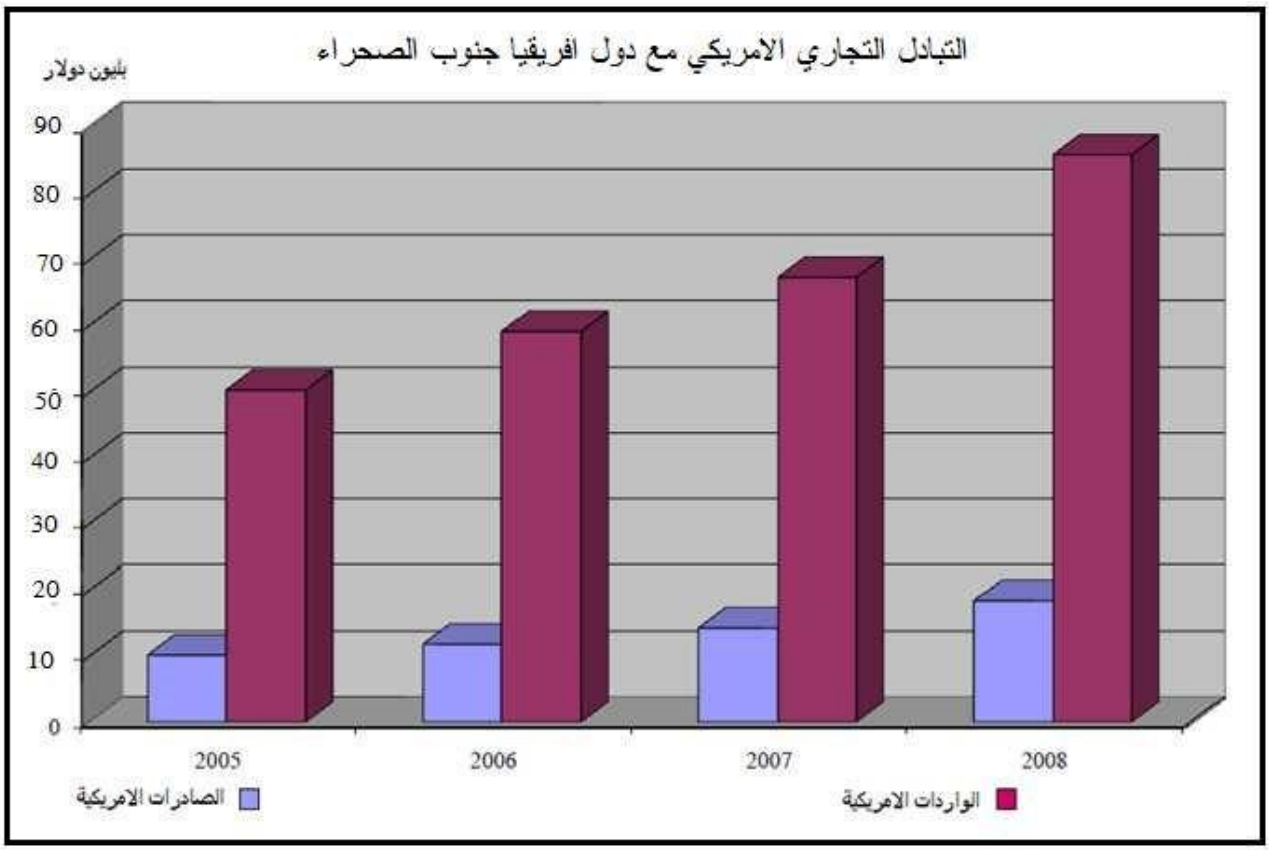

الشكل (6) لمصدر : http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf

وبالرغم من هذه الزيادة في حجم الصادرات الأمريكية إلى الدول الإفريقية، إلا أن الصين لا تزال هي المصدر الأول وتغرق السوق الإفريقية بسلعها وهذا ما يمكن إرجاعه إلى رخص السلع الصينية مقارنة مع غيرها من السلع الأمريكية والأوروبية وهو ما يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن الإفريقي، ففي سنة 2007 بلغ حجم الصادرات الصينية 26,5 بليون دولار مقابل 14,4 بليون دولار للولايات المتحدة [1]. والشكل (7) يوضح أهم الشركاء التجاريينلإفريقيا لسنة 2007.

[1] : international trade administration, department of commerce United states of America, op cit, p 5

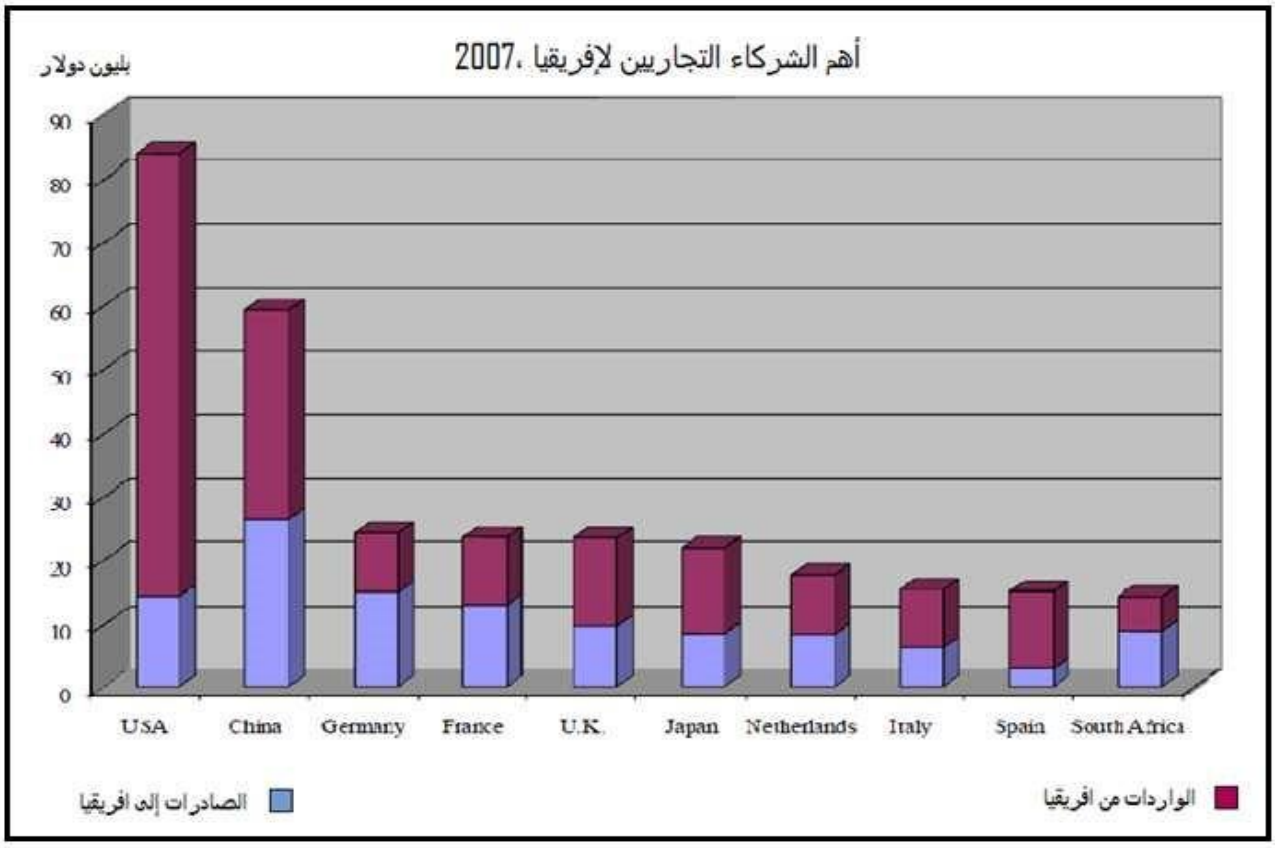

الشكل(7) المصدر: http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf

إذن فإن زيادة العلاقات مع الدول الإفريقية ستكون من مصلحة الميزان التجاري الأمريكي مع هذه المنطقة من العالم، حيث ليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تكون الصين هي الشريك الأكبر للدول الإفريقية وبالتالي فلا بد من إغراق السوق الإفريقية أكثر بالسلع الأمريكية وتوسيع الاستثمارات فيها وهذا ما توضحه البيانات السابقة حيث يلاحظ أنه سنة بعد سنة هناك زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الولايات المتحدة القارة الإفريقية.

من خلال ما تم التطرق إليه من خلال هذا المطلب يتضح بأن إفريقيا أصبح لها مكانة خاصة وأولوية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001. وأكثر من أي وقت مضى، فبعد أن كانت إفريقيا طرفا في التنافس بين القوتينالعظمتين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة ثم تضاءلت مكانتها عقب تفكك الإتحاد السوفييتي ونهاية الصراع بين القوتين فلم يكن لها مكان ضمن

النظام الدولي الجديد الذي وضعت أسسه في فترة إدارة جورج بوش الأب، إلا انه وبوصول كلينتون إلى الحكم تغيرت بصورة واضحة الرؤية الأمريكية للقارة الإفريقية خاصة بعد الزيارة التي قام بها لعدة دول إفريقية سنة 1998 والتي قال أثناءها:

" لقد آن الأوان لكي يضع الأمريكيون إفريقيا الجديدة على قائمة خريطتهم" [1] .

وبعد بيل كلينتون نجد جورج ولكر بوش الذي صرح خلال حملته الانتخابية عام 2001 بأن القارة الإفريقية تدخل ضمن المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وقرار إنشاء قيادة عسكرية أمريكية مستقلة لإفريقيا "أفريكوم" ما هو إلا تتويجا لاهتمام متدرج من جانب إدارة بوش بالقارة وتعبيرا عن تعاظم هذا الاهتمام، لاسيما في مجال مكافحة الإرهاب فضلا عن رغبة الولايات المتحدة في التحسب لاحتمالات تطور الأوضاع السياسية والأمنية في القارة الإفريقية وعلاوة على ذلك، القيام بخطوة إستباقية في إطار الاستعداد لاحتمالات اشتعال التنافس الدولي على القارة الإفريقية مستقبلا بدرجة أكبر مما هي عليه الآن.

هذا الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ينسحب على الاهتمام بالساحل الإفريقي، اعتبارا بأن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه القارة الإفريقية هي شاملة، سواء من حيث مجالات الاهتمام (أمنية، اقتصادية، سياسية وحتى عسكرية)، أو من حيث تغطيتها لكامل المجالات الجغرافية في القارة الإفريقية.

فالساحل الإفريقي يعتبر مجالا جغرافيا إفريقيا، هذا من جهة ومن جهة أخرى هو يعد من أكثر الأقاليم الإفريقية التي تتوفر على العوامل المحددة للإستراتيجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، حيث تبين من خلال دراستنا لواقعه، أن هذا الأخير يعرف عدم استقرار امني خاصة في ظل تحول صحراء الساحل الإفريقي إلى قاعدة رئيسية للإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة، كما قد تم اكتشاف مؤشرات ثروة نفطية هامة في الساحل الإفريقي، مما عزز من اهتمام القوى الدولية بالمنطقة وبدأت تظهر بوادر للتنافس الدولي عليها، فنجد التغلغل الصيني في المنطقة الذي يتزايد باطراد، إضافة إلى تواجد فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي في المنطقة.

[1] : حركة العدل والمساواة السودانية، حرب باردة في قلب افريقيا، 9 أوت 2009، في

http://sudanjem.com/2009/gallery-2

ولهذا يصبح الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي ضروريا من اجل الإستراتيجية الأمريكية الشاملة في القارة الإفريقية .

خاتمة

في ختام هذا البحث يمكن أن نتوصل إلى مجموعة من النتائج تستخرج من لب الإستراتيجية الأمريكية، التي تحركها ستة أفكار رئيسية والتي يمكن حصرها في ثلاثة ثنائيات يشكل الصراع في إطار كل ثنائية منها جوهر الحوار الاستراتيجي الأمريكي منذ قيام الجمهورية وإلى غاية يومنا هذا. هذه الثنائيات هي: الواقعية في مقابل الليبرالية، العزلة في مقابل التدخل وفكرة العمل الأحادي في مقابل العمل الجماعي.

هذه الأفكار الستة شكلت الإطار الفكري والنظري لاستراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف إداراتها جمهورية كانت أم ديمقراطية، وفي مختلف المناطق الحيوية بالنسبة للمصالح الأمريكية، وهو ما ينسحب على الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

والملاحظ للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 سيجد أن هذه الأخيرة قد جسدت الأفكار التالية :

وصف الأهداف الأمريكية في مرحلة ما بعد سبتمبر بأنها مثالية تتضمن حماية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والديمقراطية في العالم ومحاربة كل ما هو مهدد لهذه القيم خاصة الإرهاب والدول المارقة، غير انه ومن اجل تحقيق هذه الأهداف لا مانع في اللجوء إلى الآليات الواقعية بما فيها التدخل العسكري، وهو الأمر الذي حدث فعلا في أفغانستان والعراق.

– إن كان الجدل قد ظل دائرا في الأوساط الأكاديمية وداخل دوائر صنع القرار الأمريكية حول أي من الإستراتيجيتين من الواجب انتهاجها، هل تنتهج إستراتيجية الانكفاء على الذات والانعزال عن الشؤون الدولية أم إستراتيجية الانخراط في هذه الأخيرة بما يتماشى والقوة التي أصبحت تحظى بها الولايات المتحدة في كل المجالات بعد نهاية الحرب الباردة. فإن أحداث 11 سبتمبر 2001 قد حسمت هذا الجدل لمصلحة الانخراط وبقوة في الشؤون الدولية فأصبحت الولايات المتحدة تتدخل في أي مكان ترى بأنه يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها القومية.

وفي تطبيقها لإستراتيجيتها الجديدة والتي تجسدت أكثر في الحرب الوقائية الهادفة إلى منع الإرهابيين والدول المارقة من تهديد الأمن القومي الأمريكي قبل حدوثه فعليا، أكدت

الولايات المتحدة وفي أكثر من مناسبة في وثيقتيها لإستراتيجية الأمن القومي لعامي 2002 و2006 بأنها لن تتردد في العمل بمفردها إن لم تجد مساندة دولية من اجل محاربة ما تسميه بالإرهاب وهو ما يؤكد فكرة العمل الفردي كبديل عن العمل الجماعي.

مضامين الإستراتيجية الأمريكية هذه التي ظهرت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كانت من بين العوامل المحددة للتوجهات الأمريكية في الساحل الإفريقي، وهو ما تجسد من خلال نقطتين رئيسيتين: مصادر التهديد الجديدة، متمثلة بصفة خاصة في الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة التي أصبحت منتشرة بشكل واسع في منطقة الساحل الإفريقي. والنقطة الثانية تتعلق بالأهداف الأمريكية المحددة لاستراتيجية الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر، متمثلة في حماية حقوق الإنسان ونشر قيم الحرية والديمقراطية، وهو ما تظهره الولايات المتحدة الأمريكية على انه مسعى يهمها تحقيقه ليس فقط في الساحل الإفريقي وإنما عبر مختلف أرجاء العالم.

وإن كان التصور العام الذي تحاول الولايات المتحدة إظهاره، هو أن اهتمامها بالساحل الإفريقي مرده التهديدات الأمنية التي أصبحت تهيمن عليه في الآونة الأخيرة، إلا انه ومن خلال بحثنا هذا تم التوصل إلى مجموعة من النتائج حول الأبعاد التي جعلت الساحل الإفريقي يحتل مكانة في ظل المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، هذه النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:

لا يمكن الاعتماد كلية على أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وما يمكن أن تشكله من خطر يتخطى الحدود الجغرافية للإقليم فيصبح مهددا للأمن الأمريكي، هي السبب وراء الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، على الأقل في الوقت الحالي، لان التهديدات الأمنية في هذا الأخير ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة، كما أن تفاقمها في المستقبل غير وارد، خاصة في ظل مساعي القوى الكبرى صاحبة المصالح الإستراتيجية في المنطقة وكذلك مساعي دول الجوار لاحتواء الأزمات باختلاف أشكالها في الساحل الإفريقي. وبذلك تصبح التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا على الأمن الأمريكي بقدر ما

تثيره من مخاوف الولايات المتحدة من أن تؤثر على مصالحها النفطية في المنطقة وفيما جاورها خاصة بالنسبة إلى خليج غينيا، حيث أصبح نفط هذا الأخير يعد بمثابة المنافس المستقبلي لنفط دول الخليج العربي، كما أن منطقة الساحل الإفريقي في حد ذاتها وأن لم يكن نفطها على نفس أهمية ما يتوفر عليه خليج غينيا، إلا أن حماية خط الأنابيب الناقل للبترول الممتد من تشاد إلى سواحل الكامرون من التهديدات الأمنية في المنطقة والخوف من أن تطله يد التنظيمات الإرهابية كما حدث في نيجيريا هي من أهم الدوافع وراء الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ومن هنا تصبح مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مصدرها أهمية البعد الجيوستراتيجي لهذا الأخير.

إن كان الساحل الإفريقي قد اظهر مؤشرات عن وجود ثروة نفطية، إلا أن هذه الأخيرة لا تضاهي نظيرتها في خليج غينيا أو في شمال إفريقيا خاصة ما تتوفر عليه ليبيا والجزائر. غير أن إمكانية تطور تلك الثروة وزيادتها في المستقبل أمر وارد جدا، فبالرغم من حداثة الاستكشافات النفطية في المنطقة إلا أنها قد أعطت نتائج مشجعة، مما خلق تنافسا دوليا على المنطقة من اجل الظفر بالنصيب الأكبر من الثروات الحالية وتلك المحتملة في المستقبل، خاصة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى.

إن فهم الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي لا يمكن فصله عن توجه إستراتيجي أمريكي نحو القارة الإفريقية بدأت بوادره مع إدارة الرئيس كلينتون عام 1998 ورسخت أكثر في ظل إدارة الرئيس جورج ولكر بوش، خاصة بعد إعلان هذا الأخير عن ضرورة إنشاء قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا.

بالتالي تصبح أهمية الساحل الإفريقي لا تنبع فقط من بعده الجيوستراتيجي الذي يخدم الأهداف الأمريكية في منطقتي المغرب العربي وخليج غينيا. وإنما من أهمية القارة الإفريقية ككل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن دول الساحل الإفريقي تتوفر على المعطيات التي أصبحت محددة للإستراتيجية الأمريكية في هذه الأخيرة ومن أهمها معطى عدم الاستقرار الأمني. كما أن دول الساحل الإفريقي هي دول فاشلة وغير قادرة على السيطرة على الوضع

الأمني داخل حدودها، مما يجعلها المنطقة الأسهل والأنسب من حيث توفيرها لأسباب التدخل المباشر فيها ومنه السيطرة على كامل القارة الإفريقية، خاصة إذا نجحت المساعي الأمريكية في إرساء القاعدة العسكرية الخاصة "افريكوم" في إحدى دول الساحل الإفريقي. ومن هنا يصبح بإمكان الولايات المتحدة احتواء النفوذ الصيني بصفة خاصة والنفوذ الأوروبي في الساحل الإفريقي وفي القارة الإفريقية، ومن هنا يصبح التنافس الدولي على القارة الإفريقية عموما، الهادف أساسا إلى العثور على مزودين جدد أو حقول نفطية جديدة لضمان تدفق النفط بطريقة منتظمة، والحد من التبعية لمنطقة الشرق الأوسط المرشحة دائما لتوترات وتجاذبات العلاقات الدولية وصراع النفوذ، هو الذي يقف وراء المكانة التي اكتسبها الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

بعد ما تم تناوله من نتائج حول أبعاد الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، يتضح بان ما تظهره الولايات المتحدة كسبب وراء اهتمامها بالمنطقة، والمتعلق بالتدهور الذي يعرفه الوضع الأمني فيها وما يمكن أن ينجر عنه من تهديد للأمن الأمريكي والدولي عموما، لا يعتبر مقنعا. بل حتى أن هذه التهديدات ذاتها يمكن اعتبارها من مصلحة الولايات المتحدة، فإن كانت هناك مخاوف أمريكية من أن تمتد هذه التهديدات الأمنية إلى المصالح الأمريكية في المنطقة وما جاورها وهو أمر منطقي بطبيعة الحال وممكن الحدوث، إلا انه لا يمكن أن نتغاضى عن أمر في غاية الأهمية، وهو ما يمكن أن توفره هذه التهديدات التي لا تزال متواضعة من مبرر لتدخل أمريكي في المنطقة، يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية ليس في منطقة الساحل الإفريقي وحسب بل في كل القارة الإفريقية. لان السيطرة على منطقة الساحل الإفريقي التي تتوسط القارة جغرافيا تعني سهولة السيطرة على باقي القارة، وعلى مصادر الطاقة فيها محل المنافسة الدولية المحمومة بصفة خاصة، فإحكام سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية، يسهل عليها تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر، فتستطيع بذلك الحفاظ على موقعها كدولة مهيمنة في النظام الدولي، ومن هنا تبرز مكانة الساحل الإفريقي الحقيقية في الإستراتيجية

الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وإن كان العمل العسكري الأمريكي المباشر في المنطقة لم يحدث إلى غاية وقتنا الحالي، فإن إمكانية حدوثه في المستقبل واردة، وإن كان الأمر كذلك فانه سيكون إما لاشتداد المنافسة الدولية على القارة الإفريقية عموما، وفي نفس الوقت تفاقم تدهور الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، الذي سيوفر المبرر للتدخل في المنطقة.

قائمة المراجع

المراجع

أولا/ باللغة العربية:

1/ الكتب:

1. أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة، دار الجمهورية للصحافة، الطبعة الأولى، 2007.
2. بيار كونيسا، الأزمات المتكررة في التشاد لا أمة ولا دولة، لوموند ديبلوملتيك، التشرة العربية، ماي 2001.
3. جاهد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكالات، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
4. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية، عمان، دار المجدلاوي، الطبعة الأولى، 2005
5. جون قاي نوت يوه، إفرقيا والعالم في القرن القادم، بيروت المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، 1998
6. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي المستثبل؟ القاهرة، مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى، 2007،
7. خيري عبد الرزاق جاسم، قيادة عسكرية أمريكية جديدة لإفريقيا فرصة أمريكية ومحنة إفريقية، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 21، شتاء 2009
8. السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر، الاشكالية الفكرية والاستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ط1.
9. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007.
10. كوندوليزا رايس، استراتيجية الأمن القومي لدى الرئيس في أرون ستلزر ، المحافظون الجدد، ترجمة جنكر، مكتبة العبيكان، ط1، 2005.

11. محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001-2002، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الطبعة الأولى، 2002.

12. محمود أبو العينين وآخرون، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، الطبعة الأولى، 2006، .

13. منذر السرميني، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن، الدار الجامعية 1999.

2/ المجلات والدوريات:

1. اسماعيل الشطي، تحديات استراتيجية بعد أحداث حادي عشر من أيلول/ سبتمبر، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 283، سبتمبر 2002.

2. إلياس حنا، في سعد محيو وآخرون، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، شؤون الأوسط، ربيع 2003، العدد 110.

3. جورج ثروت فهمي، العلاقات الصينية الإفريقية، شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، يناير 2007.

4. حسين بو قارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.

5. عبد الله صالح، الأزمة التشادية... إلى أين، السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172، المجلد 143، أفريل 2008.

6. عمار جفال، وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الاستراتيجي، الجزائر مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.

7. محمد برقوق، الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية، العالم الإستراتيجي الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد 7، نوفمبر 2008.

3/ الجرائد:

1. السيد ولد أباه المعادلة الجديدة في الساحل الإفريقي، الشرق الأوسط، العدد 10671، الجمعة 15 فيفري 2008.

4/ مواقع الانترنيت:

1. داليا عبد القادر عبد الوهاب، فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد في

http://www.siironline.org/alabwab/desarat(01)/237.htm

2. حمدي عبد الرحمن، أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1170877901097

3. حيدر ابراهيم علي، أزمة دارفور، الأسباب والمستقبل، البيت العربي، المعهد الدولي للدراسات العربية والعالم الإسلامي، في:

http://www.en.casaarab-ieam.es/publication

4. حركة العدل والمساواة السودانية، حرب باردة في قلب افريقيا، 9 أوت 2009، في

http://sudanjem.com/2009/gallery-2

5. شلبي مغراوي، الصراع الرمادي على القارة السمراء في:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1177156230946

6. محمود ماضي، الإهتمام الأمريكي بدارفور مرتبط بتوجه استراتيجي نحو إفريقيا، سويس أنفو، 2007/5/3، في

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/index.html?cid=5863302

7. نادية سعد معوض، قراءة في : شاهر اسماعيل شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، في: http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-130115.htm

8. محمد عبد الحليم، استراتيجية الأمن القومي 2006، بارانويا الأمريكية في :

http://www.islamonline.net/servlet/satellite?c=articleA_C&cid=116826558571

9. محمد سليمان، مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، مجلة العصر، 2003/05/19، في: http://www.alasr.ws/index.cfm?methed=home.cat&categoryID=32

10. ياشر قطيشات، الضربة الاستباقية كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، صحيفة الوسط الالكترونية في:

http://www.alwasatnews.com/2655/news/read/34117/1.html

11. يوسف شلبي، المواجهات في التشاد، فرنسا مرة أخرى، في المستنقع، ملجة العصر، 2008/2/5، في

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=9785

12. يحي عبد المبدي، أفريكوم، قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا، معهد الإمام الشرازي للدولي للدراسات في:

http://www.siironline.org/alabwab/maqalat&mohadarat(12)/873.htm

ثانيا/ الكتب اللغة الأجنبية

1/ Livres:

1. Baylis, John & Smith, Steve :the Globalization of worl Politics ,oxford: oxford university press, third edition , 2005.
2. Benantar, Abdennour, les etats-unis et le maghreb regain d'interet,alger: CREAD ,2007.
3. Brown,Chris , understanding international relations, New York : second edition , Palgrave ,2001.
4. G.Kaufman, Robert , In defence of the Bush doctrine, the university press of kentucky, 2007.
5. Lawson, Stephanie: The new Agenda for international relations: from polarization to Globalization in world politics ,oxford: Blackwell publishers, 2002.
6. Marchesin, Philippe, les nouvelles menaces : les relation nord-sud des années 1980 a nos jours, paris :karthala,2001.
7. Roche, Jean Jacques, théories des relations internationals , paris : edition Montchrestien, 5eme editions , 2001.
8. S.Szayna, Thomas & L.Byman, Daniel , the energence of peer competitors a framework for analysis, Rand ARROVO CENTER,2001.
9. Wendt,Alexander, social theory of international politics, Cambridge: Cambridge university press, 1999.

2 / Périodiques et Magazines:

1. Charillon, Frédéric,« politique étrangère nouveaux regard » ,paris :critique internationale , presses de science po, 2002.
2. Christopher, Warren, « The united states and Africa: A new relationship », address befor the 23 rd african-American institute conference reston, may21, 1993, virginia: US department of state dispatch, vol.4,no.21,may 24,1999.

3. H.Dorff, Robert, « Responding to the failed state :the need for strategy », small wars and insurgencies , vol.10,no.3,1999.

4. H.Zoubir, Yahia ,«la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptation », journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , vol.1, no.1, juillet 2006.

5. Klotz, Audie&Lynch, Cecilia, « Le constructivisme dans la thèorie de relations internationales », critique internationale ,paris : presses de science po, no.02, hiver 1999.

6. Lake, Anthony , « from containment, to enlargement » ,the DISAM journal ,winter 1993/1994.

7. Le leuch, Honoré, «le petrole et le gaz naturel en afrique :une part croissante dans l'approvisionnement énérgétique mondial »,Géostrategique, no.25, octobre 2009.

8. Longton, Danielle, « U.S. trade and investment relationship with sub-saharan Africa :The African growth and opportunity act and beyond »,CRS report for congress, january 25,2008.

9. Macmillan, John, « Liberalism and the Democratic peace », Marburg : paper presented at ECPR , 2003.

10. Moravcik, Andrew , « Liberal International Relations theory : A social scientific Assessmen »,weatherhead center for international Affairs, Harvard University, paper No.01-02, April 2001.

11. M.Walt, Stephen, « International relations : One world, many theories », foreign policy , Washington :Spring 1998.

12. Nye, Joseph , « Redefining the National interst », Foreign Affairs , july/August 1999.

13. Rastbeen, Ali, « L'Afrique,terre de rivalités », géostrategique ,no.25, Octobre 2009.

14. Rice, Condoleezza ,« compaign 2000 : promoting the national interest » ,foreign affairs, jannuary/february 2000.

15. Snyder, Jack&Mansfield, Edward, «Democratic,transitions,Institutional Strength,and war », international organization, vol.56, No.2.spring 2002.

16. Taje, Mehdi « Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain » ,college de defence de l'OTAN, NDC occasionel paper 19,decembre 2006.

17. Tonelson, Alan, « superpower without a sword », Foreing Affairs , vol 72, No.3 ,summer 1993.

3/ Site internet:

1. Africa oil policy initiative group, « African oil : A priority for U.S national security and African development », institute for advanced strategic&political studies symposium, january 25, 2002,in : http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf
2. African statistical yearbook 2009, in : http://www.africa-union.org/root/UA/Annonces/African%20Statistical%20Yearbook%202009%20-%2000.%20Full%20Volume.pdf
3. Benyoussef, Bouchra, « sahel 2009-drogue,contreterrorism », in : http://www.tchadonline.com/sahel-2009-drogue-contrebande-terrorism
4. Bockle, Henning & Rittberger, Volker & Wagner, Wolfgang, « Norms and foreign policy : constructivist foreign policy theory », center for international relations Peace and conflict studies, institute for political science, university of Tubingen, in : http://www.uni-tuebingen.de/ussi/spi/taps/tap34a.htm
5. « Exxonmobil signs PSA with Libya national oil », in : http://www.offshoremag.com/index/article-display/243177/articles/offshore/top-stories-generalinterest/exxonmobil-signs-psa-with-libya-national-oil.html
6. Feng, Liu & Ruizhuang, Zhang« the typologies of realism" , departement of international relations, nankai university, in : http://www.irahina.org/en/pdf/liu&zhang.pdf
7. Gowa, Joanne, « the democratic peace ofter the cold war, Departement of politics », prinston : prinston university, in : http://web.edu/polisci/research/wip/dempeace_final-pdf
8. Hardy, Bruno, « les Etats-Unis et l'Afrique : perspective de sécurité », groupe d'étude et de recherche sur la sécurité internationale, in : http://www.cepsi.umontreal.ca/uploads/gersi-publications.filename/chronique%20du%20CEPSI%20v1n4.pdf
9. Holsti, Ole.R, « theories of international relations », in : http://www.duke.edu/npfeaver/holsti.pdf
10. international trade administration, department of commerce United states of America, « U.S African trade profil »,in : http://www.agoa.gov/resources/US_African_Trade_Profile_2009.pdf
11. Izddine, Mouna« le sahel de tous les dangers,la filière des armes au sud sahara », in : http://www.maroc-hebdo.press.ma/MHinternet/archives_739/html_739/sahel.html
12. Ka, Mamadou, « la politique africaine des Etats-Unis de 1947a 2005 :de l'engagement selectif a la politique de "Legacy", canada :collège universitaire de saint boniface, in :

http://www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol14n1/ka.pdf

13. Kaita, Kalifa, « conflict and conflict resolution in the sahel :the tuareg insurgency in mali », strategic studies institute ,may 1998, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub200.pdf

14. Kennedy Boudali, Lianne , « examining U.S counterterrorism priorities and stratey across Africa's Sahel region »,Rand corporation,november 2009, in : http://foreign.senate.gov/testimony/2009/kennedyboudalitestimony091117a.pdf

15. Kob, Lawrence & Wadbams, Caroline, « A critique of the Bush administration's national security strategy » , the stanley foundation , in : http://ciponline.org/nationasecurity/resources/pub/Bush%20admin%20critiq ue.pdf

16. Krauthammer, Charles, « democratic realism : An American foreign policy for a unipolar world » , Washington DC: American Enterprise institute, 2004, in : http://www.aei.org/doclib/20040227_book755text.pdf

17. Lefebre, Alex, « Chirac promotes French interests in Algeria », 15 march 2003 , in : http://www.wsws.org/articles/2003/mar2003/alge_m15.shtml

18. legaré Tremblay, Jean-Frédéric, « L'idéologie néoconservatrice et la politique étrangère américane sous george w.Bush », Montréal : Chaire RaoulDandurand en etudes stratégiques et diplomatiques, Université du Québec, no.9, 13/05/2005, in : http://dandurand.uquan.ca/uploads/files/publications/études-raouldandurand/etude_rd_09_jflegare_c.pdf

19. Metz, Steven, « refining american strategy in Africa », strategic studies institute, february,2000, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/publs/display.cfm?pubID=199. pdf

20. Morgenthau, Hans, « politics among nations the struggle for power and peace »,chapter one, in : http://weber.ucsd.edu/mhiscox/240.htm

21. Morgenthau, Hans 1948, « politics among nations », in : http://www.people.fas.harvard.edu/plan/irnotes07/morgenthau1948.pdf 26. National energy policy development group, « National Energy Policy, may

22. 2001 », chapter8, in : http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-EnergyPolicy.pdf

23. National strategy for combating terrorism, september 2006, in : http://www.cbsnews.com/htdocs/pdf/NSCT0906.pdf

24. National Security strategy, Washington D.C,May 2010, in : http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_str ategy.pdf

25. Oga, Toru, « from con structivism to Deconstructivision : theorising the construction and almonation of identities » in : http://www.isanet.org/portlardarchive/oga.html

26. Oil and gaz, Atlas on regional integration in west Africa, energy series, in : htto://www.oecd.org/dataoecd/28/43/38903590.pdf

27. Rancourt, Jean-François, « Rogue states, un concept imcompatible avec la politique étrangère », centre d'étude des politiques étrangère et de sécurité,UQAM,vol.6,no.1,19 janvier, in : http://www.icim.uqam.ca/IMG/pdf/vol6no1.pdf

28. R.Posen, Barry & L.Ross, Andrew, « competing visions for U.S Grand strategy » , in : http://www.com .org/pdf/14dec/fulltext/97posen.pdf

29. S.Gray, Colin, « the imlications of preeptive and preventive war doctrines :A reconsideration », strategic studies institute, july 2007, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub789.pdf

30. Taje, Mahdi, « ,la percee geopolitique de la chine en Afrique : enjeux et defis », reatesonline, 22/05/2007, in : http://www.shanghai-institute.com/shanghai/francais/downloads/fra_070522_2.pdf

31. Taje, Mehdi , « les vulérabilités du sahel », lettre du CEREM no.12,mai 2009, in : htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettr e-CEREM_12.pdf

32. The National Security strategy of the United states of America, September 2002, in : http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf

33. The National Security strategy of the United State of America ,march 2006, in : http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf

34. Woodrow, Wilson, 1919 from the source :"the essential document of american history", in: http://www.robelpeacelaureates.org/pdf/woodrow_wilson.pdf

35. X, « the sources of soviet conduct, foreignaffairs july 1947 http://www.laapush.org/documents/APUSH%20Unit%206/the%20sources%20of%20conductpdf

الفهرس

الفهــرس

إهداء

شكر

مقدمة.....01

الفصل الأول الاستراتيجية الأمريكية ومضامينها الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
.....12

المبحث الأول: الإطار الفكري للإستراتيجية الأمريكية.....13

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية بين المقاربتين- الواقعية والليبرالية- 15

الفرع الأول: المقاربة الواقعية.....15

الفرع الثاني:المقاربة الليبرالية 24

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية بين النزعتين الانعزالية التدخلية 36

الفرع الأول: النزعة الانعزالية 37

الفرع الثاني: النزعة التدخلية 38

المبحث الثاني: المضامين الجديدة للإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر
2001.....44

المطلب الأول: قراءة في وثيقتي إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية
لعامي 2002 و 2006 48

الفرع الأول: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 17 سبتمبر

2002 48

الفرع الثاني: وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية 16 مارس

2006 56

المطلب الثاني: عناصر الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 65

الفرع الأول: من حيث الأهداف والمصالح 65

الفرع الثاني: من حيث مصادر التهديد البند الاول: الدول المارقة.....67

الفرع الثالث: من حيث آليات مواجهة التهديدات 71

الفصل الثاني أبعاد الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بعد أحداث 11 سبتمبر

2001 78

المبحث الأول: واقع الساحل الإفريقي 85

المطلب الأول: الواقع الجيوسياسي 85

الفرع الأول: المجال الجغرافي للساحل الإفريقي 85

الفرع الثاني : طبيعة المجتمع في الساحل الإفريقي 86

الفرع الثالث: طبيعة الدولة في الساحل الإفريقي 87

المطلب الثاني: الواقع الأمني 88

الفرع الأول: الإرهاب 89

الفرع الثاني: الجريمة المنظمة 90

الفرع الثالث: الأزمات الداخلية 92

المطلب الثالث: الواقع الاقتصادي.....103

المبحث الثاني: المنطلقات الموجهة للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي 107

المطلب الأول : المنطلق الأمني.....107

المطلب الثاني: المنطلق الطاقوي 110

المطلب الثالث: المنطلق الجيوستراتيجي 114

الفرع الأول : أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة 115

الفرع الثاني: أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة.....118

المطلب الرابع: منطلق تطور السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية 121

الفرع الأول : تأمين مصادر الطاقة 124

الفرع الثاني : محاربة الإرهاب 129

الفرع الثالث: تطويق الدور الصيني المتنامي في القارة الإفريقية 130

الفرع الرابع: السوق الإفريقية 133

الخاتمة 139

قائمة المراجع.....145

مـلخص مذكرة الماستر

لقد زاد الاهتمام بالساحل الأفريقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بـــــعد أحـداث 11 سبتمبر ، حيث أدت هذه الأحداث الى جلب الاهتمام لمنطقة الساحل الافريقي من قبل القوى العالمية كالصين و فرنسا ، فأصبحت تكتسب قيمة استراتيجية دوليـــة بعد أن كانت مهمشة استراتيجيا ، اقتصاديا و سياسيا. و ان تزايد هذا الاهتمام راجع لمجموعة من العوامـل يأتي على رأسها الاهمية جيو أمنية الواسعة حيث تم اكتشاف مؤشرات نفطية هامـة و اصبحـت مصدر رئيسي لمعدن اليورانيوم ، كما تفاقمـت الازمـات الداخلـية في الساحـل الافريقـي و تفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة و انتشار الجماعات الارهابية، مما اصبح يشكل تهديدا على المجموعة الدولية. و في ظـل هذا الاهتمـــام الدولـــي تسعـى الولايـات المتحدة الامريكية لحماية هيمنتها على العالم من خلال احكـــام السيطرة علـى المناطـق الهامشية. وتهتم الدراسة بالمكانة التي يحظى بهـا الساحـل الإفريقـي فـي الاستراتـيجية الأمريكيـــة وطبيعة التدخلات الأمريكية هناك.

الكلمات المفتاحية:

1/. بالساحل الأفريقي 2/. الاستراتيجية الأمريكية. 3/. الجيوستراتيجي

Abstract of The master thesis

The interest in the African coast increased by the United States of America after the events of September 11, as these events brought interest to the African Sahel region by world powers such as China and France, thus gaining an international strategic value after it was strategically, economically and politically marginalized. And that the increase in this interest is due to a set of factors, on top of which is the wide geo-security importance, as important oil indicators have been discovered and it has become a major source of uranium metal, and internal crises have worsened on the African coast and dangerous phenomena such as organized crime and the spread of terrorist groups have become widespread. Threat to the international community. In light of this international attention, the United States of America seeks to protect its hegemony over the world by tightening control over marginal areas. The study is concerned with the place the African coast enjoys in the American strategy and the nature of the American interventions there

. keywords:

1 /. In the African coast 2 /. American strategy. 3 /. Geostrategic